

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی



۸۰۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 و در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 و در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 و در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 و در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 و در کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازرسی

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *تبریز در عهد قاجاریه*

مؤلف: *...*

جلد: *...*

از کتب: *...*

اهدائی: *...*

شماره ثبت کتاب: *۱۲۷۲*

تاریخ ثبت: *۱۳۰۸*

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۰۰۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

لا يمان اختصار العلم

المضاد ان المقصود بيان اختصاص الرسالة في الاشياء المنقضية فاصل
 الكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يليق
 به ان ترتب هذه الاشياء المنقضية هذه الرسالة يليق بها ان يرتب عليها
 اما الصفة فظاهر واما الكبر فلا ما يجب ان يعلم ان كتب هذا
 الفن ^{انما} واما من المادة وهي المادة او وعليها ان لا تنحصر
 ذكرت اوله متميزة على المادة واجزاء العلوم وما ذكرته في القصص
 على اشياءها على المادة فقط واجيب بان المقصود من لئلا تنحصر هو المادة
 وحدها واما اجزاء العلوم فانما ذكرت فيها تبعاً لما لا يدخلها في
 الاصل ان هو المقصود فلا يحذر في خراجها عن المقصود والمادة بالقد
 هنا ^{لأن} المقدمة في مباحث القياس يطلق على قضية جعلت جنس
 قياس او حجة وقد يطلق ويراد بها ما يتوقف عليه الحق الدليل فبتناول
 مقدمات الأدلة وشرائطها كاجاب الصفة وفضلتها وعلية الكبر
 في الشكل الاول مثلاً فلا يتم التقريب اه وهو سوف الدليل
 على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى تطبيق الدليل على المسمى

مفهوم من ان كل شيء في هذا الفن يجب ان يعلم
 من هذا الفن ان كل شيء في هذا الفن يجب ان يعلم
 من هذا الفن ان كل شيء في هذا الفن يجب ان يعلم

راسم

راسم العلم في مفتوح الكلام اراد به رسم المنطق حيث قال ورتب
 الى والمادة بمقتضى الكلام او ايل الكتاب قبل الشرح في المقصود اعني الفن
 قال ان المقصود بيان سبب ايراد رسم المنطق في اشارة المقدمة واجاب
 عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التقريب لانه
 لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه محض
 اختار للمعلم التصور برسمه فاستلزم انه ما هو الواجب اعني التصور بوجه
 ما للتصور بوجهه وكونه غير مستلزم ما لذلك الواجب لا يقع في اختياره
 كمن اتجه الى طريقان كل واحد منهما موصولان الى المطلوب فانه يختار احدهما
 بعينه وان كان الاخر موصولاً اليه ايضا وكان في عبارة الشرح اشارة الى
 ذلك حيث قال فالاولى ولم يقل فالصواب فالاولى ان يقال الوجه
 السابق يدل على وجوب التصور بوجهه ما قبل الشرح في العلم واشاع
 الشرح مطلقاً بدونه وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشرح على بصيرة
 من تصور العلم برسمه فلا يدل على انه لولاه لاصنع الشرح فيه مطلقاً
 وقف على جميع مسائل اجالة اراد به ان من تصور الخبر مثلاً بانه علم

راسم العلم في مفتوح الكلام اراد به رسم المنطق حيث قال ورتب
 الى والمادة بمقتضى الكلام او ايل الكتاب قبل الشرح في المقصود اعني الفن
 قال ان المقصود بيان سبب ايراد رسم المنطق في اشارة المقدمة واجاب
 عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التقريب لانه
 لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه محض
 اختار للمعلم التصور برسمه فاستلزم انه ما هو الواجب اعني التصور بوجه
 ما للتصور بوجهه وكونه غير مستلزم ما لذلك الواجب لا يقع في اختياره
 كمن اتجه الى طريقان كل واحد منهما موصولان الى المطلوب فانه يختار احدهما
 بعينه وان كان الاخر موصولاً اليه ايضا وكان في عبارة الشرح اشارة الى
 ذلك حيث قال فالاولى ولم يقل فالصواب فالاولى ان يقال الوجه
 السابق يدل على وجوب التصور بوجهه ما قبل الشرح في العلم واشاع
 الشرح مطلقاً بدونه وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشرح على بصيرة
 من تصور العلم برسمه فلا يدل على انه لولاه لاصنع الشرح فيه مطلقاً
 وقف على جميع مسائل اجالة اراد به ان من تصور الخبر مثلاً بانه علم

بأصول تفرق بها احوال او اخر العلم من حيث الاعراب والبناء حصل
 مقصده كلية وهي ان كل مسألة من مسائل الخ لها مدخل في تلك المعرفة
 فاذا اورد عليه مسألة معينة منها يمكن ان يعلم انها مسألة من مسائل الخ
 بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلام فيها وكل مسألة
 كذلك فيمن الخ في هذه المسألة من مسائل الخ وكذا اذا تصور المبدأ بان
 انه قانونية تعصم اعانتها الذهن عن الخلق في الفكر حصل عنده مقصده
 كلية هي ان كل مسألة من مسائل الخ لها مدخل في تلك العصبية ويمكن بذلك من ان
 يعلم مسألة ويميزها من غيرها تميزاً تاماً وبالجملة اذا تصور العلم بر
 فقد عرف خاصته وعلم ان كل مسألة من مسائل الخ لها مدخل في تلك الخاصية
 بذلك يقدر اورد عليه مسألة منه ان يعلم انها من قدرته تامة و
 كانه قد علم بذلك ولم يرد به انه يجرد تصور العلم بر حصل
 له العلم بالفعل بتميز مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الواقع انه
 كامن تصور المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بكل مسألة منه يرد عليه انها
 منه لكان طالعه عنها يعني ان الشرح في العلم بفعل اختياري فلا بد

بذلك من
 العلم كلية

ان يعلم

ان يعلم اولاً ان ذلك العلم قائم ما والا لا مشع الشرح فيه كما بين في جمل
 ولا بد ان يكون تلك القايده معتد بها بالنظر الى المشقة التي يكون للشغلين
 في تفصيل ذلك العلم والا لكان مشرع فيه وطلبه مما بعد عنها عن فائدة
 يفترجده فيه قطعاً ولا بد ان يكون تلك القايده من الضرايب التي يترتب
 على ذلك العلم اذ لو لم يكن اياً لها لم يزل اعتقاده بعد الشرح فيه لعدم
 فيصير جميعه في تحصيله مبنياً في نظره واما اذا علم القايده المعتد بها المدعى عليه
 فانه بكل رغبته فيه ويبالغ في تحصيلها هو حقيقة ويراد ذلك الاعتقاد بعد
 الشرح في العلم بواسطة مناسبة مسألة لتلك القايده فلا تمان
 العلوم بحسب تمايز الموضوعات وذلك لأن المقصود من العلم بيان احوال
 الاشياء ومعرفة احكامها فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة
 بشئ واحد او اشياء مناسبة وطائفة اخرى ههنا متعلقة بشئ اخر او اشياء
 مناسبة اخرى كانت كل واحدة منها علماً براسها ممتازة من صاحبها ولو كانت
 متعلقين بشئ من جهة واحدة او باشياء مناسبة من جهة واحدة لكانت علماً
 واحداً ولم يبحر عن ذلك واحدة منها علماً على حدة واعلم ان الواجب على

ان يعلم ان ذلك العلم قائم ما والا لا مشع الشرح فيه كما بين في جمل
 ولا بد ان يكون تلك القايده معتد بها بالنظر الى المشقة التي يكون للشغلين
 في تفصيل ذلك العلم والا لكان مشرع فيه وطلبه مما بعد عنها عن فائدة
 يفترجده فيه قطعاً ولا بد ان يكون تلك القايده من الضرايب التي يترتب
 على ذلك العلم اذ لو لم يكن اياً لها لم يزل اعتقاده بعد الشرح فيه لعدم
 فيصير جميعه في تحصيله مبنياً في نظره واما اذا علم القايده المعتد بها المدعى عليه
 فانه بكل رغبته فيه ويبالغ في تحصيلها هو حقيقة ويراد ذلك الاعتقاد بعد
 الشرح في العلم بواسطة مناسبة مسألة لتلك القايده فلا تمان

العلم بالاشياء
 العلم بالاشياء
 العلم بالاشياء

الشارح في العلم ان يتصوره ليحدها والا لا مشع الشرح فيه واما تصور
 برسمه فاما يجب ان يكون شراعه على بصيرة وان يعتقد ان ذلك العلم فائدة
 مخصوصة يترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازها او لا مطابقا للواقع او لا
 واما الاعتقاد بما هو فائدة وعرضي في الواقع فاما يجب ان لا يكون سعيدا
 بعد عينا اماما وليس فائدة سعيدة في حصولها اذا كانت تلك الفائدة هي
 واما معرفة بان موضع العلم ان شئ هو فقلت بوجوبه للشرح بل هي
 البصيرة في الشرح فتو لم يتميز العلم المطلوب عنده ولم يكن له بصيرة في
 اوله انه لم يتميز ان زيادة بصيرة في طلبه لان التميز والبصيرة قد حصل لم يتصور
 برسمه فقد تخلف بما تقر ان مقدمة العلم المذكور هي ثلثة اشياء احدها
 تصور العلم بوجهها او برسمه وثانيها التصديق بفائدته وثالثها التصديق
 بموضعه موضعها والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتو
 استفادة العلم وقاعدة عامرة احوال الالفاظ الا ان المصنف اورد
 في صدر المقالة الاولى وقد يجعل في المقدمة ايضا بيان ضرورة العلم فيما
 بين العاوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة

هذا العلم هو العلم الذي هو العلم بالعلم
 وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
 وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

زيادة تميز ولم يكن له

وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
 وهو العلم الذي هو العلم بالعلم
 وهو العلم الذي هو العلم بالعلم

للاصالة لافذه امور شدة غائية منها متعلقة بالعلم المطلوب وهو
 لما بين تميزه عند الطالب ومن زيادة بصيرة في طلبه وواحد منها متعلقة
 بطريقه استفادته اعني مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكر
 كلها اوله وقد يكفي ببعضها في شئ من ذلك ان لا يتركها
 الا في التصور بوجهها والتصديق بفائدتها ما ذكرناه ولذلك قال ان
 الاولى ان يعرف المقدمة بما يعين في تحصيل العلم ولما كان بيان تلك
 هو الى المنطق فيساق الى معرفة برسمه وذلك لانه بيان للوجه
 هو ان يبين فيه ان الناس في الاشياء يحتاجون اليه فيكون ذلك الشيء فائدة
 وفرضه وتحصيل ذلك معرفة للعلم بفائدة وهي تصور برسمه واما بيان
 الماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة اليه لوان ان يكون برسمه
 بشئ اخر دون غايته فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية
 برسمها دون عكسه فلذلك اوردتها في بحث واحد وابتدأ ببيان
 الحاجة فشرح في تقسيم العلم الى شهادتي التصور والتصديق لتوقفه
 عليه فان قلت لا حاجة فيه الى هذا التقسيم بل يكفي ان يقال العلم منقسم
 الى ضروري ونظري الى آخر المقدمة مات قلت المقصود من بيان تلك
 اليه بيان الاحتياج الى علم المنطق بتسميته ان الموصول الى التصور والموصول
 الى التصديق فلزم تقسيم العلم اوله الى التصور والتصديق ولم يبين

اذن كل منهما ضروريا يمكن اكتسابه من التجربة لئلا يكون التصورات
 باسرها متلا ضرورية او يكون التصديقات باسرها ضروريا فلا حاجة
 الى الموصل الى التصورات والموصول الى التصديق فلا يثبت لاحتمال الى البره
 المنطق معا وقد عرفت ان المقصود ذلك اما تصور فقط
 هذا التصديق قد يكون تصورا واحدا كالتصور الانساني وخده وقد يكون
 متعددا بلا نسبة كالتصور الانساني والكارثي من غير حكم بينهما او مع نسبة
 غير تامة ايضا اما تفيد كالتصور للميو ان الناطق وملازم زيد واما
 تامة غير خبرية كقولنا اضرب واما خبرية يشك فيها فان كل ذلك لان
 التصورات لما لها من الحكم واما اجزاء الشكفية فليس فيها حكم ايضا اذ
 وادراكها ليس تصديقا بالفعل بل بالقوة القريبة من كاجبي واما
 تصور حكم هذا التصور لا بد ان يكون مقيدا اذ لا بد من
 تصور الحكم عليه والحكم به كاجبي اما التصور القسم
 الاول يشمل على شيئين احدهما التصور وانما في كونه بلا حكم والقسم
 الثاني يشمل ايضا على شيئين التصور وكونه مع حكم فاجتبه الى بيان
 التصور الذي هو مشترك بين القسمين والى بيان الحكم فاما بيان علم
 الحكم الذي هو جزء من القسم الاول يعرف بالمقاسية اليه وحيث يتبع القسم
 بين بينهما معا فذلك الضمير ان يعود الى فان قيل يجوز ان

يعود ذلك الضمير الى العلم فلنا اننا لا معنى لتوسط تعريفه بين قسميه بل
 ان يتقدم عليها فان قلت مطلق التصور مراد في العلم كما سيوضح به فيما
 القابضة لا فتاح بتقسيم العلم ثم تعاريف مراد منه الذي هو تعريفه بالحقبة
 قلت القابضة في ذلك التنبه على ان التقسيم هو العدة في بيان للحاجة
 دون تعريفه لا يتم معلوم بوجه ما وذلك كان في تقسيمه او التنبه
 على ان تقسيم العلم بذلك مشهور ففصل مطلق التصور به ليعلم ان المراد منه
 كما صرح بذلك في قوله بينهما على ان التصور الى اخره فان قلت لا يخلو
 انه مراد منه كما صرح بذلك في قوله بينهما على ان تقسيم العلم الى تصور
 فقط والى تصور مع حكم يدل على ان معنى التصور امر مشترك
 بين هذين القسمين فيقيد تارة باقتزان الحكم وتارة بعدمه
 فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يراى في العلم ويعلم التصديق
 فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط واما
 اطلاق التصور على ما يقابل التصديق فذلك معلوم من المتعارفين
 المشهور فلا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر فلا للتقسيم اولم يعلم
 منه الا اطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوصية قسم
 الاول فلنا لما اصابه كرات لكن التعاريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم
 انما تفصل عنه ولهذا التنبه فائدة مستظهر عن قريب اسناد

امر الى آخر هذا لعمدة الحكم تلميحاً الى الاتصال والافتصال ايجاباً
او سلباً ثم مفهوم الكاتب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن
ادراك الانسان كما يقتضيه لفظ ثم ليس امراً واجباً بل هو امر متعدي
فان الاولى ان يلاحظ الذات او لا ثم مفهوم الصفات واما ادراك
نسبة ثبوت الكافة الى الانسان فلا بد ان تتأخر عن ادراكها صفاً
بمعنى ادراك ان النسبة الواقعة او ليست الواقعة يريد ان لا نفى
بادراك وقوع النسبة او لا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع او لا وقوع
مضافاً الى النسبة فان ادراكها بمجرى المعنى ليس كما بل هو ادراك المركب التقديري
من قبل الاضافة بل نفى بادرار الوقوع ان تدرك ان النسبة واقعة
ويتم هذا الادراك حكم ايجاباً وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان
النسبة ليست الواقعة ويتم هذا الادراك حكم سلباً ولا شك ان ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها يجب ان يتأخر عن ادراك النسبة للملكية كما يجب
تأخر ادراكها عن ادراك طريقها وربما يحصل للاختفاء
في تأخير ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة
بينها واما الالتباس بين ادراك النسبة للملكية وبين ادراك الذي
سويتا حكم لذلك اشار الى تأخيرها فقال وربما يحصل ادراك
النسبة للملكية بدون ملكها فان المشكك في النسبة للملكية مفترق بين

وقوعها او لا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة للملكية قطعاً ولم يحصل
له ادراك المستحق بالحكم فها متغيران جزئاً وكذلك من ظن وقوع
النسبة ونفهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة للملكية
وتجربته جانب السلب تجريباً صحيحاً ولم يحصل له الحكم السلب في ادراك
النسبة للملكية مغايراً للحكم السلب واذا لم يمتنع عدم الوقوعها ونفهم وقوعها
فقد حصل له ادراك النسبة للملكية مغايراً للحكم الايجاب ايضاً
وعند متأخر من المنطقيين قد نفهم وان للحكم فعل من الافعال
النفسانية الصادرة عنها بناء على ان اللفاظ التي يمتنع بها عن الحكم
يدل على ذلك كالاشارة والابقاع والانتزاع والايجاب والسلب
وغيرها والحق انها ادراك لذاتها اذ رجعت الى وجهتنا علمنا ان
بعد ادراكنا النسبة للملكية للملكية او الانسانية او الانسانية لم يحصل
لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة ان مطابقة لما في نفس الامر
ادراك انها ليست الواقعة ان غير مطابقة لما في نفس الامر كون
الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا وذلك لان الفعل
هو التأثير بما يجاد الاثر والانفعال هو التاثر ونبول الاثر فلا يصح
احدهما عما صاحبه عليه الاخر بالضرورة واما ان الادراك انفعال
فالظاهر ان ادراكنا بان نقاش النفس بالصورة الحاصلة في النفس

نفسه على ان يكون مفاداً للنفس في نفسه
على ان يكون مفاداً للنفس في نفسه

واما اذا فسر بالصورة الخاصة
في النفس

٢ فيكون من مقولة الكيف فلا يكون فعلاً ايضاً
لنقد بين هاتك فقط هذا هو المقسم العلم الى هذين
القسمين انما هو لامتياز كل واحد منهما من الآخر بطريق خاص يحصل
به ثم ان الادراك المستحق للحكم له طريق واحد يفرضه بطريق خاص
وهو الحجة المنقسمة الى اقسامها واعداً هذا الادراك له طريق واحد
يوصل اليه وهو قول الشارع فقصور المحكوم عليه ونصور المحكوم به ونصور
نفسه الملكية يشارك سائر التصورات في الاستحصال بالاعتدال الناتج
فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل الجميع فيها واحداً من العلم للمسي
لان هذا الجميع ليس له طريق خاص فمن لاحظ مقصود الفهم اعني بيان العلم
الموصل الى العلم لم يلبس عليه ان الواجب في نفسه ملاحظة الامتياز في
الطريق فيكون الحكم احد تسمية المسى بالتصديق لكنه مشروط في وجوده
الى ضم امور متعددة من ايراد القسم الآخر واذا عرفت هذا فنقول اذا
اردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت العلم ان الادراك مطلقاً
امان يكون ادراكاً لان النسبة واحدة اوليت لواقعة وامان يكون ادراكاً
لغير ذلك فالاول يسمى تصديقاً والثاني نقراً واذا اردت تقسيمه على
مذهب النعمان قلت العلم امان يكون ادراكاً لا صوراً وبقية ان تقسيم العلم
في المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الملكية وكون تلك النسبة واقعة اوليت

لواقعة وامان يكون ادراكاً هو غير ذلك الادراك المذكور فانه

الاول هو التصديق والثاني هو النقص وامان تقسيم المقسم فلا يتبع
على مذهب الحكماء قطعاً لان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا
النقص لانهم معكم دة على مذهب الامام ايضاً وبيان ذلك
ان حاصل ما ذكره المقسم ان احد قسمي العلم هو الادراك غير محقق
لحكم والقسم الثاني هو ادراك مجامع الحكم ويرد عليه ان تصور
المحكوم عليه وحده ادراك مجامع الحكم فيلزم ان يخرج عن القسم
الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده تصديقاً
ولذلك يكون تصور المحكوم به وحده تصديقاً آخر ويكون تصور
نسبة الملكية المقارنة للحكم تصديقاً ثالثاً ويكون مجموع هذه التصورات
المقارنة للحكم تصديقاً رابعاً ويكون كل اثنين من هذه التصورات
تصديقاً آخر فبقي عدد التصديقات في مثل قولك الانسان كذا
على مقتضى تقسيمه الى سبعة ويكون للحكم في كل واحد منها خارجاً
عن التصديق مجامعاً له فلا يكون تقسيمه منطبقاً على شيء من المذاهب
بل لا يكون صحيحاً في نفسه لان التصديق على هذا التقسيم يكون مستقفاً
من قول الشارع ويكون ما يجامع معه ويفترق به امين الحكم مستقفاً
من الحجة ومنهم من قال معنى هذا التقسيم ان الادراك ان لم يكن
الاربع النعمان

منه ما لا يكون صحيحاً في نفسه لان التصديق على هذا التقسيم يكون مستقفاً
من قول الشارع ويكون ما يجامع معه ويفترق به امين الحكم مستقفاً
من الحجة ومنهم من قال معنى هذا التقسيم ان الادراك ان لم يكن

مع هذا الحكم هو القسم الذي وان كان معه وضاً فهو التصديق ومع
لا يلزم ان يكون تصور الحكم عليه وحده او تصور الحكم به وحده
ولم يجمعها وحدها تصديقا لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات الثلاث
تصديقا لا ادراك معروض الحكم بل يلزم ان يكون ادراك النسبة
وحده تصديقا لا ان الحكم عارض له حقيقة ويلزم ايضا ان يكون الحكم
خارجا عن التصديق عارضا له فان قلت قد صرح للضم بان الجبرج المركب
من الادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام بعينه
قلت ذلك لا يجدي نفعا لان القسم الخارج من القسم هو الادراك
الجامع للحكم والجبرج المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم
الثاني فالثاني عارضا له من عدم انطباقه على شيء من المذهبين
وضاؤه في نفسه وان كان عبارة عن الجبرج المركب منهما كما صرح به
لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركب من احد قسميه مع اخر علم
مقارن له اعني الحكم وذلك باطل وايضا تصديق تصور الحكم عليه
ولحكم معا انه مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم ان يكون تصديقا
وكذا يكون تصور الحكم به مع الحكم تصديقا اخر وهكذا تصور النسبة
مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا الجبرج المركب من هذه التصورات الثلاث
ولحكم تصديقا رابعا ويحصل من تركيب الشئين منها مع الحكم ثلثة

وكان التصديق ان يكون التصديق
متفاديا لكونه مجموعا من
متفاديا لكونه مجموعا من

فقد يكون تصديق ما هو تصديق
فان ادراكه مجموع تصديق في نفسه
فان القسم قد لا يكون تصديقاً

فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً

اخرى

اخرى فيبقى عدد التصديقات الى سبعة ايضا الا ان احد هذه
السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة اما ان يكون
قسم الشئ فيها له قسم الشئ هو ما كان عند رجاء تحته
منه وقسم الشئ هو ما كان مقابلا له وعند رجاء تحته شئ
اخر مثلا اذا قسمت للحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق
كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسما لآخر ومعه كون قسم
الشئ فيها له ان يكون ذلك قسما منه في الواقع وقد جعلت
قسما له ومعه كون القسم قسما عكس ذلك لان التصديق
ان كان عبارة عن التصور مع الحكم هذا هذا بناء على ان
التصديق عبارة عن الادراك الجامع للحكم والمعرفين للحكم كما لا
عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف وابناءه كالصنف وغيره في
تقسيم العلم كما بيناه سابقا وانما اذا اريد بالتصديق ما هو هذا

فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً

فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً

سقطا ولا جوارا بل يحتاج ح الى ان يتوصل بما ذكرناه في التصديق

فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً
فان التصديق قد لا يكون تصديقاً

1872

بمعنى الحكم فيقال الصّديق بمعنى المجرع قسم للتصور كما انه بمعنى لكم قسم له

ايضا وقد جعلنا في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس الصور فيكون

نسيم الثوبى شعاعه وهذا الاعتراض التامير له لو قسم العلم

أنى مطلق التصور والتقدير من قسم العلم الى التصور

التصديق لم يرد بالتصديق معاً عاماً شاملاً للتصديق بما أورد بالتصديق

در این انجمن و انجمن اولست به واقع و ارادها انجمن و ارادها

بإذن الله تعالى

اندر کتب و تصانیف
تألیفات

بہت کم

لا زالت مقلها اشي مرادو للعام هو مفعول امر ولفظ الضمير على

الأشكال اللفظية على هذا المعنى أعني الأدراك مطلقا وعلى المعنى الأول

عن الإدراك المغاير للأدراك المتعقبات بالحكم فلا يلزم شي من الخدوش

واراد بالضم المذبح المركب من الادراك والحكم واراد بهما على
طريق الترادف

لذلك كما هو مذهب الأمام فلا نجد دوايضا لأن التصديق قسم

المعنى الأخفى وقسم من التصور بالمعنى اعم فلا اشكال عما ياهو

فوق اصلا نعم ظاهر عبارتهم لوهم التباسا ينزل بتفسيرهم

10

المصنف ايضا لكنه مندفع بالجواب الذي قرره الشارع واحاط عليه

المشهور وهو وارث علي بن أبي طالب، فمعه وفد من قسند فاعه عنه.

ابصارنا الى ان اندفاعه عن القسم الممنوع من اندفاعه

من المشهور كما لا يخفى والثاني ان المراد بالتصوير

فلما عايناهم انهم ايضا يمانون ان ارادوا التوبة ، ففعلنا لهم

الذين جعلنا لنهم انعام النور ١١ يفر من الله عنه وكان في يوم

اضاء ان يكره ان يفتنوا ان لا يفتنوا ان لا يفتنوا ان لا يفتنوا

مجلس الكائن في دار السلطنة في سنة ١٢٨٠

بجاء أحسن من استعمال اعتبار الصور فقط في التصديق بعين

فان قلت قوله وجوابه اشارة الى جواب الاعتراض الثاني

دا اور علی نقیم المصنف حاصل کلامہ علی قیاس ما تقدم فی الامتثال
فیقولون انما هم اهل من طرق القدر

الأول من أن الاعتراض الثاني فيها متوجه على عبارة المعنى الآتية

مَنْ دَفَعَ بِمِثْلِ الْجَوَابِ وَأَصْلًا عِبَارَةً الْقَوْمِ هُوَ وَرَدَّ غَيْرَ مَنْ دَفَعَ قُلْنَا

هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني من كلام المختار بدفعه عن كلام

فقوم ايضا بل هو بكل ما فهم انبؤ ان كون لفظ التصور مشترك بين

اعتبر فيه عدم الحكم وبين حضور الذم انما يظهر من كلامهم حيث ذكروا

تقرر في مقابلته التمسدين واراادوا به معنى يقابل قطعاً مع ان يطلع

ووجه تسميته از اینست که اندوخته ای از هر یک
از اینها را به این معنی تصور و تصدیق
نمایند که اندوخته ای از هر یک از اینها
باشد که در هر یک از اینها باشد

تقر على تفسير القصور
الذي في الزمان من المشهور
من المراسم

عزاد
والله اعلم
بشؤون عباده

مكتبة
الخطاط
الشيخ
الشيخ
الشيخ

عن أبي عبد الله عليه السلام قال من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم ينلها شيء من الفقر والهم

واقا كلام المعنى فلا يقتضى ان يكون التصور بعينه واحدا متناولا
 للتصور فقط والتصور مع الحكم واقا ان التصور يظن عينا ما يقابل
 التصديق اعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة عليه اصلا لانه جعل
 التصور فقط مقابلا للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيد
 فقط وذلك ليس داخل في مفهوم لفظ التصور بل هو مستعمل بعينه
 الادراك وقد ضم اليه قيدها زائدا وجعل الحقيقة فيها للتصديق
 فالتصور عنده معنى واحد فالتصديق بما ذكرناه ان الاشتراك في
 لفظ التصور انما يظهر من كلامهم دون كلامه ولهذا لا اشتراك
 بين دفع الاعتراض عن التقسيم المشهور واقا ان دفع الاعتراض عن التقسيم
 المعنى فاما هو بالجواب الاول لان المقابل للتصديق عنده كما صرح
 به هو التصور فقط وليس التصديق فسمي منه بل من التصور مطلقا
 فاندفع الاعتراض الاول وكذا المعنى في التصديق شرطا او شرط
 هو التصور مطلقا لا التصور فقط وعدم الحكم انما اعتبر في التصور
 فقط لاني التصور مطلقا فاندفع الاعتراض الثاني ايضا وانما جعل
 وذلك لانه يلزم تركيب الشيء من التقيضي على مذهب
 الامام واشتراط الشيء بتقيضيه على مذهب الحكماء والمعنى
 في التصديق ليس هو الاول بل الثاني الى قوله والمعنى في التصديق

شرطا

شرطا او جزا هو التصور لا بشرط الشيء فلا اشتغال فيه وفيه بحث لان
 المعنى في التصديق هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة
 الملكية وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من قول الشارع
 اذا كان نظرا فيكون كل واحد منهما تصورا مقابلا للتصديق ومصدق
 تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا او شرط التصديق الذي
 اعتبر فيه عدم الحكم فاشتغال باق عاجلا ولجواب عنه ان يقال عدم
 الحكم معتبر في التصور لان ما فيه صفة لم يقيد به والمعنى في التصديق
 هو ذات التصور الساذج لا صفة ولا قيد فان الموصوف اذا كان
 من شئ لا يلزم ان يكون صفة جزءا منه الا ترى ان قطع للتبعية الجزاء
 ليس كذلك وليس كون تلك القطع اجزا في جزءا منه كذا في المشتغل فان
 الموصوف اذا كان شرطا للشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا له فاذا قلت
 انسان كاشف فجزء هذا التصديق او شرطه هو تصور الانسان فاما
 التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض
 لجوهر الادراكات الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق
 وموضوعها هو ذات ذلك التصور اختلف فيه فلا يلزم تركيب التصديق
 من الحكم وبقيته بل من الحكم والموصوف بتقيضه ولا اشتغال في ذلك فان
 كل واحد من اجزاء البيت موصوف بتقيض الآخر وكل موصوفها شرط لتحقيق

فان قيل قد يقال ان المعنى في التصديق هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة الملكية وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من قول الشارع اذا كان نظرا فيكون كل واحد منهما تصورا مقابلا للتصديق ومصدق تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا او شرط التصديق الذي اعتبر فيه عدم الحكم فاشتغال باق عاجلا ولجواب عنه ان يقال عدم الحكم معتبر في التصور لان ما فيه صفة لم يقيد به والمعنى في التصديق هو ذات التصور الساذج لا صفة ولا قيد فان الموصوف اذا كان من شئ لا يلزم ان يكون صفة جزءا منه الا ترى ان قطع للتبعية الجزاء ليس كذلك وليس كون تلك القطع اجزا في جزءا منه كذا في المشتغل فان الموصوف اذا كان شرطا للشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا له فاذا قلت انسان كاشف فجزء هذا التصديق او شرطه هو تصور الانسان فاما التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لجوهر الادراكات الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموضوعها هو ذات ذلك التصور اختلف فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم وبقيته بل من الحكم والموصوف بتقيضه ولا اشتغال في ذلك فان كل واحد من اجزاء البيت موصوف بتقيض الآخر وكل موصوفها شرط لتحقيق

فان قيل قد يقال ان المعنى في التصديق هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة الملكية وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من قول الشارع اذا كان نظرا فيكون كل واحد منهما تصورا مقابلا للتصديق ومصدق تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا او شرط التصديق الذي اعتبر فيه عدم الحكم فاشتغال باق عاجلا ولجواب عنه ان يقال عدم الحكم معتبر في التصور لان ما فيه صفة لم يقيد به والمعنى في التصديق هو ذات التصور الساذج لا صفة ولا قيد فان الموصوف اذا كان من شئ لا يلزم ان يكون صفة جزءا منه الا ترى ان قطع للتبعية الجزاء ليس كذلك وليس كون تلك القطع اجزا في جزءا منه كذا في المشتغل فان الموصوف اذا كان شرطا للشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا له فاذا قلت انسان كاشف فجزء هذا التصديق او شرطه هو تصور الانسان فاما التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لجوهر الادراكات الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموضوعها هو ذات ذلك التصور اختلف فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم وبقيته بل من الحكم والموصوف بتقيضه ولا اشتغال في ذلك فان كل واحد من اجزاء البيت موصوف بتقيض الآخر وكل موصوفها شرط لتحقيق

فان قيل قد يقال ان المعنى في التصديق هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة الملكية وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من قول الشارع اذا كان نظرا فيكون كل واحد منهما تصورا مقابلا للتصديق ومصدق تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا او شرط التصديق الذي اعتبر فيه عدم الحكم فاشتغال باق عاجلا ولجواب عنه ان يقال عدم الحكم معتبر في التصور لان ما فيه صفة لم يقيد به والمعنى في التصديق هو ذات التصور الساذج لا صفة ولا قيد فان الموصوف اذا كان من شئ لا يلزم ان يكون صفة جزءا منه الا ترى ان قطع للتبعية الجزاء ليس كذلك وليس كون تلك القطع اجزا في جزءا منه كذا في المشتغل فان الموصوف اذا كان شرطا للشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا له فاذا قلت انسان كاشف فجزء هذا التصديق او شرطه هو تصور الانسان فاما التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لجوهر الادراكات الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموضوعها هو ذات ذلك التصور اختلف فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم وبقيته بل من الحكم والموصوف بتقيضه ولا اشتغال في ذلك فان كل واحد من اجزاء البيت موصوف بتقيض الآخر وكل موصوفها شرط لتحقيق

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرروا
بما بين ايديهم من الحق

للكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بتقيده بل الموصوف بتقيده
وواستحالة في ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا موصوف بان
ليس بصلوة هذا هو التخصيص الذي افاده الشارع فدين عليه ما عليه في
الطالع فاما بنى الكلام فمما عايناه هو ظاهره في التخصيصات من ان العشر
في كل قسم هو مورد القسمة فربما الى قسم المبدئي فمن شئ عليه في امثاله
هذه المواضع فذلك من جهة بطلان او بطلان من جهة اعتقاد وفقدان
بين ثلث مقام العلم اما بديهي هو الذي لا يتوقف حصوله على
وكب البديهي بهذا المعنى مراد في الضرورى والمقابل للنظري وقد
يطلق على القدمات الأولية كصور الحارة والبرودة مثل كل
واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق بينهما ان التصور منقسم
الى البديهي والنظري وان التصديق ايضا منقسم اليها وسبيل تحقيق
ذلك بالدليل واشكال في تعريف البديهي والنظري من التصور فان
البديهي منه ما لا يتوقف على نظرية اصلا والنظري منه ما يتوقف عليه ولما
التصديق فننظر في قسمه اشكال وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج
الى نظر ويكون تصورا للحكم عليه والحكم به بهتاجا اليه ومثل هذا التصديق
يتم بديهيا كالحكم بان المكن محتاج الى الذي هو مكنه مع انه يصدق عليه
انه يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظري ويخرج من تعريف البديهي فينبغي
التعريفان

فما كان منكم الا ان يقرروا
بما بين ايديهم من الحق
هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرروا
بما بين ايديهم من الحق

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرروا
بما بين ايديهم من الحق

التعريفان عكسا وطريا والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا
كان مستغنيا في ذاته عن النظر يكون بديهيا داخل في تعريفه لا ينفك
يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد مما ذكر في تعريفه او ما ان يقيد
على نظري اطرافه فذلك يتوقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة
من الجوه كما هو مذهب الامام فنحن هذا الاشكال فنقول ليس كل
واحد بديهي انه ليس كل واحد من التصورات بديهيا ولا كل واحد
منها نظر باحتي يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظر وذلك
ليس كل واحد من التصديقات بديهيا ولا كل واحد منها نظر باحتي يلزم
ان بعضها ضروري وبعضها نظري لكن جميع بين التصورات والتصديقات
اختصاصا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فحاشا
قال ليس جميع التصورات بديهيا والا لما احتجنا الى نظري في تحصيل
من التصورات وهو باطل قطعيا ليس جميع التصديقات بديهيا والا
لما احتجنا في تحصيل شيء من التصديقات الى نظر ايضا وهو باطل قطعيا
ومنه نظر هذا النظر وارد على ظاهر هذه العبارة وان كان للمص
قد مرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النقل قال بعض الافاضل
في تجميع هذا التعريفين لما كان شي من الاشياء مجهولا لنا مجهولا
الى نظر كان ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا فاصول ولا نظر تأمل

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرروا
بما بين ايديهم من الحق
هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرروا
بما بين ايديهم من الحق

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرروا
بما بين ايديهم من الحق

التعريفان

على قوله بدعيها وقد جمع ههنا ايضا بين التصورات والتصديقات النظرية
 والمقصود بيان حال كل واحد منهما على حدة ان ليس كل واحد من التصورات
 نظريا اذ لو كان كل واحد منهما نظريا لكان تخصيص التصورات بطريق
 الدور او التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا اذ
 لو كان كل واحد منهما نظريا لكان تخصيص التصديقات بطريق الدور
 وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل ولاختصار على قياس ماض فان قلت
 جاز ان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق
 بدعي فلا يلزم الدور والتسلسل وجاز ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا
 وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بدعي فلا يلزم الدور والتسلسل ايضا
 قلنا هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات
 وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو
 ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات
 هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على
 ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع
 التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم
 الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور
 فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

نظريا والتصورات المذكورة الى تبه ايضا نظريا فيحتاج في تخصيص هذه التصورات
 والتصورات الى الدور والتسلسل لانه فيكون الاستدلال بهذه
 المقدمات مما قلنا قلنا هذه المقدمات تصوراتها امور معلومة لنا
 بلا شبهة في ذلك فبم الاستدلال بها قطعنا نعم يلزم ايضا من كونها
 معلومة لنا ان لا يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا في الواقع
 وهذا امر لا مطلوبنا فلا بد يقضي الى ان يكون لا اذ كان
 الدور بمرتبة واحدة كما ان لا تقتضى على ما يلزم ان يكون
 مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وكذلك لا يكون
 مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لان سابق
 على سابقه ولو كان في مرتبة سابقة كان مقدما على نفسه بمرتبة واحدة
 واذا سبق على سابق سابقه فقد تقدم على نفسه بمرتبتين وقس عليه
 حال فان قلت ان من غير لا حاصل التوالي ان استحضار
 امور غير متناهية في زمان واحد او في ارضة متناهية ههنا ايضا
 استحضاره في ارضة غير متناهية فليس مجال فاذا فرض ان تحصل
 الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم من استحضار ههنا
 لها بدلا اما دفعة واحدة او في زمان متناهية ومنعنا للملزمة وان
 ادعى انه يلزم من استحضار ههنا لها بدلا في ارضة غير متناهية

هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

هذا البرهان معروف على اصناف اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم تم الكلام والافلا على ان الجوانب في التصورات يتم بدو ذلك ايضا لان التصديق البديعي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات هو فن على تصور الحكم عليه والحكم به والنسبة الملكية وكل ذلك نظريا على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرق لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقات نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكور فيه ايضا نظريا ويكون فرق ايضا لان باطل والمذموم مثلا تصديقا

زهره زلف العجم الظهور بشارة الحق في منتهى
 كماله منزه عن خلقه منزه عن صفاته
 بطريقه الحق

لما الملازمة وضعنا بطلان الاثر لمجران ان يكون موجود في
 اذن من غير متناهية ماضية وعحصل لها في تلك الاذن اذ ركات
 غير متناهية فيحصل بها ان الاثر اذ ركات المطلوب ^{والاثر في النظر الى الزمان والعقل} الموقوف على ذلك
 الاثر اذ ركات التي لا يتناهي فان الصور الغير المتناهية معدة
 للحصول المطلوب قبل عليه ان الصور الغير المتناهية هي
 في العلوم والاثر اذ ركات التي يقع عليها الحركات الفكرية اعني الاشياء
 الذاتية الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا اردت عصيل المطلوب
 بالنظر فلا بد هناك من علم سابق عليه ومن ترتيبها والاشكال
 من بعض الى بعض فالعلوم السابقة ليست معدة للمطلوب لانها
 باجمعه فان العلم باجزاء المعرفين يجمع العلم بالمعرفين فالعلم بالمعد
 يجمع العلم بالنتيجة فلركانت العلوم معدة للمطلوب لما امكن
 باجمعتها اياه لانه المعد يجب الاستعداد واستعداد الشيء هو كونه
 لقوة الفرعية اعني والبعيدة فيتمتع ان يجمع وجوده بالفعل نعم
 اشكالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها معدة للمطلوب
 بما عي بل انما يحصل المطلوب عند انقطاعها فالعلوم السابقة اما
 بلل فوجبة للمطلوب او شرط لحصوله فلا بد ان يكون حاصلة بجمعة
 عن عند حصول المطلوب وان كانت الأفكار واشكالات الواقعة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

فيها غير حاصلة عند حصول المطلوب فليزحم احاطة الذهن بما هو
غير مشاهية دفعة واحدة وهو هال فيتم الدليل ويسقط الاعتراض
ولجب بانه لا شك ان تلك الكات الفكرية معداة لحصول المطلوب
ممتعة الاجتماع معه وامامها يقع فيه تلك المعدات اعني العلوم ^{وذلك} والادراك
وان لم يمتنع اجتماعها مع المطلوب لكنهما ليست مما يجب اجتماعها
باسرها مع فان أخذ من انفسنا في القضايا تلك المركبة الكثيرة المقدّمات
والنتائج التي يتوصل بها الى المطلوب اذ ان ذلك عند حصول العلم
عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع الجزم بالمطلوب بل ربما تفضل
بعد ما حصل لنا من المطلوب عن المقدمات السابقة مع الجزم
بالمطلوب بل ربما تفضل القريبة التي يحصل لنا ابتداء مع ملاحظة
المطلوب وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في كثير من المسائل ^{سنة} القديمة
الكثير المقدمات ^{فان} فاننا ونحن اعلم ان عند ما حصل له المقدمات
المطلوب بتلك المسائل قد ذهب عن المقدمات البعيدة ذهولاً
تماماً بلا ارتياب في ذلك التصديق فلم ايضا انه يلاحظ تلك المسائل
بعد حصولها ويجزم بها من ايقيناً مع الغفلة عن المقدمات القريبة
ايضاً نعم يعلم اجمالاً ان هناك مقدمات يقينية تحتاج اليقين
لهذا التصديق فظهر ان العلوم والادراكات السابقة لا تحتاج ^{عنها}

مع المطلوب دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وحيث كان ذلك ^{من} الاعتراف
متممها غير ساقط ويحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح ^{حكم} ولما
على تلك الأمور الغير المتناهية يكونها معدات لأنها محال للمعدن
او في حكمها في عدم كون الاجتماع في الوجود وان كانت متميزة
عن المعدات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة
لم تجب اجتماعها مع المطلوب مفصلة ان بالفعل لكنها تجب ان يجتمع
بها اي بالقوة القريبة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت
النفى دفعة واحدة لأمر غير متناهية بجملة ليس بها والتماع
اذا كانا ايها دفعة مفصلة فيجوز ان يحصل النقص ^{الزمن} أمور غير
متناهية مفصلة في الزمن غير متناهية ويكون تلك الأمور حاصلات
لها الآن اي عند حصول المطلوب المتوقف عليها بجملة على اننا نقول
لما جاز ان لا يكون تلك الأمور حاصلات بالفعل عند حصول المطلوب
المتوقف عليها وجاز ايضا ان يكون حاصلات بالقوة القريبة و
لا بد لنفي هذه الجواز من دليل هذا الدليل مبنى على واحد
النفى قد يتوهم عدم اتياننا عليه لأنه الناظر لتفصيل
المطلوب اذا توجه اليه فلا بد ان يحصل عنده بعدما قصد اليه
وقيل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات

وذلك زمان متناه يمتنع ان يحصل فيه أمور غير متناهية و
فساده ظاهر لأن حصول المطلوب بطريق التسل يستلزم ان يكون
تلك الأمور حاصلات في نفسه وان كانت متعاقبة في الزمن غير
متناهية ولما اذا توجه الى تفصيل المطلوب بالنظر فلا يجب عليه
الاقبال لحظتها هو مباد فريبة من تلك الأمور لم يمكن من النظر
ولما ملاحظه للباعد البعيدة فلا نعم يجب ان يكون قد حصل له قبل
ذلك تلك المبادي والانتظار الواقعة فيها ليصور حصول المبادي ^{الزمن}
لهذا والى ان يقال ليس جميع التصورات والتصدقات نظريا
لأن بعض التصورات كصور الخرافة والبرودة وامثالها وبعض
التصدقات بان النقي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وبأن
الكل اعظم من الجزء ونظائرهما حاصلات لنا بلا نظر واكتساب
اما ان يكون جميع التصورات والتصدقات يعني ان التصورات
اما ان يكون كلهما بدعييا او كليهما نظريا او يكون بعضها نظريا و
بديعييا وقد بطل القسمان الأولون فتعين القسم الثالث وكذلك
حال التصدقات لا يخرج من هذه الأقسام الثلاثة فاندفع ما يقال
من ان الأقسام تسعة لا تلتزم كما قال الشارح حاصل من ضرب اقسام
التصورات في اقسام التصدقات ولما كان التصورات والتصدقات

امور موجودة لم يتجه ان يقال جاز ان لا يكون شئ من التصورات
 بدنيا ولا نظريا فان النظرية بمعنى اللابد يمتنع جاز ان لا يكون الشئ
 بدنيا ولا بدنيا كن بد العدم فانه ليس كاشا ولا كاشا
 فان من علم ذلك اورد الدليل على اكتساب التصورات
 فانه محقق لا ينبغي ان يشك فيه بخلاف التصورات فان اكتسابه لم
 يخل من صحة الشبهة كيف وقد ذهب الاصحاب الى ان التصورات
 كلها بدنية لا يجري فيها اكتساب وفي التمثيل اورد هذا للتصور
 ومثلا لا بحث يطلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر في مفهومه نسبة
 بالتقديم الى التصديق ترجحا بحيث يطلق انه اسم الذي
 هو الواحد فالاضافة بيانية ويكون بعضها نسبة هذا الى
 في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومناسب للعين اللغوية واصا التاليف
 فوجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر
 في مفهومه نسبة بالتقديم والتأخير والتركيب يراون التاليف
 او اعني العمل في المطلوب مباين المطلوب لانه ان يكون
 معلومة ان حاصلة قبل حصول التصور الترتيب فيها فلو ان قال
 ترتيب امور معلومة واما المطلوب فيبقى ان لا يكون معلوما
 وحاصلة من الوجه الذي يطلب بالنظر تحصيله وان وجب ان يكون

معلوما بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار اما المجهول
 يعني ان طريق اكتساب التصورات من التصورات واكتساب التصورات
 من التصورات امران معلومان واما طريق اكتساب التصورات
 التصورات او بالبعكس فاما لم يتحقق وجوده وان لم يتم ايضا بها
 على امتناعه انه مشتمل على العلة الاربع كل مركب صادر عن
 فاعل مختار لا بد له من علة مادية وعلة صورية هي داخلتان فيه
 ومن علة فاعلية وغائية هما خارجتان عنه وقد يعرف الشئ با
 لقياس الى علة واحدة او علتين او ثلث علة واذا عرف بالاربع
 كان ذلك الحاصل من باقي الاقسام وليس المراد من التعريف بالعلل
 الاربع ان يكون هي بنفسها معرفة لانها مبنية للمعلوم بل المراد ان
 تؤخذ للمعلوم بالقياس الى العلة مجهولة عليه فيعرف بها وما
 ذكره من ان فاعل النظر هو المرتب الناظر وان غائية هي المتأخر
 الى مجهول فهو قول محقق واما ان الامور المعلومة صادرة وان
 الهيئة العارضة لتلك الامور صورته فهو قول على سبيل التشبيه
 النظر من الاعراض النفسية والمادة والصورة انما يكونان للوجوه
 فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة اعترض
 عليه بان صورة الفكر كما اعترف به هي الهيئة الواجبة عليه ولا شك

انها ليست نفس الترتيب للمعلولة له فيكون دلالة الترتيب عليها
 التي اصبحت دلالة على المرتب الذي هو فاعله ويمكن ان يجاب عنه
 بان دلالة الترتيب على الحقيقة التي هي معلولة له اظهر من دلالة
 على المرتب الذي هو فاعله لان دلالة العلة على معلولها اقوى ^{من دلالة المرتب على فاعله}
 من دلالة المعلوم على علة فان العلة للمسته بدل على معلول معين ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 والمعلول المعين لا بد له ان يكون له فاعل ما فارد التفتد على ذلك فعبى ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 بلطابقا على معنى ان دلالة الترتيب على الحقيقة كالمطابقة في الظهور ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 فان بعض العقلاء يوافق بعضا دل هذا على ان الفكر قد يكون ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 خطأ وان بدجاجة العقل لا تقوى بغير المطابقة من الصواب والالما وقع ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 للخطأ عن العقلاء الطالبين للصواب الخارجين عن الخطأ وانما قال ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 بل الانسان الواحد يوافق نفسه بحسب الوقتين لانه اظهر فان ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 العاقل للفكر اذ فتنش عن احواله وجوانه يعقد اموراً مناقضة ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 بحسب اوقات مختلفة اي يفكر في وقت ويعتقد حكماً ثم يفكر في ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 وقت اخر ويعتقد حكماً اخر متناقضاً لهما في الحكم الاول قال وقتان انما ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 هما للفكرين وانما النتيجة ان شئتم لتان على اتحاد الزمان المعبر في ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 التناقض واقصر على بيان الخطأ في الأفكار المناسبة للتصديقات ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}
 لعدم ظهور ذلك في التصورات ^{فان العلة لا بد لها من فاعل} كانت الحاجة الى قانون ^{فان العلة لا بد لها من فاعل}

معرفة انه يريد ان المقصود وان كانت معرفة تفاصيل احوال ^{معرفة}
 الامكان بل هي لكنها متعذرة فلا بد لها من قانون يرجع اليه ^{معرفة}
 في معرفة احوال ان نظرا يريد من الانتظار المخصوص من ^{معرفة}
 ضرورتها لم يريد ان اكتساب النظريات ان يكون من ^{معرفة}
 الضرورات ابتداء بل اراد ان اكتسابها يشد الى الضرورية ^{معرفة}
 ايضا ابتداء وانما بواسطة ليجاز ان يكتب نظري من النظرية ^{معرفة}
 اخر ويكتب ذلك الاخر من نظري ثالث وهكذا لكن لا بد من ^{معرفة}
 الاشياء الى الضرورات دفعا للدور والنس وان فكر ^{معرفة}
 فاسد قد عرفت ان للعكر مائة وهي الامور المعروفة و ^{معرفة}
 صورية وهي الحق الاجتماعية اللازمة للترتيب فاذا صححتا كان ^{معرفة}
 الفكر صحيحاً وانما فاسد نامعا او فسدت احدهما كان الفكر فاسداً ^{معرفة}
 فاذا اريد اكتساب تصور لم يمكن ذلك من اي تصور كان بل ^{معرفة}
 لا بد من تصورات لها مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب ^{معرفة}
 وكذا لما في التصديقات فكل مطلوب من المطالب التصورية ^{معرفة}
 والتصديقية مباد معينة يكتب منها ثم ان اكتسابه من تلك المباد ^{معرفة}
 لا يمكن ان يكون باي طريق كان بل لا بد هناك من طريق مخصوص ^{معرفة}
 له وشرائط مخصوصة له فيحتاج في كل مطلوب الى شئيين احدهما ^{معرفة}

تميز مباديه عن غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في
تلك المبادي مع شرائط ظهورها فاذ حصل مباديه وسلك فيها ذلك
الطريق اصيب الى المطلوب وان وقع خطأ اصاب في المبادي او في
الطريق لم يصيب والمتكفل لخصيص هذين الامرين كما ينبغي وهذا
الفن لأن ظهور القوة النطقية انما يحصل النطق بظن
على النطق الظاهري وهو المتكلم وعلى التكلم على النطق الباطني و
هو ادراك للعقولات وهذا الفن يقوى الاول ويسلك بالثاني
مسلك السداد فهذا الفن يتقوى ويظهر كلا معنيي النطق للنفس
الانسانية للحاجة بالانطقية فاشق له اسم من النطق لأن اثر
علة البعيدة لا يصل الى المعلول قبل عليه فعل هذا لا يكون للمعلول
البعيد منفعلا عن العلة البعيدة فلا يكون العلة المتوسطة واسطة
بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل يكون واسطة بين فاعله ومنفعله
كما صرح الشارح به اولاً ولاحقاً لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة
الى القيد الأخير بل هي خارجة بقوله ومنفعلة اي منفعل ذلك الفاعل
والجواب ان اذا فرضنا ان امثلاً او حذب وب او جديج فلا شك
ان لا يوجد حذب في وجوده وليس ذلك الا بكونه فاعلاً له اذ لا
يكون وجوده الا بان يصير فاعلاً اب لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره

الى ج فيكون ج ايضا منفصلاً له بعيداً فيصدق على اب واسطة
بين الفاعل ومنفصل في الجهة فيحتاج الى اخراجها بالقييد الأخير
والى ما ذكرناه مفصلاً اشارة بحجته بقوله ان علة علة الشيء علة
له بالواسطة فنامل والقانون امر كلي اذا قلت مثلاً ان
كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كلي اي مفهوم لا يتبع نفس تصور
وقوع الشراكة فيه وله جزئيات متعددة يحتمل وجودها وهذه
القضية ايضا امر كلي اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات
موضوعها ولها فرق وهي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك
الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعرف في ضرب مرفوع
الى غير ذلك وهذه الفروع تندرج تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها
بالقوة القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة والاضابطات
لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع المتدرجة فيها واستخراجها
منها الى الفعل يسمى تفريعاً وذلك بان يحمل موضوعها على الفاعل على
زيد مثلاً فيحصل قضية ويجعل صفراً وتلك القضية الكلية كبرى هكذا
وكل فاعل زيد فاعل مرفوع فيخرج ان زيداً مرفوع وقد خرج بهذا العمل هذا الفن من
القوة الى الفصل ونس على ذلك فنقول امر كلي اي قضية كلية فنقول لمنطق
اي مشتمل بالقوة على جزئيات اي احكام جزئيات موضوعه وهو لم يتفرع

احكامها صحتها بالفعول على وجه الذي قد رتبناه لانه واسطة بين
 القوة العاقلة قبل عليه ان العاقلة قابلة للطالب الكسبية فاعلة
 لها واجيب بان الحكيم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديقات وان كان
 ادراكا فكونه لا يثبتها اما بناء على الظاهر المتبادر الى انهم المبتدئين
 من كون العاقلة فاعلة لا ادراكا كما ذكره واصابنا على انه الذي ياتي العلم
 وبين المعلومات التي ترتبها لاكتساب المحسوسات فان الاشياء لا تحصل فيها
 بترتيب العاقلة اياها على وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن
 وهي ان حقيقة كل علم مساو لذل العلم اسما العلوم المفردة كما
 لمنطق والفقه وغيرهما يظن تارة على المعلومات المفردة فيقال
 مثلا فلان يعلم الحرفاء يعلم تلك المعلومات المعينة واخرى على العلم
 بالمعلومات المفردة وهو ظاهر في الاول حقيقة كل علم مساو لذل
 ذلك العلم كما ذكره اوله وعلى الثاني حقيقة التصديقات بما نلنا كما
 صرح به ثانيا واعتبر عليه بان اجزاء العلوم كما ستذكر في ذلك ترتبة
 الموضوع والمبادى والمساائل واجيب بان المقصود بالذات من هذا
 الترتيب هو المسائل واما الموضوع فاما احتيج اليه ليرتبط بسبب بعض
 المسائل ببعض ارتباطا يحسن منه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا
 وكذا المبادى احتيج اليها لتوقف تلك المسائل عليها فالانطباق والاول

الاعتراف

ان يعتبر تلك المسائل على وجه تسمي باسم من جعل الموضوع والمبادى من
 اجزاء العلوم معا فلعلم ذلك منه ناسج بناء على شدة احتياج العلم
 اليها فترتب له من اجزاء العلوم مع انه يجوز ان يعتبر المقصود بالذات
 اعنى المسائل مع ما يحتاج اليها من الموضوع والمبادى معا وليس باسم
 فيكون ان من اجزاء العلوم لكن الاول اولى كما لا يخفى لانه قد حصل
 تلك الاول وضع اسم العلم بالذات كما قيل عليه ما عليه ان تصان
 العلوم بتوابعها يوما فيوما لان العلوم والصناعات انما تتصل على سبيل
 الامتداد فكيف يقال ان المسائل قد حصلت اوله ووضع الاسم بالذات
 واجيب بان وضع الاسم لم يترتب على تحصيله في الواقع بل في الذهن
 فلم يرتب تحصيل المسائل اوله انما استقر حيث ودونت بقاها ثم
 بالاسم العلم بل اراد ان تلك المسائل لوحظت اجمالا وسميت بذلك
 الاسم وان كان بعضها مستقرجة بالعقل وبعضها حاصل بالقرينة فلا
 اشكال دون ان يقول وحدوه لوقال ذلك لم يكن صحيحا
 ولوقال وهو ان ذلك القائل او قال وعرفه لكان صحيحا لكنه عار
 من التنبه الذي هو هو العلم هو التصديقات بالمساائل
 هذا هو المعنى الثالث الذي ذكرناه انه صريح به ثانيا لكن تصرف العلم
 بجده يتوقف لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمساائل واذا

اريد تصوير مجده اجتمع الى ان يوجد تلك الصدقات التي هي اجزاء
 فاذا تصورت تلك الصدقات بأسرها مجتمعة فقد حصل تصور
 العلم مجده اذ لا معنى لتصور الشيء مجده التام الا بتصوره بجميع
 والتصور امر لا يجر فيه ان يتعلق بكل شيء حتى انه يجوز ان يتصور
 التصور وان يتصور الصدق بل يجوز ان يتصور عدم التصور ولما
 كان تصور جميع تلك الصدقات امرا متعذرا لم يكن تصور العلم
 مجده مقدما للشرع فيه هذا اشار الى جواب معارضة
 اذا استدلل الممثل على مطلوب بل دليل فالحصم ان منع مقدمة معينة
 من مقدماته او كل واحدة منها على التعيين فذلك ليس متعذرا
 ومناقضة ونقضا تفصيليا ولا يحتاج ذلك الى شاهد فان ذكر شيئا
 يتقوى به المنع ليس سندا للمنع وان منع مقدمة غير معينة بان يقول
 دليلك بجميع مقدماته صحيحا ومعناه ان فيه خلافا فذلك نقضا عاما
 ولا بد هنا من شاهد على الاختلاف وان لم يجمع شيئا من المقدمات
 ومعينة ولا غير معينة بل اورد دليلا مقابل لدليل المستدل لا كونه دليلا
 على نقض مقدماته فذلك ليس معارضة المنطق جميعه فرائين الاكتساب
 وذلك لان الاكتساب امرا للتصور او للتصديق فاولا انما هو بالصدق
 الشارح والثاني بالجهل ففرائين الاليت الا فرائين متعلقة بالصدق والجهل
 ففرائين بالصدق ففرائين بالجهل ففرائين بالصدق

دليلك بجميع مقدماته صحيحا ومعناه ان فيه خلافا فذلك نقضا عاما

ففرائين بالصدق ففرائين بالجهل ففرائين بالصدق

ففرائين

الفرائين المنطقية المتعلقة باكتساب التصورات والصدقات فليس
 هناك قانون متعلق باكتساب خارج عن المنطق بل بعضا جازما
 بدعي كالمشاكل الاول فان انتاجه لتناجيه بدعي بينه يحتاج
 الى بيان اصلا بل كل من تصور موجبين كليتين على هيئة الضرب
 الاول من المشكل الاول وتصورا لموجبة الكلية التي هي نتيجةها جزم
 بدعيته باستلزامها اياها وهكذا حال باقي الضروب وكذلك
 القياس الاستثنائي المتصل فان من علم الملازمة وعلم وجود الملازمة
 علم وجود الملازمة قطعيا وعلم بدعيته ان المقدمات المذكورتين اعني كون
 المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود الملازمة
 تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استثنى نقيض الثاني وكذا القياس الاستثنائي
 المتصل بدعي الانتاج وكثير من نكث العكوس والتناقض بدعي ايضا
 فاذا قلت اذا كان هذه المباهج بدعية فلا حاجة الى تدوينها في
 الكتب قلت في تدوينها فانه ثاب ان احدهما ازالة ما عسى ان يكون
 في بعضها من خفاء محجوج الى تنبيه ما وثانيتهما ان يتوصل بها الى الباطن
 الاخر الكسبية انما يستفاد من البعض البديهي فان قيل استغناء
 البعض الكسبي من البعض البديهي انما يكون بطريق النظر فيحتاج في
 صحة ذلك النظر الى قانون اخر ويعود المحذور فلما ذلك الطريق

فانما هو موجود

فانما هو موجود

ايضا بدعي فالكسبي من المنطق مستفاد من البدعي منه بطريق بدعي
فلا حاجة الى قانون آخر اصلا فالمدكور في مقراض المعارضة
لا يصلح للمعارضة قبل عليه انما يلزم ذلك اذا قرئت كلام المعارض
على ما وجهته به ولنا ان تقريرة هكذا لو كان المنطق محتاجا اليه لكان
امّا بدعيا او كسبيا وكلاهما باطل واما الاول فلا نه يلزم الاستغناء
عن تعليله وليس كذلك واما الثاني فللزم الدور والتس في تحصيل
وعلى هذا فقد دلت المعارضة على فني الاحتياج الى المنطق نفسه
وحجّ يجاب بذلك للبراب ودر بان ابطال كونه بدعيا وكسبيا
يدل على اشتغاله في نفسه ولا تغلق له بكونه محتاجا اليه اذ يصح
ان يقال ليس المنطق محتاجا لا يحتاج اليه والا لكان امّا بدعيا او كسبيا
وكلاهما بطل فوجب ان يكون محتاجا اليه نظرا ان هذه شبهة يتمك
بها في فني هذا العلم سواء احتج اليه او لم يحتج اليه وليا ايضا ان
نقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظر
الاحتاجة الى المنطق امّا الاول فلا نه لو لم يكن كسبيا لكان بدعيا
وهو بطل واذ لا تستغنى عن تعليله واما الثاني فلا نه لو احتج اليه
مع كونه كسبيا لزم الدور والتس في اكتساب القليات المحتاج
اليه ولم يلتفت الشارح الى هذا التقدير اذ كان للناسح

ان يقدم

ان يقدم المصنف ذكر النظر وان يشير الى لزوم الدور والشرقي
اكتساب النظريات المحتاجة للمنطق لا ان يقتصر على لزومها في
نفسه ويمكن ان يقال لما بين المصنف الاحتياج الى المنطق نفسه اذ
ان يبين ان حاله ما اذا اهل هو بدعي بجميع اجزائه حتى يستغنى عن
تدوينه في الكتب او هو كسبي بجميع اجزائه حتى يمنع تحصيله
عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر ان المنطق ليس محتاجا
تدوينه ولا يحل بمنع تحصيله فتدوينه مع كونه محتاجا اليه
فوجب ان يدون في الكتب ولم يلتفت ايضا الى هذا التوجيه
لان المشهور في كتب هذا الفن ايراد المعارضة في هذا الموضوع للنفي
الاحتياج اليه لانها المقابلة على سبيل الممانعة يعني ان لها
مقابلة الدليل بدليل اخر مما منع الاول في ثبوت مقتضاه وما ذكر
ليس كذلك لا يميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه لا يميز
عنده تمينا تاما ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم الا
بعد العلم بان موضوعه ما ذا اعني التصديق بان الشيء العقلي مثلا
موضوع لهذا العلم كما اشترانا اليه سابقا ولما كان موضوع المنطق
اخص من مطلق الموضوع هذا لظلام القوم ويبدأ درجه الى
الفهم ان المقصود تصور الموضوع فلذلك اعترض عليه بان العلم

مستوفى بالعلم بالعام اذا اجتمع هناك شيان احدهما ان يكون العلم
بالخاص علما نبييا لكنه وثاقينها ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلها
متوحدان في صورة النزاع واجيب من ذلك بان الخاص ههنا اعني
موضوع المنطق مقيد بالعلم اعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور
معرفة للتقيد الا بعد معرفة المطلق وانضمامه الى ما يقيد به ورد هذا
الجواب بان المطلوب ههنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتج
توقفه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ما صدق عليه
مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتقديرية ليس
ذلك مقيدا فسطحا ذكرتم بل للثاني انه لما كان التصديق
بان الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم
الموضوع لانه وقع محورا في هذا التصديق فشره اوله والخاص
ان المطلوب في هذا المقام لو كان تصورا ما صدق عليه موضوع المنطق
لم يحتاج الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا لانه عارض له فذاني له ولما
اذا كان المطلوب التصديق بالموضعية احتيج الى بيان مفهومه سواء
جعل في موضوعا وقيل موضوع المنطق هو هذا او جعل محورا وقيل
هذا موضوع المنطق يلحق الشيء بالموجود لفظا ما موصولة
واحد الضمير راجع الى ما والاخر الى الشيء اي يلحق الشيء بالأمر الذي

هو ان ذلك الأمر هو اي ذلك الشيء وحاصله يلحق الشيء لذاته
كالشعب الاذن لذات الانسان فان قلت المعارض للشيء ما يكون
محورا عليه خارجا عنه والتجيب لم يحجروا على الانسان اجيب بانهم
يتساهلون في العبارات كثيرا فبعد كبره مبدء الجدل كالشعب والخلق
والضيق والكتابة وغيرها كالمشي ويريدون بها المجولات للشفة
منها واعلم ان العوارض التي تلحق الأشياء لذاتها لا يكون بينهما
وحيث تلك الأشياء واسطة في شوبتها لها محجب نفس الأمر ولما العلم
بشوبتها لها فاحتاج الى برهان كالحكمة بالارادة اللاحقة
للانسان بواسطة انه حيوان طريقه المتأخرين انهم يجعلون ذلك
بواسطة الجزاء الأعم من الأعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم وليست
بمصححة بل للثاني ان الأعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او مساويه
سواء كان جزءا لها وخارجا عنه لما فيه من الغرابة بالقياس الى
المعرض يعني ان الثلاثة الأولى من الأعراض لما استندت الى
الذات في الجملة نسبت الى الذات وليست ذاتية واما الثلاثة الأخيرة
فهي وان كانت عارضة لذات المعرض الا انها ليست مستندة
اليها وفيها غرابة بالقياس الى ذات المعرض فلم ينسب اليها
بل نسبت لغرض غريبة والعلوم لا يبحث فيها الا عن الأعراض

الذاتية لموضوعاتها وذلك لأن المقصود في العلم بيان احوال موضوعه
والاعراض الذاتية للشيء احواله لم في الحقيقة واحدا الاعراض الغريبة
في الحقيقة احوال لشيء اخر اذ هي بالقياس اليها اعراض ذاتية
فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباعثة عن احوال تلك الاشياء مثلا
الحكمة بالقياس الى الأبيض عوض غريب وبالقياس الى الجسم عوض ذاتي
فيثبت عن الحكمة في العلم الذي موضوعه الجسم ومن عليها ما عداها
فنقول موضوع المنطق للمعلومات التصورية والتصديقية
ليس المراد بها انها مطلقا موضوع للمنطق بل هي مقيدة بجهة الاتصال
موضوع له وذلك لأن المنطق لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية
والتصديقية بل عن احوالها باعتبار جهة اتصالها الى الجهول وتلك الاحوال
في الاتصال ايضا يتوقف عليها الاتصال واما احوال المعلومات
لأن هذه الكيفية اعني جهة الاتصال تكونها موجودة في الذهن او غير
موجودة وكونها مطابقة لما هي في الاشياء في انفسها او غير مطابقة
لها الى غير ذلك من احوالها فلا يبحث للمنطق عنها اذ ليس غرضه متعلقا
بها لان البحث عنها في العلوم الاخرى موضوع للمنطق مقيدة بجهة الاتصال
لا بنفس الاتصال بل بالاتصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية لا يبحث
عنها في هذا العلم لأن يبحث عنها من حيث انها موصلة الى الجهول

تصورى او الجهول تصديقي احوال المعلومات التصورية التي
يرتبط عنها في المنطق ثلثة اقسام احدها الاتصال الى الجهول تصوري
اما بالكون كما في لفظ التام واما بوجوبها ذاتي او عرضي كما في لفظ التام
والقسم التام والمنطق وذلك في باب المقدمات وثانيها ما يتوقف
عليه الاتصال الى الجهول التصوري من توقفها فيما تكون المعلومات
كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجسدية وفصلية وخاصة فان الاتصال
الى التصورية يتوقف من هذه الامور فالأصل يتوقف على هذه الاحوال
بلا واسطة وذكر كل كناية ههنا على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال
في باب العمليات الخلقية وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى الجهول التصديقي
توقفنا بعيدا ان بواسطة تكون المعلومات التصورية موضوعات و
مجهولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا واما احوال المعلومات
التصديقية التي يبحث عنها في المنطق ثلثة اقسام ايضا احدها الاتصال
الى الجهول التصديقي بقبولها كان او غير بقبولها كان او غير بقبولها كان وذلك
مباحث القياس والاستطراد والتبديل التي هي انواع الخلق وثانيها ما يتوقف
عليه الاتصال الى الجهول التصديقي من توقفها فيما وذلك مباحث الفضا
وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى الجهول التصديقي من توقفها فيما يكون
المعلومات التصديقية مقدمات وان الى فان المقدمات والثالث قضيات

بالفقر القريبة منها معدودا في المعلومات التصديقية دون التصوير
 بخلاف الموشوع والخيالي فانها من قبيل التصورات وهذه الأحوال
 اشارة الى الاتصال والافعال التي يتوقف عليها الاتصال معا
 والمجهول اما تصويري واما تصديقي لما انحصر العلم في التصور ^{التصديقي}
 انحصر العلم في المتصور والتصديق به قطعاً وانحصر المجهول ايضا في
 في التصور والتصديق لان ما كان مجهولاً اما ان يكون بحيث اذا علم
 وادرك كان ادراك تصور واما ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان
 ادراك تصديقا فلا بد في الأغلب مركب وذلك لان هذه التام
 مركب قطعاً ولذا التام قد يكون مركبا وقد لا يكون عند من جازى
 التام فصل وحده والرسم التام مركب قطعاً والرسم التام قد
 يكون مركبا وقد لا يكون مركبا عند من جازى الرسم التام بالخاصة وحدها
 فان قلت القول الشارح موصول الى التصور بطريق الظاهر قد نقه من ان
 النظر ترتيب امور معلومة فكيف يجوز ان يكون القول الشارح غير مركب
 قلت من جازى لذا التام فصل وحده والرسم التام بالخاصة
 وحدها قال في تعريف النظر ترتيب امور لكن الامر قد
 شاع فاعني في النظر الترتيب وجوز التعريف بالفصل وحده وبالخاصة
 وحدها لان الموصول الى التصور التصورات والموصول التي التصديقية

التصديقيات وذلك لان الموصول القريب الى التصور هو الموصول
 وهما من قبيل التصورات سواء كانا مفردين او مركبين فقيدين والموصول
 البعيد الى التصور هو التليات للتمس وهي ايضا من قبيل التصورات والموصول
 القريب الى التصديق هو انما يلزم من القياس والاستغناء والتشبيه وهي
 مركبة من قضايا وكلها من قبيل التصديقيات ولا يكون علله
 ان لا يكون علله مؤثرة فيه كما في حصوله فان الحاجة اليه ان يستقل بالتصديق
 الحاجة ان كان مقدما عليه تقدمها بالعلية كتقدم حركة اليد على حركة الاضلاع
 وان لم يستقل بذاته كان متقدما عليه تقدمها بالقطع كتقدم الراح على
 الاثنين وتقدم التصور على التصديق تقدم بالقطع على ما بينه ولما ثبت
 ان لهذا النوع اعني التصورات تقدمها بالقطع على النوع الاخر اعني التصديقيات
 كان الاولى ان يكون المباحث المتعلقة بالاولى متقدمة في الوضع على المباحث
 المتعلقة بالثاني احداهما ان الذي جاءه التصديق كما ان التصديق ^{يستلزم}
 تصور المحكوم عليه بكونه للقيقة بل يستلزم تصور بوجه ما سواء كان بكونه
 حقيقة او باجماد في عليه كذا لا يستلزم تصور المحكوم به بكونه للقيقة
 بل يستلزم تصور مطلقا اهم من ان يكون بكونه او بوجه اخر وكذلك
 لا يستلزم تصور النسبة للكمية الا بوجه ما سواء كان بكونها اولا وذلك
 لان تحكم احكامها بصفة نظرية وبديهيية كما مثل ونسب اشياء الى اخرى

ولا فرق كذا حقان الحكم عليهما ولا كذا الحكم بهما كذا النسبة التي بينهما
 عليهما لا يخفى **والد** ان وان لم يكن بالاول النسبة للملكية وبالثاني اتيقاع
 النسبة وانما هما فاما ان يريد بالحكم في الموضوعين النسبة للملكية فيلزم
 ان لا يكون لتقديره امتناع للحكم من جعل معنى وذلك لان قوله والحكم ان كان
 معطوفا على قوله والحكم عليه كان المعنى ولا بد في التصديدين من تصور
 للحكم ان النسبة للملكية لا امتناع النسبة للملكية في الواقع بل من تصورهما
 وهذا معنى باطل وان كان معطوفا على تصور الحكم عليه كان المعنى ولا بد
 في التصديدين من نفس الحكم اعني النسبة للملكية لا امتناع النسبة للملكية بل
 هذا ظهر فسادا **واما** ان يريد بالحكم في الموضوعين اتيقاع النسبة ^{عليها} فانه
 فيكون المعنى ولا بد في التصديدين من تصور الاتيقاع والامتناع لا امتناع
 في اتيقاع والامتناع بل من تصورهما وعلى هذا يلزم ان يكون التصديدين
 متوقفا على تصور الاتيقاع والامتناع وهو باطل لما حققه فان قلت هما
 وجه رابع وهو ان يراد بالاول الاتيقاع وبالثاني النسبة للملكية قلت
 فيلزم ان يكون المعنى ولا بد في التصديدين من تصور الاتيقاع لا امتناع النسبة
 للملكية من جعل الاتيقاع وهو باطل قطعاً مع ان المقصود وهو ان للحكم
 يطلع على النسبة للملكية وعلى اتيقاعها حاصل على هذا الوجه ايضا
 قال الامام في المخلص المقصود من هذا الكلام ايراد اعمراض على ما

من قوله

من قوله فتعقل قوله لان كل ضد ين لا بد فيه اه **ودفع** ذلك الامتناع
 اما نقول بانه امتناع وهو ان يقال ان الكلام لم يقل لان كل ضد ين لا بد فيه
 من تصور الحكم حتى يتضح ما فرجة عليه من ان للحكم لو اريد به اتيقاع
 النسبة لكان تصور الاتيقاع واختلاف في ماهية التصديدين ولذا اذ اجزأه
 على اربعة بل قال لان كل ضد ين لا بد فيه من تصور الحكم عليه وبه
 والحكم وهذه العبارة تختل في وجهين احدهما ان يجعل قوله والحكم
 معطوفا على الحكم عليه ويكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم وح
 يتم ما ذكرته الثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور الحكم عليه
 ويكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم ولو جعل الحكم بمعنى الاتيقاع لم
 يلزم الخذ وراسلا بل كان للحكم نفسه جزء من التصديدين لا تصور
 نعم ما ذكرته وهو ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديدين يتم في ^{رب} عبار
 المخلص حيث صرح فيها بان المعنى في التصديدين تصور الحكم فلو كان للحكم
 بمعنى الاتيقاع لكان اجزاء التصديدين على اربعة لا يقال فعل الامام جعل
 للحكم بمعنى الاتيقاع اذ راكبا هو مذهب الاول وسماه تصورا فادعا
 ان كل ضد ين لا بد فيه من ثلثة تصورات تصور الحكم عليه ^{تصور} وتصور ^{الحكم}
 والتصور الذي هو للحكم وح فلا يتم ما ذكره الشارح في عبارة المخلص
 ايضا لاننا نقول مذهب الامام ان الاتيقاع فضل الادراك فيجب ان ين

منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا من
 ورا الجدار ^{اللفظ} اعتبر هنا لتعدد اللفظ على وجود اللفظ
 عقلا فان المجموع عن المشاهدة يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بد
 اللفظ عليه عقلا واما المجموع من ورا الجدار فلا يعلم وجود اللفظ
 الا بدلالة اللفظ عليه عقلا واعلم ان انحصار الدلالة في اللفظية ^{ها} وهي
 امر محقق لا شبهة فيه واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية الطبيعية
 والعقلية فباستقراء لا بالحصر العقلي الدابر بين النقي والاشياء فان
 دلاله اللفظ اذا لم يكن مستنده الى الوضع ولا الى الطبع لا يستلزم ان يكون
 مستنده الى العقل قطعا لكن استقرينا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة
 متى اطلق ^{ان كل ما اطلق فان الدلالة المعبرة في هذا الفرض ما كانت}
 كلية واما انما هم من اللفظ معين في بعض الاوقات بواسطة شئ فافهم
 هذا الفن لا يحكيون بان ذلك اللفظ والى على ذلك المعنى بخلافه واما بالعبارة
 والاصول للعلم بوضعه ^{استقراء عن الدلالة الطبيعية والعقلية}
 واما قال للعلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له
 ان معناه انما يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية
 في اقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلاله اللفظ بالوضع اما
 ان يكون على نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على احد ارجاءه ^{واللفظ}

والفرض ان كل ما اطلق فان الدلالة المعبرة في هذا الفرض ما كانت كلية واما انما هم من اللفظ معين في بعض الاوقات بواسطة شئ فافهم هذا الفن لا يحكيون بان ذلك اللفظ والى على ذلك المعنى بخلافه واما بالعبارة والاصول للعلم بوضعه استقراء عن الدلالة الطبيعية والعقلية واما قال للعلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له ان معناه انما يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلاله اللفظ بالوضع اما ان يكون على نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على احد ارجاءه

العلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له ان معناه انما يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلاله اللفظ بالوضع اما ان يكون على نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على احد ارجاءه

العلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له ان معناه انما يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلاله اللفظ بالوضع اما ان يكون على نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على احد ارجاءه

العلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له ان معناه انما يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلاله اللفظ بالوضع اما ان يكون على نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على احد ارجاءه

وإذا قيل لا انتفاء
فان ذلك لا ينافي
مع كون اللفظ
مركباً من اجزاء
فان اللفظ الواحد
قد يكون مركباً
من اجزاء
فان اللفظ الواحد
قد يكون مركباً
من اجزاء

واذا قيل فلا انتفاء
وعنى به الصواب كان دلالة عليه مطابقة
وهناك ايضا دلالة التماسية كما عرفت فتأمل ولا خلاف ان
اللفظ لا يدل على كل ام خارج عنه اي عن المعنى الموضوع له والآن
ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالة على معان غير متناهية فظاهر البطالة
فلا بد للدلالة على الخارج من شرط واحد الدلالة على المعنى
الموضوع له اعني المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع فان السامع اذا
علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان ينقل ذهنه من سماع
ذلك اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا
اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعنى متعددة فانه عند سماعه له
ينقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني فانه لا يمكن له
منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما ذا من تلك المعاني فان كون
المعنى مراداً للمتكلم ليس معتبراً في دلالة اللفظ عليه اذ اعني دلالة اللفظ
على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ سواء كان مراداً للمتكلم او لا
منه فمعنى (كان)

ان اللفظ الواحد قد يكون
مركباً من اجزاء
فان اللفظ الواحد
قد يكون مركباً
من اجزاء
فان اللفظ الواحد
قد يكون مركباً
من اجزاء
فان اللفظ الواحد
قد يكون مركباً
من اجزاء

ولا بد من
اللفظ الواحد
قد يكون
مركباً من
اجزاء
فان اللفظ
الواحد قد
يكون مركباً
من اجزاء
فان اللفظ
الواحد قد
يكون مركباً
من اجزاء

ولا بد من
اللفظ الواحد
قد يكون
مركباً من
اجزاء
فان اللفظ
الواحد قد
يكون مركباً
من اجزاء
فان اللفظ
الواحد قد
يكون مركباً
من اجزاء
فان اللفظ
الواحد قد
يكون مركباً
من اجزاء
فان اللفظ
الواحد قد
يكون مركباً
من اجزاء

ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام وذلك لجواز أن يكون بين
المعنيين تلازم متعاكس فيكون كل واحد منهما لازما ذهبا للآخر
ولا استحالة في ذلك كما في المتضامين مثل الأبرق والبثوق وذلك
لأن التلازم من الطرفين لا يستلزم لزوم كل واحد منهما على الآخر
يكون دورا محالا ومنهم من استدل على عدم الاستلزام باننا نجزم
قطعا بجواز تعقل بعض المتعاضد مع الذهول من جميع ماعداه فيحقق هنا
المطابقة بدون الالتزام فان صحح ذلك فقد نتم مدعاه من عدم الاستلزام
والا فلا ودعهم الأقسام مبنيا على أن سلب الغير لازم ^{هو} ^{لأن} ^{الاستلزام}
كل معنى من المتعاضد فيلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه وليس بصحيح
فانا ننصو كثر من المتعاضد مع الفظلة عن سلب غيرها عنها ولو صح ^{الاستلزام}
كل تصور تصديقا وهو بطل قطعا نعم سلب الغير لازم ^{هو} ^{لأن} ^{الاستلزام} ^{بمعنى} ^{الاستلزام}
وهو ان يكون تصور المنزوم مع تصور اللازم كافيا في الجزم باللازم
بينها والمعتبر في الالتزام هو اللازم البين بالمعنى الأخصى وهو ان
يكون تصور المنزوم مستلزما لتصور اللازم لم يعلم ايضا وجوب
لازم ذهني لكل ما هي مركبة قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجزئية
بالفهم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركبة ويكون التضمن مستلزما
للالتزام وهو بطل قطعا لانا ننصو معنى مركبا ومع الذهول عن كونه

من مفهوم الكلية والجزئية فليس شيء منها لازما ذهبا يلزم من تصور
المنزوم تصور له وقد تدعى ههنا ايضا باننا نجزم بجواز تعقل بعض
المتعاضد المركبة مع الفظلة عن جميع المفهومات اللازمة على قياس ما
في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزما للالتزام ^{لأن} ^{التابع} ^{في الصفات}
ان قيد بالحيثية ههنا ها وذلك لأنك اذا قلت التضمن تابع من
حيث هو تابع فان اردت بدان التضمن نفس مفهوم التابع كما يتوهم
هذه العبارة كان كذا با قطعا لأن التضمن فرد من افراد التابع لا نفس
مفهومه وان اردت معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتكلم عليه
ويكون ان يحاط عنه بان للحيثية في الكبير، ليت قيد الأوسط
بل الحكم فيها يعني ان قولنا من حيث هو تابع لا يوجد بدون التبعي
متعلق بالحكم بد اعني لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم
عدم تكرار الأوسط فيصير الكلام ح هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد
بدون متبوعه من حيث هو تابع فيصح ان التضمن لا يوجد بدون متبوعه
الذي هو المطابقة من حيث هو تابع ولا يجزى عليك ان قيد للحيثية في
الكبرى لا يجوز ان يكون تنمية الحكم عليه فانك اذا قلت التابع من
حيث انه تابع لا يوجد بدون متبوعه وقد جعلت قولك من حيث
هو تابع متعلقا بالتابع فان اردت بالتابع من حيث هو تابع ^{مفهوم}

التابع كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون
القضية كلية بل طبيعية فلا يصح التكبير للشئ الاول لا يكون لها
معنى محتمل وان اردت به تعديل اتصاف ذات التابع بوصف^{التيهية}
بجدة الحقيقة او تقييده بها كان تعليلا او تقييدا لنفسه وفاسده
ايضا فنحن ان الحقيقة متعلقة بالحقوم به لا الحكوم عليه ويكون
المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لذلك
المتبوع فلا يرد التابع الاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفا
بالتبعية لذلك المتبوع لكن يتجسس ما ذكره الشارح من ان الالتزام
من الدليل على ان التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة^{شأن} صورية
بصفة التبعية للمطابقة والمقارنة لا يوجدان بدونها مطلقا وهو
غير لازم منه ومنهم من قال بصفة التبعية لانها هي التي تضمن
الالتزام فاذا لم يوجد ابد ونهذه الصفة لم يجبا مطلقا هذه
القضية المفيدة ملزمة للقضية المطلقة والاولى في بيان استلزام
المطابقة ان يقال هما متلزمان ان الوضع المتلزم للمطابقة فيستلزم^{نهما}
قطعا وجهي المعنيين معنى راي التجارة يعني ان هذا الوجه^{مض}
مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة
اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك وضع واحد كدلالة

الاشارة على المليون الناطق او اوضاع متعددة بحسب اجزاء اللفظ
والمتكررا في التجارعة مثلا فان المليون الاول منه موضوع لمعنى والمليون
الثاني لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع اللفظ^{مض}
مجموع المعنى لا وضع عين اللفظ العين المعنى بل وضع اجزائه لا جزم
فالمطابقة نعم القيلتين معا وهو العبودية لكن ليس
جزء المعنى الحق اي الذات المستحصصة وذلك لان العبودية^{صفة}
للذات المستحصصة وليست باخلاق فيها بل خارجة عنها وكذلك
لفظ الله يدل على المعنى لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزء الذات المستحصصة
وهو طائفة قال كعب الله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا
اضافا كراي التجارة وكذلك المليون الناطق اذا لم يكن علما كان
مركبا تقييديا من الموصوف والصفة وهي جزء معنى اللفظ الحق
اي الماهية الانسانية جزء المعنى الحق فيكون مفهوم المليون^{ايضا}
جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء وانما اعتبر في المعنى
المقسم ان اعتبر في المقسم المطابقة وحدها فلم يعتد^{لها}
مطلقا بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام ايضا واما اعتبار
التضمن والالتزام واعتبار^{شأن} الا بدون المطابقة فيما لا يذهب اليه^{فيهم}
ثم اذا اعتبر مطلقا دلالة فاما ان يشترط في التركيب دلالة^{اللفظ}

على اجزاء معناه المطابق وجزء معناه التضييق وجزء معناه الالتزام
 جميعا حتى اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على اجزاء معانيها الثلاثة
 كان مركبا واذا استغنى الدلالة بالقياس الى اجزاء جميع هذه المعاني
 او بالقياس الى بعضها كان مفردا وانما ان يقتضي التركيب بال
 لدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني وان يتحقق التركيب بالنظر الى
 وحدها او بالنظر الى غيرها ايضا وكذلك يتحقق الأفراد بالنظر الى كل
 واحد من الدلالة الثلاث لانه عدم التركيب فاذا اشغى التركيب
 نظرا الى التضمن مثلا كان هناك افراد نظرا الى الوجود والاول مستبعد
 جدا فلذلك لم يتعين له وبين ان الثاني يستلزم كون اللفظ مركبا
 وهو دأ معناه نظرا الى دلتين واعتراض بان لا يحد ويرى ذلك بل
 اولى بالحيوان كما جوزه من تركيب اللفظ واذا زاده نظرا الى الصحين
 مطا يقين وقد يعتذر عن ذلك بان التركيب والا فراد في عكسه
 انما كانا في حالتين يجب وضعين مختلفتين فليس هناك زيادة
 الالتباس بين الاقسام بخلاف ما ضمن فيه فان التركيب والا فراد
 فيه وان كانا باعتبار ولا تتبين لكنهما في حالة واحدة ويجب واحد
 فليس الاقسام زيادة الالتباس والاولى ان يقال الا فراد في التركيب
 ذكر الا فراد هنا على ما وقع في بعض النسخ استطراد في التوضيح تركه

والقصد ان التركيب باعتبار معنى التضييق والالتزام لا يتحقق الا
 اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وانما في الأفراد في العكس فانه اذا
 تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضييق والالتزام لكن
 التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره يجب معنى المطابق يعني
 عن اعتباره بسبب المعنيين الاخرين فلذلك اعتبر المطابقة وحدها
 ولم يلتفت الى ما يقضيه الأفراد من الاكتفاء بغير المطابقة
 وانما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي
 اعترض عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزم المطابقة
 الا ان التركيب اللفظي يجب الالتزام لا يستلزم تركيبه يجب المطابقة
 لجواز ان يكون المعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزءه ولا يكون
 المعنى المطابق كذلك ولا يحد ويرى ذلك اذ لم يلزم دلاله الالتزام
 بالمطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول للمطابقة
 ولا دليل يدل على استحالة ذلك وركه هذا الاعراض بان جزء اللفظ

اذا دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزامي فلا بد ان يكون لهذا
 الجزء من اللفظ مدلول مطابق والالتزامي ثبوت التزام به والمطابق
 والجزء الاخر من اللفظ لا يكون معناه والا لم يكن هناك تركيب
 معمل الى معمل واذا لم يكن معمله بل موضوعا للمعنى فذلك المعنى لا

والقصد ان التركيب باعتبار معنى التضييق والالتزام لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وانما في الأفراد في العكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضييق والالتزام لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره يجب معنى المطابق يعني عن اعتباره بسبب المعنيين الاخرين فلذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت الى ما يقضيه الأفراد من الاكتفاء بغير المطابقة وانما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي اعترض عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزم المطابقة الا ان التركيب اللفظي يجب الالتزام لا يستلزم تركيبه يجب المطابقة لجواز ان يكون المعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزءه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا يحد ويرى ذلك اذ لم يلزم دلاله الالتزام بالمطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول للمطابقة ولا دليل يدل على استحالة ذلك وركه هذا الاعراض بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزامي فلا بد ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والالتزامي ثبوت التزام به والمطابق والجزء الاخر من اللفظ لا يكون معناه والا لم يكن هناك تركيب معمل الى معمل واذا لم يكن معمله بل موضوعا للمعنى فذلك المعنى لا

عن المدلول المطابق للجزء الأول والأول لفظين مترادفان يدل
 كل منهما على كل ما يدل عليه الآخر فلا تركيب ههنا ايضا بل يكون
 معنى معاير المعنى للجزء الأول فعد حصل جنى الى اللفظ مدلوله
 قطعاً نلزم باعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذا دل جزاء اللفظ على
 جزاء المعنى الاخر اى لا يلزم ان يكون تلك الدلالة بالضرورة لزاماً للمعنى
 الا لزامى وان كان خارجاً عن المعنى المطابق الا انه لا يلزم ان يكون
 من الداخل ولما رجع خارج قلت دلالة جزاء المعنى الاخر اى اما
 ان يكونا لخاصية او تعينية او مطابقة وعلى التقاد يرتب لذلك
 للجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا بد ايضا ان يكون للجزء الآخر من اللفظ
 مدلول مطابق اخر كما بينا فليزىم التركيب بحسب المطابقة قطعاً
 فان لم يصلح لأن يجزى به وحده فهو الادوات ^{بشيء هذا}
 الضماير المتصلة كالألف في ضربها والواو في ضربها والهاء في ضربها
 والياء في غلاى فانه شينا من هذه الضماير لا يصلح لأن يجزى به وحده
 فليزىم ان يكون هذه الضماير اذاًة ورتباً يجاب عنه بان المراد من
 عدم صلاحية الادوات لأن يجزى بها وحدها انها لا يصلح لذلك لانها
 لا ينفصها ولا يارادها وتلك الضماير يصلح لأن يجزى بآراءها

فان الألف

فان الألف في ضربها بمعنى هاء والواو في ضربها بمعنى هم والهاء في ضربها
 بمعنى أنت والياء في غلاى انا وهذه المرادفات تصلح لأن يجزى بها
 وحدها ولست لفظاً في مرادفات لفظية حتى يرد انها لا يكون اذاًة
 ايضا وذلك لان لفظه الظرفية معناها مطلق الظرفية واللفظية في
 معناها ظرفية محصورة معتبرة بين حصول زيد وبين الدار وهذا
 الظرفية المحصورة المحتبة على هذه الوجه لا تصلح لأن يجزى بها ولا
 عنها بجلاى معنى الظرفية فانه صالح لها وحسب ذلك معنى لفظه
 من معنى لفظه الأبتداء ولو قبل الأتات ما لا تصلح لأن يجزى بها
 ادخيل عنها لم يرد الضماير التي وقعت عنها كالألف والواو
 والياء في ضربها فتم يحتاج في ضربها الى التناوب والمذكور
 ولو قبل اللفظ المفرد اما ان معناه لا يصلح لأن يجزى به وحده
 فهو الادوات لم يجزى الى التناوب اصلاً ولا دخل في الاختبا
 به قبل عليه ليس المقصود من زيد في الدار انخبار عنه بالحل
 مطلقاً بل بالمحصل في الدار فلا بد ان يكون لفظه في جزء الجزى به
 في المعنى كما ان لا زيد لا يجزى من المعنى فلا فرق بينها وهذا الكلام
 من كذا الشارع نظر الى جانب اللفظ فوجد المرتفع الذي هو حن للجزى
 في هذا التركيب حاصلاً في اخر المقدم قبل كل ذلك في حكم بان الجزى

لان كل لفظية لفظية لا يتغير
 بقى لفظية من الجزى لا يتغير

لان الألف والواو والياء
 في ضربها معنى واحد لا يتغير
 لان الألف والواو والياء
 في ضربها معنى واحد لا يتغير

لان الألف والواو والياء
 في ضربها معنى واحد لا يتغير

لان الألف والواو والياء
 في ضربها معنى واحد لا يتغير

وإذا كان هذا...

وهذا قد كان زمان لم يرد بذلك أن يكون له وحده والعلية
 تلك الألف حتى يرد أنه يلزم من ذلك أن يكون نقابا للزمان
 بأسرها والعلية ما يدل عليه لفظة الزمان وهو باطل قطعا بل الال
 ان يكون له مدخل في الال لعل الزمان مختلف في الال فان الحقيقة
 هناك مستقلة بالال لعل الزمان كاستدراكه واعترض عليه ان
 دلالة الال على الزمان بالصيغة ان صح انما يقع في لغة العرب دون لغة
 الجيم فان قولك امدد وايدد متحدان في الصيغة ومختلفان في الزمان
 وقد تقدم ان نظر الفصحى في الال كفا على وجه كلي غير مخصوص بلغة
 دون اخرى واجب بان الاحتكام باللغة العربية التي دون بها هذا
 الفن غالبا في زماننا اكثر فلا بعد في اختصاص بعض الاحرار بهذا
 وارجح ان الال والعلية من نفس الزمان في اللغة كاهتدت اليها شارة
 عند اختلافها من الال والعلية من نفس الزمان في اللغة كاهتدت اليها شارة
 المسمى في المتكلم والظن والعلية مختلفة قطعا ولا اختلاف في الال
 بل نقول صيغة المجهول من الماضي مختلفة لصيغة المعلوم وصيغة من
 التل في المجرى والمزيد فيه والرباعي في المجرى والمزيد فيه مختلفا بلا
 وليس هناك اختلاف في زمان فليس اختلاف في الصيغة مستلزم مالا
 الزمان حتى يتم فيها دونه على ان الدليل الدال على الزمان هو الصيغة

منه قال ان...

وان كان...

واجب ان...

واختلاف الزمان عند اتحاد الصيغة وعلية هذا ايضا
 بان صيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال على الاصح وليس هناك
 اختلاف في صيغة فالأولى ان يقال ما يصلح لان يجزئ به اما ان يصلح
 يجزئ عنه اوله او في الاسم والثاني في الال فان قلت يلزم من ذلك ان
 يكون اسما الاضال كلات قلت لا بعد في ذلك لأن صيغته اذا كان
 بمعنى بعد ينبغي ان يكون كلمة مثله وصاعدا الفاعل اياها اسما فلا هو
 اللفظية وبالملة كل ما يصلح معناه حقيقة لان يجزئ به وحده فهو
 عند القوم اوقات سواء كان عند الفاعل فضلا عما في الال خاصة او اياها
 كذا او نظائرها وكل ما يصلح لان يجزئ به وحده ولا يصلح لان يجزئ عنه
 وهو عند هم كلمة وان كان عند الفاعل من الاسماء فليس هذا يكون امتياز
 الاوقات عن اخرى بما يقيد عددي وامتياز الال عنها بقيد وجودي
 ومن الاسم بقيد عددي وامتياز الاسم عنها بقيد وجودي
 مجموعا ان مرتبة في السمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد
 وفي الفاظ اوها وفي اراد بالال ما يتوكل من المكون في زمان
 وبالمرور ما يقال كقولك بك فانه مركب من اوقات واسم وكل واحد
 منها حرف واحد ولو اكتفى بالال لكانت لكاهنا ولكاهنا في ايضا
 ليس بهذه المثابة وذلك لان المادة والعلية مجموعتان معا

والله اعلم...

وان كان...

واجب ان...

أما في اللفظ

هذا إشارة إلى قسمة الأسم بالقياس إلى معناه ^{جعل هذه القسمة}
 مخصوصة بالأسم لأن انقسام اللفظ إلى الجزئين ^{اللفظ} والجزء ^{الجزء} إنما هو واجب
 انضمام معناه بالجزئية والكلية ومعنى الأسم من حيث هو معناه صالح
 للأقسام ^{لأن} فإن معنى زيد من حيث هو معناه مستقبل يصلح لأن يوصف
 بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا معنى الإنسان يصلح لأن يحكم عليه بالكلية
 وأما للذين فإن معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا
 لأن يحكم عليه بشئ أصلا وذلك لأن معنى من مثله هو ابتداء لمفهوم
 على ظن السبب والبسطة مثلا على وجه يكون هو الذي لملاحظتها وأما
 لتعرف حالها فلا يكون مجزا اعتبارا على ظاهره ^{فلا يصلح} لأن يكون
 فضلا عن أن يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كعزب مثلا يشتمل
 على كل الضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين الفاعل وذلك النسبة ^{ملاحظة}
 بينهما على اتصافه للملاحظة على القياس معنى للذين وهذا المجموع ^{اللفظ}
 مع النسبة للملاحظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهوم فلا يصلح
 لأن يحكم عليه بشئ نعم جذا في معنى الحديث وحده ماحوز من معنى غيره
 الفعل على أنه مستند إلى شئ آخر فصار بالفعل باعتبار جزء معناه محكوما
 وأما باعتبار جميع معناه فلا يكون محكوما عليه وعلى محكوما به
 أصلا فالفعل إنما امتاز من اللفظ باعتبار اشتغال معناه على ما هو مستند

إلى غير

إلى غيره بخلاف اللفظ أن ليس له معنى واحد ومعنى يصلح لأن يكون مستندا إليه
 فإن شئت انضاح هذه المسألة عندك فغير من معنى من بلطفه ثم انظر هل
 قد ران تحكم عليه أو به ولا اظنك أن تكون في حرية من ذلك ^{كأن}
 غير من معنى ضرب بلطفه ثم تأمل فيه فأنك تجدك أنك جعلت الضرب
 مستندا إلى شئ ^و وبما صحت به أو أوصات إليه وأما بجسم الضرب
 والنسبة المعتدلة بينه وبين غيري فلا يصح محكوما عليه ولا بد وكذا
 غير من مفهوم الإنسان بلطفه فأنك تجد صالحا لأن يحكم عليه وبه
 صلوحا لا شبهة فيه قطعاً فظن أن معنى الأسم من حيث هو معناه يصلح
 للانقسام بالكلية والجزئية ولكم بها عليه وأما معنى الكلمة والأقسام ^{حيث}
 هو معناه فلا يصلح للذين من ذلك أصلا لكن إذا أُعني عن معناه بالآلة
 كأن يقال معنى من أو معنى ضرب صح لأن يحكم عليها بالكلية والجزئية
 وبهذا لا اعتبار لا يكونان معنى الكلمة والأقسام بل معنى الأسم وانفتح
 بذلك أن الأسم صالح لأن ينقسم إلى الجزئين واللفظ المنقسم إلى المجرى ^{أو}
 والمشكل بخلاف الكلمة والأقسام وأما الانقسام إلى المشترك والمنفصل
 بأضامه وإلى الحقيقة والجهات فليس مما يخص بالأسم وحده فإن الفعل
 قد يكون مشتركاً كالحسن بمعنى واحد واخترنا وصحس بمعنى قبل أو
 وقد يكون منفصلاً كالحسن وقد يكون حقيقة كقتل إذا استعمل في معناه

والمشكل بخلاف الكلمة والأقسام
 وأما الانقسام إلى المشترك والمنفصل
 بأضامه وإلى الحقيقة والجهات
 فليس مما يخص بالأسم وحده
 فإن الفعل قد يكون مشتركاً
 كالحسن بمعنى واحد واخترنا
 وصحس بمعنى قبل أو قد يكون
 منفصلاً كالحسن وقد يكون
 حقيقة كقتل إذا استعمل في معناه

هذا إشارة إلى قسمة الأسم بالقياس إلى معناه
 جعل هذه القسمة مخصوصة بالأسم
 لأن انقسام اللفظ إلى الجزئين والجزء
 إنما هو واجب انضمام معناه بالجزئية
 والكلية ومعنى الأسم من حيث هو معناه
 صالح للأقسام فإن معنى زيد من حيث هو معناه
 مستقبل يصلح لأن يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه
 وكذا معنى الإنسان يصلح لأن يحكم عليه بالكلية
 وأما للذين فإن معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا
 لأن يحكم عليه بشئ أصلا وذلك لأن معنى من مثله هو ابتداء لمفهوم
 على ظن السبب والبسطة مثلا على وجه يكون هو الذي لملاحظتها
 وأما لتعرف حالها فلا يكون مجزا اعتبارا على ظاهره فلا يصلح لأن يكون
 فضلا عن أن يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كعزب مثلا يشتمل
 على كل الضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين الفاعل وذلك النسبة ملاحظة
 بينهما على اتصافه للملاحظة على القياس معنى للذين وهذا المجموع مع النسبة
 للملاحظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهوم فلا يصلح لأن يحكم عليه
 بشئ نعم جذا في معنى الحديث وحده ماحوز من معنى غيره الفعل على أنه مستند
 إلى شئ آخر فصار بالفعل باعتبار جزء معناه محكوما وأما باعتبار جميع معناه
 فلا يكون محكوما عليه وعلى محكوما به أصلا فالفعل إنما امتاز من اللفظ
 باعتبار اشتغال معناه على ما هو مستند

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق

جارية على موصوف من حيث غير مذكور كما في قولك مرسى بقتيلة يعني
فلان وجان ان يؤخذ من جن اللانم بمعنى الثانية فلا شك في التام
ح هـ ونرى مثبت مقامه هذا اشارة الى المعنى الاول قوله
معلوم الدلالة اشارة الى المعنى الثاني فقد جاز كما في الاول
فعل هذا يكون الجاز مصدا صحتها استعمال بمعنى اسم الفاعل ثم
نقل الى لفظ المذكور وقد نرى بان المتكلم جاز في هذا لفظ عن
الاصلي الى معنى اخر هو محل الجوان ومن الناس الخ فيه تحقيق
بما على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفتح والقضاعة
للظواهر المختلفة في المعنى وان صدق على ذات واحدة مع صدق
الناطق على ذات اخرى بدون الفصح وكذا الصنف موصوف بالكتاب
بمعنى القاطع صفة له مع ان السيف اعم منه فيبعد ظن الترادف في
هذا المثالين وابعدهما فزعم الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم
وخصوص من وجه كالحبوان والافجض واماطن الترادف بين الحبش
والصفة المشاوية كالافسان والهاب بالامكان هي وان كان باطلا
ايضا الا انه ليس بذلك البعيد بالكلية وكان منشأ الظن في التباين
لزمهم انعكاس الموجبة الكلية كنفها فلما وجدوا ان كل مترادفين
متحدان في الذات تخيلوا ان كل متحد في الذات مترادفين وانما بطل

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق

الظن في المتساويين كان بطلا نه في غير وظهر لانه اما ان يقع
السكرت عليه اي يفيد الخطاب فائدة تامة الاظهر ان يقال
لانه اما ان يفيد الخطاب فائدة تامة اي يقع السكرت عليه فيجعل
صفة السكرت عليه لغير الفائدة التامة حتى لا يتوهم ان المراد
بالفائدة التامة الفائدة الجديدة التي يحصل للخطاب من المركب الثاني
فيلزم ان لا يكون مثل قولنا السماء فوقنا وغيره من الاخبار المملو
للخطاب مركبا تاما اذ لا يحصل منه للخطاب فائدة جديدة
ولا يكون مستوعبا الخ هذا نصي ايضا لغير السكرت اذ فيه يقع
ابهام ايضا كما قال المراد بصفة السكرت للسكرت على المركب ان لا يكون
ذلك المركب مستوعبا للفظ اخر كما استدعا الحكم عليه الحكم به او العكس
فلا يكون الخطاب ح مشظرا للفظ اخر كما شظرا الحكم به عند ذكر الحكم
عليه او شظرا الحكم عليه عند ذكر الحكم به وقد اشأ الى ان الترادف
بالاشتياح ان الاستدعاء والاشطار المنفيين ما ذكرناه بقوله كما اذا
قبل زيد الى اخر وجه لا يجبه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد
مركبا تاما لانه الخطاب يشظر الى ان يبين المضروب ويقال عم الى
غير ذلك من القيود كالشمان والمكان يحيد النظر الى مفهومه
يعني اذ احيد النظر الى مفهوم المركب ويقطع النظر عن خصوصية

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق
فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يصدق به دون النطق لان اللفظ لا يوجد به دون النطق

المشتمل على خصوصية ذلك المفهوم ونظر الى محصل مفهومه كان عند العقل محتمل للصدق والكذب فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لاننا اذا قطعنا النظر على خصوصية المشتمل وهنأنا مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما بثبوت شيء او سلبه عنه وذلك يحتمل الكذب والصدق عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجن وغيره من البدعيات التي يحتمل العقل بها عند تصور مدعيها مع النسبة لا يحتمل الكذب عنده اصلا بل هو جازم بعيد فيه وحكم بامتناع كذبه قطعاً لاننا اذا قطعنا عن خصوصية تلك البدعيات ونظرنا الى محصل مفهومها تهاجنا اما بثبوت شيء لثبوت شيء او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والمحصل ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عن ماعداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحيث فلا اشكال في ان الاخبار باسرها محتملة للصدق والكذب وههنا سوا مشهور وهو ان خبر الخبر باحتمال الصدق يستلزم الدور لأن الصدق مطابق للخبر للواقع والكذب عدم مطابق للواقع والخبر ان ذلك انما يرد من خبر الصدق والكذب بما ذكرتموها اذا فسر الصدق بمطابقة

النسبة التي يقياسها الأثر أهمية الواقع والكذب بعدم مطابقتها للواقع فلا يرد له اصلاً احتراز عن الاخبار الدالة على طلب الفعل اعترض عليه بان الكلام في تقسيم الأقسام فلا تكون تلك الاخبار داخلية في مورد القضية فكيف يخرج بتقيد الدالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز عن تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الأقسام على سبيل المجازة فيكون داخلية في الأقسام لكن دلالتها على المعنى الأقسامية جازية فلا يبعد اصراً لان الفاعل في الأصل اخبار وان كان معانيها في هذا الاستعمال طلباً لكن المصنف ادرج الخ قبل عليه كيف يقع ادراجها في التبيين مع ان الاستفهام دال على الطلب دلالة بالوضع والتبيين ما لا يدل على الطلب دلالة وضعية واجيب بان الاستفهام وان دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الاول الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل بل في التبيين الذي هو ما لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية والقبول ان يقول الفهم وان لم يكن فعلاً بحسب الحقيقة بل هو انفعال ان لكنه يبعد في عن اللغة من الاضمار الصادرة عن القلب للبيان من الاكفاظ معانيها للمفهوم عنها بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام

هذا خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لاننا اذا قطعنا النظر على خصوصية المشتمل وهنأنا مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما بثبوت شيء او سلبه عنه وذلك يحتمل الكذب والصدق عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجن وغيره من البدعيات التي يحتمل العقل بها عند تصور مدعيها مع النسبة لا يحتمل الكذب عنده اصلا بل هو جازم بعيد فيه وحكم بامتناع كذبه قطعاً لاننا اذا قطعنا عن خصوصية تلك البدعيات ونظرنا الى محصل مفهومها تهاجنا اما بثبوت شيء لثبوت شيء او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والمحصل ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عن ماعداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحيث فلا اشكال في ان الاخبار باسرها محتملة للصدق والكذب وههنا سوا مشهور وهو ان خبر الخبر باحتمال الصدق يستلزم الدور لأن الصدق مطابق للخبر للواقع والكذب عدم مطابق للواقع والخبر ان ذلك انما يرد من خبر الصدق والكذب بما ذكرتموها اذا فسر الصدق بمطابقة

انه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يدرج في التنبيه وايضا للطلب
بالاستفهام هو فهم الخاطب للمتكلم ما في ضميره لا الفهم الذي
هو فعل المتكلم والتفهم فعل بلا اشتباه فيلزم ما ذكرناه فان
قلت التفهم ليس فعلا من افعال الجوارح والمنتباد من لفظ
الفعل اذا اطلق هو الافعال الصادرة عن الجوارح قلت ضحك
يلزم ان لا يكون قولك شمتي وعلمتي وما اشبهها من الاوامر امر
وهو باطل قطعا فلم يعتد بالمناسبة المعنوية للـ وقد يقال
الاستفهام تنبيه على ما في ضمير المتكلم من الاستعلام فالمناسبة
المعنوية مرغوبة بينهما ورد بان المن الاصيل من الاستفهام فهم
المتكلم ما في ضمير الخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم من الاستعلام
فاذا لم يحظ المن الاصيل لم يكن تلك المناسبة مرغوبة والامر في ذلك
سهل والنهي تحت الاوامر ذهبت جماعة من المتكلمين
الى ان الخطاب بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المنتباد الى الهم
لان عدمه مستلزم الازل الى الابد فلا يكون مقدر العبد
ولا حاصلا بتحصيله فيكون النهي عينا بل المطلوب به هو كنه
النفس عن الفعل ورجاء ان يترك النهي الامر في ان المطلوب به هو الفعل
الا ان الخطاب بالنهي فعل مخصوص وهو الكف عن فعل آخر ورجح يمكن

ادرجه في الامر كما ذكر ويمكن اخرج منه بان يفيد الامر بان طلب
فعل غير كنه كما فعل بعضهم وذهب جماعة اخرى منهم الى ان الخط
بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدر والعبد باعتبار استمراره اذله
ان يفصل الفعل فيزول استمراره وعدمه ولذا ان لا يفعل فيستمر
وح لا يكون النهي مندرجا تحت الامر ولو اردنا ان جعل
طلب الشيء اعتم من طلب الفعل لا يثبت جملة متناو لا لطلب الفهم
وطلب غيره اعنى الطلب الفعل وطلب تركه وتدعى ان الاستفهام
ايضا يدل على طلب الفعل وكيف لا والمطلوب من الغير اما فعلة فقط
على راجعة او اما فعلة مع عدمه على راجع اخر وليس الخطاب بالاستفهام
هو العدم فتعين ان يكون هو الفعل ان لا مقدر وغيرهما اتفاقا
فالاولى ان يقال الاشارة اذا دل على طلب الفعل دلالة وصنعية
فاما ان يكون المن حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء
فيه هو الاستفهام واما ان يكون المن حصول شيء في الجوارح او
حصوله فيه فالاول مع الاستعلاء واصل الى لطفه والثاني ايقن مع
الاستعلاء ونحوه وانما يفيدنا الاستفهام بالحيثية لانه يعترض بخلافه
وعلمتي فان المقصود ههنا حصول التفهم والتعليم في الجوارح لكن
خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن وهذا الفرق في

يجتاج الى تامل صادق مع توفيق الحق وانه الموفق والمعا هو
 الصور الذهنية المعنى اما مفعول كما هو المفعول من غير ان يقين اذا قصد ان
 المقصد واما ههنا معنى بالتشديد باسم مفعول منه ان المقصود
 ايا ما كان لقوله يطلع على الصور الذهنية من حيث هي بل من حيث
 انها تقصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية
 والطبيعية ليست بمعبرة عما مررت اليه الاشارة فلذلك قال من حيث
 انه وضع بارزاتها الفاظ وقد يكفي في اطلاق المعنى على الصور الذهنية
 مجرد صلاحيتها لان يقصد باللفظ سواء وضع لها لفظ ام لا والمناج
 بهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتبارها تصنف بالافراد والتركيب
 بالفعل وعلى الثاني تصنف ذلك المعنى بصلاحية الافراد والتركيب
 فالتحتمل يعني ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطا
 لاجزاء له ومن المعنى المركب ما يكون مركبا وله جزا بل المراد ههنا من
 المعنى المفرد ما يكون لفظ مفردا ومن المعنى المركب ما يكون لفظ مركبا
 فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة وتوصيف للمعاني بها
 يتعا ف يقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما
 يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءا
 من جزء اللفظ والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزء من جزء اللفظ سواء كان

كان توفيقا له في نفسه او توفيقا له من الله تعالى
 بل كان توفيقا له من الله تعالى وتوفيقا له من الله تعالى
 توفيقا له من الله تعالى وتوفيقا له من الله تعالى

من يكون اللفظ المفرد
 المقدر للمركب في معنى واحد
 لا يفسد المعنى

هناك لللفظ واللفظ جزء اوله يكون لشي من ههنا جزء او يكون لاحدهما
 جزء دون الآخر وكل مفهوم ملخص الكلام ان ما حصل في العقل
 فهو مجرد حصوله فيه ان اشبع للعقل فرض صدقه على كثيرين فهو لشي في
 كذا ان زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة فيه فرض صدقه
 على كثيرين واذ ان لم يمتنع على حصوله في العقل فرض صدقه على
 كثيرين فهو لشي في الحقيقة امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالته
 ان من حيث انه مقصور لما كان ظاهر العبارة يدل على ان ذلك
 من الشبهة هو نفس تصور فيه يتد على ان المراد منه منع ذلك المفهوم
 من حيث انه مقصور وقد وقع في بعض النسخ من هذا النوع
 ان القوم قد تصفون اللفظ بالجزئي والجزئي وان كان بالعرض فيقولون
 اللفظ اما ان يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشبهة فيه وهو الجزئي
 او لا يمنع وهو الخلق وانما ينقص التصور بريد به انه لو قيل
 كل مفهوم اما ان يمنع من الشبهة لفهم منه ان المنع منه من اشتراكه
 بين كثيرين في نفس الامر او امتناع الشبهة بين كثيرين في نفس الامر فليعلم
 ان يكون مفهوم واجب الوجود والخلقيات العرضية واطلا في حد
 الجزئي وخارجا عن حد الكل مع انه ليس بجزئي بل هو كل فلا يكون حد
 الجزئي حائضا ولا حدا لشي جاء معا فلما قيد بالتصور علم ان المراد منه

من حيث انه مقصور
 من حيث انه مقصور
 من حيث انه مقصور

في العقل من الاشتراك انه يمنع العقل من ان يجعله مشتركاً ويشع
منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم الشيء
الوجود في تلك الجزئيات وانما التقيد بالنفس فلا يتوهم دخول مفهوم
واجب الوجود فيه اذا لاحظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد
فان العقل لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل
نصوره وحصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان وانما
يجب نصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه
وكاكتليات الخ هو التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من
الاشياء الخارجية والذهنية كالاشياء فان كل ما يفرض في الخارج
هو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن هو شيء في الذهن
ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منها انه لا شيء وكالا يمكن
بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن علم
في شئ صدق تقيده في نفس الامر على شيء من المفاهيم وكالا لا يجوز
فان كل ما في الخارج يصدق عليه انه موجود في الخارج وكلها في
الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقيده
على شيء اصلاً لكن هذه الكليات الغرضية مع امتناع صدقها على شيء
لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكن فرض

اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول تقاضها لجميع
الاشياء وانما اعتبر التوهم في التقسيم الى الكل والجزئ حال المفهوم
في العقل اعني امتناعها فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها
فيها امتناعاً في مفهوم الواجب وتقاض المفاهيم الشاملة لجميع
الاشياء الذهنية والخارجية الحقيقة والمقدرة داخلية في الكليات
دون الجزئيات ولم يعتبر واحال المفاهيم في انفسها اعني امتناعها
عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا
تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان مقصودهم التوصل
ببعض المفاهيم الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن
فاعتبار احوالها الذهنية هو المناسب لما هو عرضهم ومن هنا
يعلم ان من اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفاهيم الاشياء
والامكان والا وجود كليات يعلم ان افراد الكل التي يتحقق بها
كلياته لا يجب ان يصدق الكل عليها في نفس الامر بل من افرادها
يتمشع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يتمشع
صدقها في نفس الامر على اكثر من واحد والكليات الغرضية يتمشع صدقها
في نفس الامر على شيء واحد فصادق صدقها على ما هو اكثر منه
فالمعتبر في افراد الكل امكان فرض صدقها عليها اذ جهة المقدار

حليته وكون تلك الأضداد أمرا محققا لكي لا يسمى بل لا يتم كما
 في الحكي في نفس الأضداد فلا بد أن يصدق عليه ذلك الحكي في نفس الأضداد
 أو يمكن صدق عليه فيها وتظهر غايته هذه التكنة التي علمت معنا
 في مباحثه نحن مفهومات القضايا المحسورات فلو لم يثبت في
 التصور في التعريف متعلق بقوله لأن من الكليات ما يمنع من التسمية
 إلى أن العلم في الجزئ غالبا إلى الإشارة إلى أن بعض الكليات
 ليس من الجزئيات كالحداثة والعرض العام وأما التكنة الباقية في
 جزئياتها فان للعلم والفصل جزئان لها هيبة النوع والنوع
 جزئ للتخصص من حيث هو شخص وإن كان تمام ماهية كلية لا شيء
 أن يكون أو لا يخفى عليك أن هذا المعنى إنما يظهر في العلم بالقياس إلى
 الجزئ الأضافي فإن كل واحد منهما متضاد للآخر إذ معنى الجزئ في
 الأضافي هو المتعدد مع تحت شيء وذلك الشيء يكون متنا ولا لذلك
 الجزئ في ذاته والجزئ في الحقيقة والجزئ في الأضافية مفهومان متضادان
 لا يقبل أحدهما الآخر كالأجزاء والنبوءة وأما الجزئ في الحقيقة
 في يقابل الكلية تقابل المملوك والعدم فإن الجزئية منع من الاشتراك
 بالعدم على كثيرين والكلية عدم المنع فالأول أن يذكر وجه التسمية
 في العلم والجزئ في الأضافي ثم يقال وإنما سمي الجزئ في الحقيقة أيضا جزئيا لأنه

هذا العلم هو الذي هو الجزئ في الحقيقة والجزئ في الأضافية مفهومان متضادان لا يقبل أحدهما الآخر كالأجزاء والنبوءة وأما الجزئ في الحقيقة في يقابل الكلية تقابل المملوك والعدم فإن الجزئية منع من الاشتراك بالعدم على كثيرين والكلية عدم المنع فالأول أن يذكر وجه التسمية في العلم والجزئ في الأضافي ثم يقال وإنما سمي الجزئ في الحقيقة أيضا جزئيا لأنه

الجزئ

أخص من الجزئ في الأضافي فاطلق اسم العام على الخاص وفيد بالحقيقة
 لما سذكره وهي لا يقتضيان الجزئيات وذلك لأن الجزئيات
 إنما تدرك بالاحساسات أما بالحواس الظاهرة والباطنة وليس
 الأحاسيس منها يردى بالنظر إلى احساس آخر بأن يحس بحسوسات متعد
 ويترب على وجه يردى إلى احساس محسوس آخر بل لابد لذلك الحسوس
 الآخر من احساس ابتداء وذلك ظاهرا لمن يرجع إلى وجدانه وكذلك ليس
 ترتيب الحسوسات مؤد بالآلة ككل وذلك الظاهر فالجزئيات هما
 لا يقع فيها نقل وفكر أصلا ولا هي مما يحصل بفكره نظر فليت كاسية
 ولا مكتسبة فلا عرض للناطق متعلق بالجزئيات فلا يجب له منها إلا
 عن الجزئيات في العلوم المكتسبة أصلا وذلك لأن المن من تلك العلوم
 تفصيل كمال للنفس الإنسانية الذي يبقى ببقائها والجزئيات متغيرة
 متبدلة فلا يحصل لها من إدراكها كمال يبقى ببقائها والنفس وأيضاً الجزئيات
 غير منضبطة لكثرة تغيرها وعدم اختصاصها بحد وتكون قوة الإنسان
 ضليلة فلا يبحث إلا عن الكليات فإن قلت قد ذكر ههنا الجزئ في الحقيقة
 سيدك الجزئ في الأضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئ في الحقيقة
 أما ذكره ههنا فلتصويراً لمفهوم الجزئ في الحقيقة ليتفهم به مفهوم العلم
 وأما بيان النسبة بين المعنيين في غاية التصوير إذ معرفة النسبة بين

هذا العلم هو الذي هو الجزئ في الحقيقة والجزئ في الأضافية مفهومان متضادان لا يقبل أحدهما الآخر كالأجزاء والنبوءة وأما الجزئ في الحقيقة في يقابل الكلية تقابل المملوك والعدم فإن الجزئية منع من الاشتراك بالعدم على كثيرين والكلية عدم المنع فالأول أن يذكر وجه التسمية في العلم والجزئ في الأضافي ثم يقال وإنما سمي الجزئ في الحقيقة أيضا جزئيا لأنه

هذا العلم هو الذي هو الجزئ في الحقيقة والجزئ في الأضافية مفهومان متضادان لا يقبل أحدهما الآخر كالأجزاء والنبوءة وأما الجزئ في الحقيقة في يقابل الكلية تقابل المملوك والعدم فإن الجزئية منع من الاشتراك بالعدم على كثيرين والكلية عدم المنع فالأول أن يذكر وجه التسمية في العلم والجزئ في الأضافي ثم يقال وإنما سمي الجزئ في الحقيقة أيضا جزئيا لأنه

هذا العلم هو الذي هو الجزئ في الحقيقة والجزئ في الأضافية مفهومان متضادان لا يقبل أحدهما الآخر كالأجزاء والنبوءة وأما الجزئ في الحقيقة في يقابل الكلية تقابل المملوك والعدم فإن الجزئية منع من الاشتراك بالعدم على كثيرين والكلية عدم المنع فالأول أن يذكر وجه التسمية في العلم والجزئ في الأضافي ثم يقال وإنما سمي الجزئ في الحقيقة أيضا جزئيا لأنه

ان كان المقول على الفعل على كثرين على الصالح لان يقال على كثرين

عنه لانه لا دلالة للمقول بالفعل على كثرين على الصالح لان يقال على كثرين
الانتماء ودلالة الانتماء ليست بمعبرة في التعريفات لاننا نقول لم
بالمقول على كثرين في تعريفات الكليات التي الصالح لان يقال على كثرين
اذ لو اريد به المقول بالفعل لم يخرج عن تعريف الكليات مفهومات
كلية ليس لها اطلاق موجود في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون
مقوله بالفعل بل بالصلابة فيكون المقول كثرين بمعنى النسخ فيجوز عنه
فالتخصيص بالنوع للمارجي ينال ذلك فان قلت ماهو هو
عن الحقيقة ولا يكون للحقيقة التي الموجودات الخارجية فليس
التخصيص بالنوع للمارجي قطعاً فقلت ماهو سواء عن الماهية وهي
اعم من ان يكون موجوداً في الخارج ام لا فكيف يجوز التخصيص بالنوع
للمارجي مع وجوب الاختصاص بالكل في الحقيقة فان المفهومات التي لم
يوجد شيء من افرادها التي هي تمام ماهياتها كما تعقلاً مثلاً لا يتدرج
في غير النوع قطعاً فلما اخرج عنه لا ينحصر الكل في اقسام للشيء ولا يجوز
ان يقال المعتبر بالكل ان يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمن فرد
واحد لان ما سبق من مفهوم الكل يتناول الموجود او المعداد والممكن
والمتنوع وسائر تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام
نعم الحق الاصل معرفة احوال الموجودات اذ لا يمكن اعتد به في معرفة

ان المقول على الفعل على كثرين على الصالح لان يقال على كثرين

احوال المعدادات الا ان قواعد الفن عامة شاملة بجميع المفهومات
موجودة او معدودة ممكنة او مستحيلة والمحل الاصل من الفن ان يتناول
في معرفة احوال الموجودات وقد يتناول في معرفة احوال المفهومات
الاعتبارية وبيان احوالها واحكامها فان هذه المعرفة قد يحتاج اليها
في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبار لكانت تلك
الممكنة وبين نوع احد هذا القدر راعين كون ذلك تام لكن المشترك
بين الماهية وبين نوع احد كان في كونه جنساً فانه ان كان مشتركاً بين
الماهية وبين نوع اخر فلفظ كان تام لكن المشترك بينهما كان قريباً لها
وان كان لكن مشتركاً الماهية وبين النوعين الاخرين او الا انواع الاخر كان
تام المشترك بين الماهية وبين النوعين الاخرين او الا انواع الاخر كان
ايضاً جنساً قريباً للماهية وان كان تام المشترك بينهما وبين النوعين
او الا انواع كان جنساً بعيداً لها فاما اعتبار مطلق ليس ان يكون تام المشترك
بين الماهية وبين نوع اخر سواء كان تام المشترك بالقياس الى كل صائبة
الماهية في ذلك ليس اولا وسنطلع عن قريباً على هذا المعنى فقول اوله يكون
معناه ان لكن لا يكون تام المشترك بين الماهية وبين نوعها من الا انواع
اصلاً اذ ان مشترك لا يكون جنساً مشتركاً خارجاً عنه هذا هو
لكن لكن المشترك الذي لا يكون وراة جنساً مشتركاً بينهما وهذا الكلام

مرجع للمارجي في النوع

بعيد بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي وان لم يكن جنس الانسان
 بعيد بثلاث والحيوان بمرتبتين والجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس
 قريب للجسم المطلق وكل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق اعلم ايضا ان
 ترتيب الاجناس مما يجب لا بل يجرى ان يتركب ما هي من جنس قريب
 ويكون في قد جنس ولا تحت جنس مما سياتي عن قريب هذه المقامات
 مفصلة ولا اخص اى لا اخص مطلقا ولا من وجه والافان
 ان يوجد تمام المشترك الذي هو الكل بدونه الذي هو اخص مطلقا
 منه او من وجه واذا لم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا
 ولك ان تقول ولا اخص مطلقا وتجعل الاعم في قوله ولا اعم مطلقا
 للاعم مطلقا ومن وجه والماصل ان الاخص من وجه له خصوص
 باعتبار وجوده باعتبار ان شئت لاحظت خصوصية واوجبه
 فيها لزوم من الاخص مطلقا وهو جواز وجود الكل بدون ذلك وان
 شئت اعتبرت عمومها وجعلت مشاركا للاعم مطلقا فيما لم يرد من
 وجوده بدون تمام المشترك لان موجودا قيل عليه تحقيق
 هذه العجوز لا يتوقف على ان لا يكون تمام المشترك موجودا في النوع
 الاصل الذي هو باطل له لجواز ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا
 في هذا النوع ويكون بعض تمام هذا المشترك اعم منه لصدقه

هذا هو الجسم النامي
 هذا هو الجسم المطلق

في مقوله في وجهه
 العشرة ولا يكون في العشرة
 جنس ولا تحت جنس

هذا هو الجسم النامي
 هذا هو الجسم المطلق
 في هذا النوع ويكون بعض تمام هذا المشترك اعم منه لصدقه

على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تمام المشترك
 فلا يصدق على نفسه ان لا يكون الشيء في ذاته بل يصدق على هذا
 النوع فقط فيكون له فرد واحد فيكون اخص منه واجيب عنه باننا
 نقول الكلام هذا من الماهية اما ان يكون تمام المشترك بينهما
 نوع فاما ان نوع الماهية اوله والاول هو الجنس والثاني اما ان
 لا يكون مشتركا اصلا بينهما وبين نوع اخر مما ينحسب فيكون فضلا
 للماهية من الاجزاء عن جميع الماهيات واما ان يكون مشتركا بينهما
 نوع اخر مما ينحسب فيكون لا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما في خلاف
 المفروض بل لا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك فذاك تمام مشترك
 هو بعضه وجهه فها بعض اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين تمام
 المشترك وبين نوع اخر مما ينحسب له او يكون مشتركا فالاول يكون ممينا
 لتام المشترك عن جميع الماهيات الماهية لا فيكون فضلا عن الماهية
 الذي هو تمام المشترك فيكون فضلا للماهية في البلية والثاني اعني
 ما يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع اخر مما ينحسب له لا يجوز
 ان يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع الماهية لتام المشترك
 والا لان جنسا داخل في القسم الاول لان ذلك النوع مابين الماهية
 ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فها تمام مشترك

هذا هو الجسم النامي
 هذا هو الجسم المطلق

هذا هو الجسم النامي
 هذا هو الجسم المطلق

المشترك بينهما

المشترك بينهما

ثان ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع

الذي هو بازاء تمام المشترك الاول مباين له فلو وجد فيه لكان

محمول عليه لان التلام في الاجزاء المحولة فلا يكون مبايناً لافادفع هذا

كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل ان

بعض تمام المشترك الذي كل مناهيه اما ان يكون مشتركاً بين

الثاني وبين نوع قاصباين له او لا فالثاني يكون فضلاً للجنس الذي هو

تمام المشترك الثاني والا فاما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين

هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما في

واما ان يكون بعضاً من تمام المشترك فثناك تمام مشترك ثالث اجمعه

ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الثنائيت بعينه هو الاول بان يكون

بازاً الماهية نوعان مباينتان الماهية يشتركها كل منهما في تمام مشترك

بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك اي تمام المشترك المذكور في

نوع الاخر ويكون للثاني الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في كل نوع

من النوعين واحده من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فضلاً للجنس

وهذا الاعراض مما دفع له الا اذا ثبت ان لا يجوز ان يكون لماهية واحدة

جنسا لا يكون احدهما جزء والاخر ولم يثبت هناك فلا بد من ترك

هذا لدليل والتمسك بدليل اخر وهو ان يقال جزء الماهية اذا لم يكن

تمام مشترك

تمام المشترك بينهما وبين نوع خاص الا انواع المباينة لها فاما ان لا يكون

يكونا مشتركا اصلا بينهما وبين نوع قاصباين لها فيكون فضلاً للماهية

كان جزءاً لها عن جميع البيانات واما ان يكون مشتركاً بينهما وبين غير

لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجوز لا يمكن ان يكون مشتركاً بين

الماهية وبين جميع ما عداها اذ من جملة الماهيات ماهية بسيطة

اجزاء لها فيكون هذا الجن جزءاً للماهية عن الماهيات التي لا يشتركها

في هذا الجن فيكون فضلاً للماهية فان قلت ضل هذا بخصه اجزاء الماهية

في الفصل وحده لان جن الماهية لا يجوز ان يكون جن في جميع ما عداها

كما ذكرتم فيكون جزءاً للماهية عما لا يشتركها فيه فيكون فضلاً لها

قلت لا يجوز ان يكون لجن فضلاً للماهية جزءاً لجنها بل لا بد ان يكون

تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر او يتصل الى بعض تمام المشترك

مسألة المظنة العبارة ان يقال او يقتضي ان تمام مشترك يتساوبه

بعض تمام المشترك وان لم يكن لهما جنس وذلك بان يتوكل على

مثلاً من احدهما ويتساوبان للماهية فيكون كل واحد منهما فضلاً لما عدا

اجزاء الماهية للجنس والفصل بان يكون بعضهما جنساً وبعضها فضلاً او

كلها فصولاً وسياق ذكر هذه الماهية الكلام في الاجزاء المفردة

قد بناقش في ان كيف يعدل بسبب التام من الاجزاء المفردة مع كونها

تمام مشترك

فان قيل لا بد ان يكون بينهما وبين نوع قاصباين لها فيكون فضلاً للماهية

فان قيل لا بد ان يكون بينهما وبين نوع قاصباين لها فيكون فضلاً للماهية

فان قيل لا بد ان يكون بينهما وبين نوع قاصباين لها فيكون فضلاً للماهية

فان قيل لا بد ان يكون بينهما وبين نوع قاصباين لها فيكون فضلاً للماهية

فان قيل لا بد ان يكون بينهما وبين نوع قاصباين لها فيكون فضلاً للماهية

فان قيل لا بد ان يكون بينهما وبين نوع قاصباين لها فيكون فضلاً للماهية

لأن السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة اذا سئل عن
 الانسان باي شيء هو كان الملم صامحة في الجملة سواء كان ههنا من جميع ما
 او من بعضه وسواء كان تميزه تميزا ذاتيا او عرضيا فيخرج ان يجاب عنه باي
 فضلا يريد قريبا كان او بعيدا كان لانه في نفس ذاته في ذاته
 وان يجاب بالخاصة ايضا صح اذا قيل ان شيء هو في جوهره لم يبع للواب
 بالخاصة وجميع بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل ان جوهره هو ذاته
 صح للواب بجميع تلك الفصول ايضا واما اذا قيل ان جسم هو ذاته فصح
 للواب انما بعدا القابل للبعدا واما اذا قيل ان جسم تام هو ذاته فصح
 للواب بالقابل والناهي ايضا واما اذا قيل ان حيوان هو ذاته فصح النافي
 للواب كراهية للبشر العالي والفضل الاخير انما مثل جميع الامتناع
 تركها من البشر والفضل معا وانه لم يكن للبشر العالي جنة عاليا والفضل
 الاخير فضلا اخر فاذا فرض تركها من الاجزاء وجب ان يكون تلكا
 متساويا لهما وانما اعتبر القرب والبعد اعترض عليه بان فاعاد
 الفرض عاصه شاملة للموضوعات كلها سواء كانت حقيقة الوجود او لا يكون
 تحقق الوجود مقتضيا التحصيل بحيث يبعد فالصواب ان يقال ان الانقسام
 الى القريب والبعيد لا يتصوره الفصول المجردة عن المشاركات الوجودية
 فان الماهية اذا تراكبت من امور متساوية كان تميز كل واحد منها لاهية

لأن السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كان الملم صامحة في الجملة سواء كان ههنا من جميع ما او من بعضه وسواء كان تميزه تميزا ذاتيا او عرضيا فيخرج ان يجاب عنه باي فضلا يريد قريبا كان او بعيدا كان لانه في نفس ذاته في ذاته وان يجاب بالخاصة ايضا صح اذا قيل ان شيء هو في جوهره لم يبع للواب بالخاصة وجميع بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل ان جوهره هو ذاته صح للواب بجميع تلك الفصول ايضا واما اذا قيل ان جسم هو ذاته فصح للواب انما بعدا القابل للبعدا واما اذا قيل ان جسم تام هو ذاته فصح للواب بالقابل والناهي ايضا واما اذا قيل ان حيوان هو ذاته فصح النافي للواب كراهية للبشر العالي والفضل الاخير انما مثل جميع الامتناع تركها من البشر والفضل معا وانه لم يكن للبشر العالي جنة عاليا والفضل الاخير فضلا اخر فاذا فرض تركها من الاجزاء وجب ان يكون تلكا متساويا لهما وانما اعتبر القرب والبعد اعترض عليه بان فاعاد الفرض عاصه شاملة للموضوعات كلها سواء كانت حقيقة الوجود او لا يكون تحقق الوجود مقتضيا التحصيل بحيث يبعد فالصواب ان يقال ان الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصوره الفصول المجردة عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تراكبت من امور متساوية كان تميز كل واحد منها لاهية

لأن السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كان الملم صامحة في الجملة سواء كان ههنا من جميع ما او من بعضه وسواء كان تميزه تميزا ذاتيا او عرضيا فيخرج ان يجاب عنه باي فضلا يريد قريبا كان او بعيدا كان لانه في نفس ذاته في ذاته وان يجاب بالخاصة ايضا صح اذا قيل ان شيء هو في جوهره لم يبع للواب بالخاصة وجميع بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل ان جوهره هو ذاته صح للواب بجميع تلك الفصول ايضا واما اذا قيل ان جسم هو ذاته فصح للواب انما بعدا القابل للبعدا واما اذا قيل ان جسم تام هو ذاته فصح للواب بالقابل والناهي ايضا واما اذا قيل ان حيوان هو ذاته فصح النافي للواب كراهية للبشر العالي والفضل الاخير انما مثل جميع الامتناع تركها من البشر والفضل معا وانه لم يكن للبشر العالي جنة عاليا والفضل الاخير فضلا اخر فاذا فرض تركها من الاجزاء وجب ان يكون تلكا متساويا لهما وانما اعتبر القرب والبعد اعترض عليه بان فاعاد الفرض عاصه شاملة للموضوعات كلها سواء كانت حقيقة الوجود او لا يكون تحقق الوجود مقتضيا التحصيل بحيث يبعد فالصواب ان يقال ان الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصوره الفصول المجردة عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تراكبت من امور متساوية كان تميز كل واحد منها لاهية

كثيرا فاحملها فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا فلذلك اختص
 اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد بالفصول المجردة عن المشاركات
 للجنسية ويرد عليه ان الانقسام اليها انما متصور في تلك الفصول ايضا
 فانما اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس
 مركبا من امرين متساويين كان كل واحد من الامرين المتساويين فضلا
 ههنا لذلك للجنس عن جميع المشاركات الوجودية وبهذه تلك الماهية
 عن بعض المشاركات الوجودية فقد وجد احوال بعض الفصول المجردة
 عن المشاركات الوجودية مختلفة في التميز فيمكن ان يقال الفصل المجزئ
 للماهية مما يشترك في الوجود ان مية هاهنا جميعها هو فصل قريب لها
 وان مية هاهنا بعضها هو فصل بعيد لها فالاول الانقسام على ما ذكره
 الشارع فان تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتبار بزيادة يقتصر في بعض
 المباحث على ما ذكره الشارع ويحال ما صدق على المقابلة به واما الغير
 فالاول بها فهو لها للكل فانه من مطارح الاذكياء بعض ان لا
 على امتناع وجود الماهية المركبة من امرين متساويين مما تلقيه الاذكياء
 فيما بينهم ويخرجون عليه افكارهم ان هو للمباحث الدقيقة التي يفتي
 بها الاذكياء ويتعززون لتعريفاتها اولد فيها او بعينه انما يطرح في الاذكياء
 وتوضع في الغلط كأنه من لغة تنزل اقدام اذهانهم والمقصود منه

لأن السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كان الملم صامحة في الجملة سواء كان ههنا من جميع ما او من بعضه وسواء كان تميزه تميزا ذاتيا او عرضيا فيخرج ان يجاب عنه باي فضلا يريد قريبا كان او بعيدا كان لانه في نفس ذاته في ذاته وان يجاب بالخاصة ايضا صح اذا قيل ان شيء هو في جوهره لم يبع للواب بالخاصة وجميع بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل ان جوهره هو ذاته صح للواب بجميع تلك الفصول ايضا واما اذا قيل ان جسم هو ذاته فصح للواب انما بعدا القابل للبعدا واما اذا قيل ان جسم تام هو ذاته فصح للواب بالقابل والناهي ايضا واما اذا قيل ان حيوان هو ذاته فصح النافي للواب كراهية للبشر العالي والفضل الاخير انما مثل جميع الامتناع تركها من البشر والفضل معا وانه لم يكن للبشر العالي جنة عاليا والفضل الاخير فضلا اخر فاذا فرض تركها من الاجزاء وجب ان يكون تلكا متساويا لهما وانما اعتبر القرب والبعد اعترض عليه بان فاعاد الفرض عاصه شاملة للموضوعات كلها سواء كانت حقيقة الوجود او لا يكون تحقق الوجود مقتضيا التحصيل بحيث يبعد فالصواب ان يقال ان الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصوره الفصول المجردة عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تراكبت من امور متساوية كان تميز كل واحد منها لاهية

لأن السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كان الملم صامحة في الجملة سواء كان ههنا من جميع ما او من بعضه وسواء كان تميزه تميزا ذاتيا او عرضيا فيخرج ان يجاب عنه باي فضلا يريد قريبا كان او بعيدا كان لانه في نفس ذاته في ذاته وان يجاب بالخاصة ايضا صح اذا قيل ان شيء هو في جوهره لم يبع للواب بالخاصة وجميع بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل ان جوهره هو ذاته صح للواب بجميع تلك الفصول ايضا واما اذا قيل ان جسم هو ذاته فصح للواب انما بعدا القابل للبعدا واما اذا قيل ان جسم تام هو ذاته فصح للواب بالقابل والناهي ايضا واما اذا قيل ان حيوان هو ذاته فصح النافي للواب كراهية للبشر العالي والفضل الاخير انما مثل جميع الامتناع تركها من البشر والفضل معا وانه لم يكن للبشر العالي جنة عاليا والفضل الاخير فضلا اخر فاذا فرض تركها من الاجزاء وجب ان يكون تلكا متساويا لهما وانما اعتبر القرب والبعد اعترض عليه بان فاعاد الفرض عاصه شاملة للموضوعات كلها سواء كانت حقيقة الوجود او لا يكون تحقق الوجود مقتضيا التحصيل بحيث يبعد فالصواب ان يقال ان الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصوره الفصول المجردة عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تراكبت من امور متساوية كان تميز كل واحد منها لاهية

الاشارة الى ما في الدليلين من الاشارة الواضحة عليها اشارة الاولى
مشتد وجب على

الاشارة الى ما في الدليلين من الاشارة الواضحة عليها اشارة الاولى
فلان يقال لا تم وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية للحقيقة الى البعض
انما يجب ذلك لاجزاء الماهية المتمايزة في الوجود والعين واما في
الاجزاء المتمايزة فلا تميز اجزاء ذهنية لا تميز بينهما في الوجود لاختلافها
او بان يقال جاز احتياج كل منهما الى الآخر من جهتين مختلفتين فلا
يلزم الدور وجاز ايضا ان يحتاج احدهما الى الآخر بدون العكس
فلا محذور اذ لا يلزم من التساوي في الصدق التساوي في الحقيقة
جاز ان يكونا مختلفين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج من احدهما
دون الآخر ترجيح بلا مرجع واما في الدليل الثاني فلان يقال انما يختص
ان احدهما يبين بعد في علمه بل هو وان يكون خارج عنه واما
قول فلا يكون العارض بتامه عارضا وان لم يفت استحقاقه
فان العارض للشيء بمعنى الخارج عنه مما لا يجب ان يكون خارجا عنه
بجميع اجزائه فان الانسان اذا فليس الى الناطق لم يكن عينه ولا
بل خارجا عنه وليس بتامه خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى العا
به لا يجوز ان لا يكون بتامه عارضا وبنيها لكون بعد كالفرد
لثلاثة قوله كالفردية لثلاثة وقوله كالكثائية بالفعل للانسان و
قوله كالتوابع التي من المسامحات المشهورة في عباراتهم

بما ان الظاهر ان الشيء لا يكون له حقيقة
الشيء في ذاته بل هو في ذاته كالفرد
والصورة فان الصورة لا تتغير
فلا يتغير الماهية بالاجزاء
فلا يتغير الماهية بالاجزاء
فلا يتغير الماهية بالاجزاء

كأن في التامه حقيقة
على الانسان احد في ذاته
مع انها مختلفة في مفهومها

الشيء ليس له حقيقة
العارض للشيء بمعنى العا

المطابقة هي الغرض والكتاب بالفعل والاشارة الى الكلام في الكلام المطابق
عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها
لكنهم يشاهدون ذلك ما عدا المحمول بل انما اعتادوا على انهم المتكلمين من
سياق الكلام ما هو المنه ومن على ما ذكرنا سابقا ما يتشابه فيها
من امثلة الكليات فان ما يمنع انفكاكها عن الماهية في الجملة اتصال
يمنع انفكاكها عن الماهية من حيث انها موجودة او يمنع انفكاكها عن
الماهية من حيث هي قبل عليه ان قوله ان كان متعلقا
بقوله يمنع كان المعنى ان اللازم ما يمنع غلبته انفكاكها عن الماهية
وح يدخل في اللازم كل عرض مفادق اذ لا بد لثبوت الماهية من
علته فاذا اعتبر تلك العلة كان ذلك العرض يمنع الانفكاك عن
الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على ما فهم لم يكن
له معنى اصلا الا ان يقال الماهية الماهية من غير تفيد شيء في ان
الماهية من غير تفيد لشيء هي الماهية من حيث هي فكيف ينتم
الى الماهية الموجودة الى الماهية من حيث هي فاقول ان يقال
اللام بالماهية في تعريف اللام الماهية الموجودة قال لا يلزم ما يمنع
انفكاكها عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكها عن الماهية الموجودة
امان يمنع انفكاكها عن الماهية من حيث هي اولا فالاول هو لانهم

انما في ذاته
الاشارة الى ما في الدليلين من الاشارة الواضحة عليها اشارة الاولى
مشتد وجب على

الماهية وهو الذي يلزمها مطلقا اي في الذهن والمخارج معاف
 الثاني لازم الوجود اي لازم الماهية الموجودة اي في الخارج محققا
 او مقدر ولو قال اللازم ان لم يقبل المقدم ذلك لانه ضم
 الكل بالقياس الى ماهية افراده بثلاثة اقسام احدها ان يكون لكل
 نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون جزءا لها وثالثها ما يكون خارجا
 عنها فكل قسم جزء الماهية بالنسبة اليها الى جنس وفصل اركان
 يضم الكل للتأرجح عنها بالقياس اليها الى لازم وغير لازم فان
 ذلك هو مقتضى سوق الكلام اما لازم البين هو الذي يمكن
 تصور لا بد في الجرم من تصور النسبة قطعاً فاما ان يقال المراد
 ان تصور مع تصور ملازم وتصور النسبة بينهما كانه لازم واما
 ان يقال تصورهما يقتضي تصور النسبة للجرم معاً كساوي التي
 اذا وقع للفظ مستقيم على مثل بحيث يحدث من جنبيه زاويتان
 متساويتان فيل واحد منهما يسمى قائمة وهما قائمتان هكذا وإذا
 وقع خط بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر
 فالصغر يسمى حادة والكبر يسمى منفرجة هكذا واما المثلث فيكون
 محيطه بثلاثة خطوط مستقيمة هكذا فتقدر له برهان الهندسي
 على ان وايا الثلث في المثلث مساوية لزاويتين قائمتين فتساو

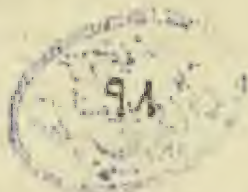
صغر من بيناه
 المثلث وايا



ان وايا الثلث القايستين لازم الماهية المثلث سواء وجدت في الذهن
 اني للتأرجح لكن جرم العقل باللائم منها لا يحصل بغير تصور المثلث
 وتصور ساوي التي وايا القايستين بل لا بد هناك من برهان هندسي
 وهناك نظره وهوان الوسط على ما مضى حاصل ان التقسيم
 الى البين والى غير البين على ما ذكره ليس بمباصر ان للتبادر من
 كلامهم ان لازم الماهية مخففة فيها ومن دهم ان مقصور دهم من الجرم
 والا تفصل للقياس لم يات بما يعتد به لغزوات الانضباط طر لجوان فقه
 يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن تصورهما كافيا للجرم باللائم
 بينهما وجب ان يتوقف الجرم به على امر خارج لتصورهما ولا يجب ان يكون
 ذلك الامر الموقوف عليه هو الوسط بل يجوز ان يكون شيئا اخر كالحد
 واخوانه وتوضح ان المحتاج الى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية
 نظرية والذي يمكن تصور طر منه للجرم به يكون قضية اولية فبان
 قال اللازم الذي بين الماهية ولازمها اما بدعي اولى واصاكتي
 نظري فمرد انه يجوز ان لا يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بدعيا اصفا
 الاولي كالحديث والتجربة ولكن لما ارادهم لازم الماهية في البين
 وغيره وجب ان لا يعينها المفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط بل
 يكفي بعدم كونه تصور اللازم من تصور الملازم كافي في الجرم باللائم

مقتضى ما ذكره من ان الماهية لا يمكن ان يكون لها
 تصور من غير تصور الماهية
 مقتضى ما ذكره من ان الماهية لا يمكن ان يكون لها
 تصور من غير تصور الماهية

مقتضى ما ذكره من ان الماهية لا يمكن ان يكون لها
 تصور من غير تصور الماهية
 مقتضى ما ذكره من ان الماهية لا يمكن ان يكون لها
 تصور من غير تصور الماهية



وح يظهر الأعضاء ويكون غير البين منفسا الى نظري يقتصر الى الوط
 والى بدني يقتصر الى اخرسون تصور الطرفين والوسط وقد بقا
 البين على اللازم هذا هو اللازم الذهني المعبر في الدلالة الاكثرا
 فان لم يرد شيئين لشيء اما ان يكون بحسب الوجود للمادى على معنى
 انه يمتنع وجود الشيء الثاني في الخارج منفكا عن الشيء الاول كالمحدث
 للبحر ويقتضي له ما خارجيا واما ان يكون بحسب الوجود الذهني على
 معنى انه يمتنع حصول الشيء الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء
 الاول فيه كذا مع البحر للمعنى وحاصله ان يمتنع ادراك الثاني بدون
 ادراك الاول ويقتضي له ما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية
 من حيث هي على معنى انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عن
 ذلك اللازم بل اينما وجدت كانت معه موصوفة به وبسبب هذا اللازم
 لازم الماهية فان قلت لازم الماهية من حيث هي يجب ان يكون
 لازما ذهنيا لان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب ان يوجد
 ذلك اللازم فيه ايضا فيكون لازم الماهية لازما ذهنيا قطعيا ويكون
 بيتنا بالمعنى الاختصاص ولا يجوز انقسامه الى اللازم البين بمعنى الاعم
 البين قلت الواجب في لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية
 في الذهن كانت متصفة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركا

المراد من الخبرين
 ذكره

في الحقيقة واليقين من الماهية
 ان يحصل وان كان في ذهن
 من هو ظاهر ان لا يثبت في حقيقة
 في الماهية لا يثبت في حقيقة

فان ماهية
 فان ماهية



فان ماهية المثلث اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة فيه يكون
 ذواهاها الثلث متساوية للثلاثين ومع ذلك يمكن ان لا يكون
 للذهن شعور بمفهوم المساوات المذكورة فضلا عن اللام فيها
 الماهية المثلث فليس كل ما حاصله للماهية المدركة في الذهن يجب
 ان يكون مدركا فان كون الماهية مدركة صفة حاصلة لها هناك مع
 لا يجب الشعور به واللازم من ادراك امر واحد ادراك امور اخرى
 بل يجب ان يكون لازم الماهية بحيث يلزم من تصورهما اللزم باللازم
 بينهما وان لا يكون كذلك فتصح الانقسام الى البين بمعنى الاعم وغير البين
 ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور المثلث وم اى الماهية شعوره فيكون
 بيتنا بالمعنى الاختصاص وان لا يكون بهذه الكلية والمعنى الاول اعم
 اعترض عليه بان المعبر في الاول هو كون تصورهما كاضيق في اللزم باللازم
 والمعبر في الثاني هو كون تصور المثلث وم كاضيق تصور اللازم وبهذا
 للقدرا لم يتبين كون الاول اعم اذ وبما كان تصور المثلث وم كاضيق
 تصور اللازم ولا يكون التصور ان معا كاضيق في اللزم باللازم فلا بد
 لتفي ذلك من دليل نعم لو فسر البين بالمعنى الثاني لا يكون تصور المثلث وم
 كاضيق تصور اللازم مع اللزم باللازم وم كان المعنى الثاني اختص من الاول
 بلا شبهه لكن لم يثبت هذا لخصيص كلاهما

المراد من الخبرين
 ذكره

المراد من الخبرين
 ذكره

في الحقيقة واليقين من الماهية
 ان يحصل وان كان في ذهن
 من هو ظاهر ان لا يثبت في حقيقة
 في الماهية لا يثبت في حقيقة

فان ماهية
 فان ماهية

وكذا يخرج فصل الأجناس كالقاس وسما في ذكره لكن القيد الأخير يخرج
 الفصل مطلقا عن حصول الأجناس والأجناس فلذلك استند الخارج الفصل
 البديهي وغيره ما يخرج النوع والفصل والمفصلة إلى خروج النوع بهذا
 القيد منها لا شبهة فيه فكذلك خرج فصل النوع كالتلفظ وأما حصول الأجناس
 أعني حصول البعده في الأجناس فيخرج بالقيود الأخيرة دون الأولى وإنما كان
 هذه التعريفات وسوما للماهيات أمثلية هي موجودة في الأعيان و
 اعتبارية أمثلية للقياسات فالتميز بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الأهمية
 لا لقياس للقياس بل لتمييز العام والفصل بالخاصة فتعبر بالتميز بين حد
 ووسومها المستمات بالحدود والتميز للقياسية وأما الاعتباريات
 فلا اشكال فيها لأن كل ما هو داخل في مفهومها هو ذاتي لها أما اعتبارات
 مشتركة وأما فصلان لم يكن مشتركا وكلها ليس داخل في مفهومها هو
 عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ووسومها المستمات بالحدود والتميز
 الأسمية حصلت مفهوماتها أولا وضعت اسمها بأزائها
 كما خرج بذلك الشيخ الرئيس في مباحثه للقياس في كتاب الشفاء فيكون
 هي أي هذه التعريفات التي هي قاصد لتلك المفاهيم التي وضعت
 الأسماء بأزائها حدودا اسمية للقياسات لا رسوما اسمية لها ثم كانت
 تلك الأسماء موضوعة لمفاهيمها الحقيقية ووجه مشابهة لهذه المفاهيم
 وهو في العلم

هذا هو الوجه في فصل الأجناس
 الفصل الثاني في تعريف الأجناس
 الفصل الثالث في تعريف الأجناس
 الفصل الرابع في تعريف الأجناس
 الفصل الخامس في تعريف الأجناس
 الفصل السادس في تعريف الأجناس
 الفصل السابع في تعريف الأجناس
 الفصل الثامن في تعريف الأجناس
 الفصل التاسع في تعريف الأجناس
 الفصل العاشر في تعريف الأجناس
 الفصل الحادي عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الثاني عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الثالث عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الرابع عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الخامس عشر في تعريف الأجناس
 الفصل السادس عشر في تعريف الأجناس
 الفصل السابع عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الثامن عشر في تعريف الأجناس
 الفصل التاسع عشر في تعريف الأجناس
 الفصل العشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الحادي والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثاني والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثالث والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الرابع والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الخامس والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل السادس والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل السابع والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثامن والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل التاسع والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثلاثون في تعريف الأجناس

الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المالية والموارد الثقافية والموارد الاجتماعية والموارد السياسية والموارد الاقتصادية والموارد البيئية والموارد التكنولوجية والموارد العلمية والموارد الفنية والموارد الأدبية والموارد التاريخية والموارد الجغرافية والموارد المناخية والموارد المائية والموارد الأرضية والموارد السمائية والموارد الكونية

المذكورة في هذه التعريفات كانت رسوما اسمية لها وفي مثل
 التعريفات أة قد سبق انهم قد يشاهدون فيكون النطق مثلا
 ويريدون به النطق مثلا والمعم تلك المسألة هيما تنبها على تلك القياس
 لا يقصد على أفراد الإنسان بالمواطاة بل النطق بعيد في غير أفراد
 أعني نطق زيد ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة فيكون كليا بالقياس
 إليها وأما بالقياس إلى أفراد الإنسان فلا نعم إذا اشتق فيه النطق أو
 مع ذلك كان ذلك المشتق أو المركب كليا بالقياس إلى أفراد الإنسان لعله
 عليها بالمواطاة وقس عليه النطق والمنش ونظائرهما وبعضهم جعل
 للمركبة اهتماما حقا بالمواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب على
 مؤدتها الأخيرة واحدا كان جعلها شيئا واحدا أولى فيكون انقسام
 النطق سبعة على مقتضى نصيبه ذلك هذا غاية الظهور لأن المفهوم يجب
 أن يكون معتبرا في كل واحد من انقسامه فاللزام إذا قسم إلى خاص
 عام فالقسمان هما اللذان الذي هو خاصة واللذان الذي هو عرض عام
 فالخاص إذا قسم إليهما كان القسمان الخاص الذي هو خاصة والخاص
 الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان وضعا قسمين للعرض
 الخاصة والعرض العام اللذان وضعا قسمين للخاص فالقسمان الخاص والخاص
 أربعة على مقتضى فتحيه ومن أراد حصر في قسمين وجب عليه أن

هذا هو الوجه في فصل الأجناس
 الفصل الثاني في تعريف الأجناس
 الفصل الثالث في تعريف الأجناس
 الفصل الرابع في تعريف الأجناس
 الفصل الخامس في تعريف الأجناس
 الفصل السادس في تعريف الأجناس
 الفصل السابع في تعريف الأجناس
 الفصل الثامن في تعريف الأجناس
 الفصل التاسع في تعريف الأجناس
 الفصل العاشر في تعريف الأجناس
 الفصل الحادي عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الثاني عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الثالث عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الرابع عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الخامس عشر في تعريف الأجناس
 الفصل السادس عشر في تعريف الأجناس
 الفصل السابع عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الثامن عشر في تعريف الأجناس
 الفصل التاسع عشر في تعريف الأجناس
 الفصل الثلاثون في تعريف الأجناس
 الفصل الحادي والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثاني والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثالث والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الرابع والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الخامس والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل السادس والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل السابع والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثامن والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل التاسع والعشرون في تعريف الأجناس
 الفصل الثلاثون في تعريف الأجناس

اولا الى الخاصة والعرض العلم ثم تقسم كل واحد منها الى اللازم والخاص
 فيظهر ان اخصار الخلق في خمسة اقسام وقد يعتذر البعض بان الاقسام
 الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هيية واحدة وعدم
 الاختصاص بها والمفارقة انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا فعلم ان
 مفهوم للخاصة في اللازم والمفارقة ما يختص بما هيية واحدة وان
 مفهوم العرض فيها ما لا يختص بها بل يتبعها وغيرها فقد رجع فحصل
 الاقسام الاربعة الى المعنيين المطلقين يوجد كل منها في اللازم والمفارقة
 ضار بالحق لا يرجع مخصصا فيها فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام
 اربعة وان لوحظ فحصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نقل
 الى الظاهر بعد صحة التخصيص والمعم كان نظر الى زيادة الاقسام في
 المال فلهذا فرج على نفسه الاختصاص في الكثرة في مباحث الخلق
 ذلك في الخ ذكر الجان ههنا على سبيل التبعية اذ قد سبق ان قيل
 هذا الفن من فنون متعلق بالجن نيات فلا بحث لمرحى احوال الجن لكن فنون
 مفهومة اعني الجن في الحقيقة الذي مضى ذكره والاضافة الذي سيذكره
 وستبين النسبة بينهما تنظيما للتقسيم وتباين النسبة بين الاقسام في
 والحق ايضا انزجها تصويره اما ان يكون ههنا الرجوع في الخارج
 او يمكن الرجوع فيه الى هذا الامكان هو الامكان العام مقتضاها بجانب

منه هو السبب في الرجوع الى
 لا يمكن ان يكون السبب في الرجوع الى
 لا يمكن ان يكون السبب في الرجوع الى
 لا يمكن ان يكون السبب في الرجوع الى

الوجود في قابل المستع كما ذكره وبقينا في الواجب كما سذكره اعني
 قوله والامكان البارز لنا فلا يخفى ان يقال ان اراد بانها ان الامكان العا
 كان متناولا للمستع لاصفا بالام مع انه جعل مقابله وان اراد به الا
 الخاص فلا يندرج تحت الواجب فالماصل ان الحق اما معدوم في الخارج
 وهو متناول مستع الوجود فيه او يمكن الوجود فيه واما موجود فيه
 غير متناول الاخر وهو ايضا متناول فاعترض واما موجود الاخر وهو
 ايضا متناول فاعترض اقسام الخلق في ستة كما تكو كسب السيارة الخ
 هذان المثالان للخلق المتناهي الاخر وغير متناهي الاخر وما وقع
 في المتن من الكواكب السيارة والنفوس الناطقة فتشاكلان الاخر والظنين
 المذكورين على مذهب بعض يعنى على مذهب من قال بقدره اما
 فان النفوس الجردة عن الابدان غير متناهية العدد عنده فانه
 لو كان المفهوم من احدها امه للبيان والحق فان اذا ظهر التفاوت بين
 مفهومها ظهر التفاوت بين كل منهما وبين المركب منها ايضا والمماثل
 ان مفهوم للبيان اعني لغيره القابل للابعد التامى كحساس الخلق با
 اصير عنه في العقول اذ اعتبارية في كونه غير مانع من الشك في نسبة
 هذا الصانع التي بالحق الى ذلك المعروض في العقل كمنه البيان
 العارض للشوب في ذلك رجع اليه فاذا اشتق من البيان الابيض الخلق

انما يكون انما في الواجب
 انما يكون انما في الواجب
 انما يكون انما في الواجب
 انما يكون انما في الواجب

منه هو السبب في الرجوع الى
 لا يمكن ان يكون السبب في الرجوع الى
 لا يمكن ان يكون السبب في الرجوع الى
 لا يمكن ان يكون السبب في الرجوع الى

بالمواطاة على الثوب كان هناك معرض هو الثوب وعارض هو مفهوه
 الأبيض والجسم مركب من المعرض والعارض كذلك اذا استثنى من الكلية
 الكل المكون بالمواطاة على الحيوان كان هناك ايضا معرض هو مفهوه
 الحيوان وعارض هو مفهوه الكل ويجوز المركب من العارض والمعرض
 فيكون ان مفهوه الأبيض من حيث هو ليس عين مفهوه الثوب ولا جزءا
 له بل هو مفهوه خارج عند صلح لان يحمل على الثوب وعلى غيره كذلك
 مفهوه الكل ليس عين مفهوه الحيوان ولا جزءا له بل هو مفهوه خارج
 عند صلح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره كذلك من المفهومات التي
 يوضعها الكلية في العقل فالأول يعنى مفهوه الحيوان من حيث
 هو قبل عليه اذا كان مفهوه للحيوان من حيث هو كليا طبعيا هذا
 هذا القياس اذا قلنا للحيوان جنس كان مفهوه للحيوان من حيث
 هو جنسا طبعيا فلا فرق بين مفهوه الكل الطبعي ومفهوه الجنس الطبعي
 فالصواب ان مفهوه للحيوان من حيث هو معرض مفهوه الكل او
 صلح لكونه معرضا لكل طبعي ومن حيث هو معرض مفهوه للجنس
 او صلح لكونه معرضا للجنس طبعي فقد اعتبر في الطبع صلاحية لعل
 مع المعرض فلا اشكال اذا اعتبر العارض معه بطريق التقيد يصدق
 لكن يثبت كافي الكل العقل فلا يلزم اتحاد الطبع والعقل لان المنطق انما

هو مفهوه
 هو مفهوه
 هو مفهوه

فان كان مفهوه للحيوان من حيث هو كليا طبعيا هذا
 هذا القياس اذا قلنا للحيوان جنس كان مفهوه للحيوان من حيث
 هو جنسا طبعيا فلا فرق بين مفهوه الكل الطبعي ومفهوه الجنس الطبعي
 فالصواب ان مفهوه للحيوان من حيث هو معرض مفهوه الكل او
 صلح لكونه معرضا لكل طبعي ومن حيث هو معرض مفهوه للجنس
 او صلح لكونه معرضا للجنس طبعي فقد اعتبر في الطبع صلاحية لعل
 مع المعرض فلا اشكال اذا اعتبر العارض معه بطريق التقيد يصدق
 لكن يثبت كافي الكل العقل فلا يلزم اتحاد الطبع والعقل لان المنطق انما

بمعرض

بمعرض عنه يعنى انه باخذ مفهوه الكل من حيث هو بلا اشارة الى
 مادة مخصوصة من المواد ويورد عليه احكامها ليكون تلك الاحكام
 عامة شاملة لجميع ما يصدق عليه مفهوه الكل اذا التفت الى انه هو
 مبدؤه اي مبداء الكل فارد بالبدء المشتق منه فان نسبة الكلية
 الى الكل كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب والكل الطبعي موجود
 في الخارج يعنى انه يذكون موجودا فيه لان كل كل طبعي موجود
 في الخارج اذ من الكليات الطبيعية ما هو متبع الوجود في الخارج كقوله
 البار وهو معدوم وما هو معدوم ممكن كالتقاء وهذا
 يريد ان البحث عن وجود الكل الطبعي ايضا خارج عن الفن وهو
 مسائل الملكية الكلية فلا وجه قيل ان بيان وجود الكل الطبعي
 يكفيه ان اشارة مع ان معرفة وجوده نافعة في الامثلة الموضحة
 لقواعد هذا الفن بخلاف الباقيين ان هناك يطول الكلام ولا نفع
 فذلك استحسن ايراد الأول وترك الآخر فان لم يصدق فامثله
 اصلا فما امتحان ان اعترض عليه بان اللاشئ واللاممكن بالامكان
 العام لا يصدق فان على شئ اصلا لا في الخارج ولا في الذهن فان جملا
 متباينين يجب ان يكون بين تقييدهما شيان جنسي على ما سياتي وهو
 باطل بالاشئ والممكن العام متساويان وان لم يجعل من المتباينين

بمعرض عنه يعنى انه باخذ مفهوه الكل من حيث هو بلا اشارة الى
 مادة مخصوصة من المواد ويورد عليه احكامها ليكون تلك الاحكام
 عامة شاملة لجميع ما يصدق عليه مفهوه الكل اذا التفت الى انه هو
 مبدؤه اي مبداء الكل فارد بالبدء المشتق منه فان نسبة الكلية
 الى الكل كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب والكل الطبعي موجود
 في الخارج يعنى انه يذكون موجودا فيه لان كل كل طبعي موجود
 في الخارج اذ من الكليات الطبيعية ما هو متبع الوجود في الخارج كقوله
 البار وهو معدوم وما هو معدوم ممكن كالتقاء وهذا
 يريد ان البحث عن وجود الكل الطبعي ايضا خارج عن الفن وهو

فان كان مفهوه للحيوان من حيث هو كليا طبعيا هذا
 هذا القياس اذا قلنا للحيوان جنس كان مفهوه للحيوان من حيث
 هو جنسا طبعيا فلا فرق بين مفهوه الكل الطبعي ومفهوه الجنس الطبعي
 فالصواب ان مفهوه للحيوان من حيث هو معرض مفهوه الكل او
 صلح لكونه معرضا لكل طبعي ومن حيث هو معرض مفهوه للجنس
 او صلح لكونه معرضا للجنس طبعي فقد اعتبر في الطبع صلاحية لعل
 مع المعرض فلا اشكال اذا اعتبر العارض معه بطريق التقيد يصدق
 لكن يثبت كافي الكل العقل فلا يلزم اتحاد الطبع والعقل لان المنطق انما

هو مفهوه
 هو مفهوه
 هو مفهوه

فقد دخل في تعريفها ما ليس منها واجيب بتخصيص الذي هو بالكليات
 الصادقة في نفس الامر على شي من الاشياء او التي يمكن صدقها كذلك
 في جم الكليات القضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر على شي من الاشياء
 خارجا وذهنا عن مورد القضية فبان في قول الكليات المقتضى ان يصدق كل
 منها على شي بحسب نفس الامر بخلاف في الاقسام الاربعة وفي قول
 انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب الغرض المطلوبة من الفن ولا غرض
 لهم في الكليات القضية بل في الكليات الموجودة اصلا او الصادقة
 في نفس الامر على شي شيئا ولا يمكن ايضا درجتها في هذا الاقسام مع رعا
 تلك الحكم فان صدقها متساويا وان اعتبر فيها صدق كل
 منها على جميع اوزاد الاخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق قاعدا في زمان
 واحد فان التاميم والمستقط متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان
 واحد وربما يقال التساوي انما هو بين التاميم في الجملة والمستقط في الجملة
 فان التاميم في جملة نوزع يصدق عليه ان يستيقظ في الجملة وان لم يصدق
 عليه ان يستيقظ في حال النوم وكذلك المستقط يصدق عليه انه
 نائم في الجملة فالمتساويان يصدق على كل منهما على جميع اوزاد الاخر في زمان
 الاخر عليه ونس على ذلك الصدق المعتمد في العموم مطلقا ومن وجه
 وانما اعتبر النسب بين الكليتين يعني ان الكليتين تحقق فيهما النسب الاربعة

يعني انه يوجد كليتان مخصوصتان بينهما تباين كلي وكليات اخران بينهما
 تباين وعلى هذا فقد تحقق في الكليتين الاقسام الاربعة وانما الخطر والجزئي
 فلا يوجد فيها الاقسام فقط وفي الجزئين الاقسام واحد فلو قال للمفوض
 متساويان الى نفس القسم لربما يوهى ان جميع هذه الاقسام الاربعة
 في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلا قال الكليتان علم ان ليس حال القديسين
 الاخرين كذلك ولا لكان التخصيص لغوا فان قلت قد علم بقا ذكرهم جريا
 للنسب الاربعة فيها لكن لم يعلم ما زاد فيها من تلك النسب قلت يعلم ذلك
 بالمقابلة باولى القفات على ان المقصود الاصل معرفة اصحاب النسب الاربعة
 الكليات بعضها مع بعض فلا يخفى لا يكونان الامتباينين للـ
 فان قلت هذا الضاحك وهذا الجواب بيان متصادقان فلا يكونان
 متباينين قلت ان كان المشار اليه هذا الضاحك زيدا مثلا وهذا للجانب
 جريا والآخران من بيان متباينين وان كان المشار اليه بجانبا مثلا فليس
 هناك الاجز في حقيق واحد وهو ذات زيد لكنه اعتبر جهة تارة انما
 بالضاحك واخرى انصافه بالكتابة وبذلك لم يتعد للجزئي فقد احيقبا
 ولم يتغير بتغير احيقبا بل هناك فقد دو تغاير بحسب الاعتبار
 والظاهر في الجزئين المتغايرين تغاير حقيقيا كما هو المشار من العبارة
 التي جرت في واحد لاعتبارات متعددة ولو تعدد عند جرت واحد بحسب

للجهاث والاعتبارات جنسيات متعددة لنزاع ان يكون للجنس الحقيقي
 كلياً فاننا اذا اشتأنا الى زيد بهذا الجانب وهذا الطويل وهذا القامع
 هناك على ذلك التقدير جنسيات متعددة تصدق لكل واحد منها على
 ما عداه من جنسيات المتكررة فلا يكون مانعاً من فرض اشتراك بين كثيرين
 فيكون كلياً قطعاً وامثال هذه الاسئلة تحقيقات يتعظم بها عند العلماء
 ويقتضيهما عند الخاصة بقوذاً بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا
 والله ان بعض الانسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الانسان ناطقاً
 اورد عليه ان صدق بعض الانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض
 الانسان ناطق كحسيان من ان السالبة للعدولة المحرول اعتمدت لكون
 المحصلة المحرولة الا ترى ان صدق ذلك ليس زيد بلا كاتب لا يستلزم صدق
 ذلك زيد كاتب لكون ان يكون زيد معدوماً فلا يكون كاتباً وهو كالتا
 والترقي ذلك ان الاعجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبت
 مفهوم وجوده لا يصدق الشيء يستلزم وجود ذلك الشيء وهو الموضوع
 ضلالت السلب فان قلت اذا كان الموضوع موجوداً فالسالبة للعدولة
 المحرول والموجبة المحصلة متلازمان كحسيان ولما في فيما نحن فيه كذلك
 فان الانسان صادق على المرجعيات المحققة كالفرض وغيره قلت ذلك
 لا يجوز بك قطعاً ان ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في قبض المتساويين

مطلقاً فاذا لم يصدق نقيضها على شيء اصلاً لمناك لا يتم البرهان قطعاً
 كنقيض الشيء والممكن فان الشيء والممكن لما يجب صدقها على مفهوم
 نفس الامر مشع صدق الاشياء والله ممكن على مفهوم من المفهومات
 فاذا قلت لو لم يصدق كل شيء لا يمكن يصدق بعض الاشياء ليس بلا
 فيكون بعض الاشياء ليس بلا يمكن فيكون بعض الاشياء يمكن ان يقع المنع المذكور
 فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللا يمكن فاذا لم يصدق احدهما
 على شيء يجب ان يصدق عليه الآخر والا ترفع النقيضات معاً وهو مح
 بدحجية فان اورد عليه المنع كان مكاررة غير صريحة قلت هذا ان المفهوم
 متناقضان اذا اعتبرنا في أنفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما
 على شيء واحداً اعني صدقهما على شيء حصل هناك قضيتان موجبتان
 معدولة والآخر محصلة كقولك زيد ممكن وزيد لا يمكن ولا تناقض
 بينهما لان نقيض صدق الممكن على شيء سلب صدق قد عليه وصدق سلبه
 عليه ولا شك ان المتساويين اعتبر صدقهما على شيء ان مرجع المتساويين
 موجبتين كليتين واطران القضا يا اعتبار الصدق فيها على ذات الموضوع فاذا
 قلت كل انسان ناطق فقد اعتبر صدقها على اذادها وكذلك اذا قلت
 كل انسان لا ناطق فقد اعتبر صدق في الا ناطق على ذات الانسان فاذا
 اخذت نقيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق في الا ناطق عليه وهو

معنى قولنا بعض الاشياء ليس بلا ناطق لا صدق في الناطق عليه لان الناطق
 نقض للناطق في حال الاخر ومن غير اعتبار الصدق في شيء لاني حاله ^{عشرون}
 صدق عليه فقد اشبه عليه نقضه باعتبار الصدق في نقضه باعتبار
 فوضعت احدهما مكان الآخر فالمنع متجه بلا محاربة والمخلص ان يقال اننا
 ناطق نقضين المتساويين باعتبار الصدق في شيء فيكون نقضا هاتين ^{الشيئين}
 هكذا قل ما ليس باشياء هو ليس بناطق وكلها ليس بناطق هو ليس باشياء
 فيحصل نقبتان موجبتان سالبان الطرفين والموجبة السالبة الطرفين
 ولا يتحقق وجود الموضوع في كلا في المذهبين وقد حقق معنى ذلك في
 موضعهم ولنا ايضا ان نقض البحث با اذ لم يكن المتساويان شاملين ^{لجميع}
 الاشياء اذهنا وغاربا فان نقضا هاج بعيد فان على وجود امنا خارجا
 ذهني فيهم البرهان بلا اشتبا وقال يلزم تخفيض التواعد لانا نقول ^{تبعها}
 انما هو محجب للقاصد وليس لنا زيادة عرض في معرفة احوال نقا بين الامور
 العامة اذ ليس في العلوم الملكية قضية موضوعها او محمولها نقض الامور ^{قضية}
 الشاملة لجميع الاشياء وهذا لعن الله لتلك العلوم فلا يثبت احد اجماعا ^{قواعده}
 بل اعتبارها بوجوب اختلاف في حصا النسب كامة في المتباينين وفي مساوي
 نقضين المتساويين كما ذكرنا انفا وفي كون نقض الاخص اعظم من نقض الوهم
 الى غير ذلك واصلاح هذا الاختلال يوجب تعلقات بعيدة ^{امنا الاول}

فلان لو لم يصدق نقضين الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاخص
 لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقض الاخص ^{يرد}
 الاعتراض المورود على نقض المتساويين كما اشترنا الجيد فاذا قلت لو لم
 يصدق في كل شيء لا انسان يصدق في بعض الاشياء ليس بلا انسان فيلزم
 صدق في بعض الاشياء اننا المتخذ ان يقال السالبة للمعدولة المحمول اعظم
 من الموجبة للمحصلة المحمول فلا يستلزم كامة وان تمسكت بان الانسان
 مثلا نقض الانسان فاذا لم يصدق احدهما على شيء صدق عليه
 الآخر والا رققع النقضان رتبة ما عرفت من ان نقض مفهوم في نفسه
 مغاير لنقضه باعتبار صدقه والمخلص ما عرفت ما مل فصدق
 الاخص على كل انعم بعكس النقض الخ يعني على طريقة القدماء
 وهي ان يجعل نقض المحمول موضوعا ونقض الموضوع محمولا فان الموجبة
 الكلية تنعكس كقضايا هذه الطريقة واشكال للمذكور متوجه عليه
 ايضا فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصدق ^{عكسها}
 موجبة لأكلية ولا حيزية لعدم الموضوع فيه ودفعه ملخص فان قلت
 عكس النقض في هذه الطريقة مما لم يقبل المعادة بحاسبات فكيف يتكبر
 على اثبات ما ادعاه وايضا استدلال به بيان ما لم يبين بعد اجراء
 الشارح نقل الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكف ايضا بعكس النقض

في استدلال بل استدلال باحتمال المتكلم به عند المصنف ايضا فلو كان
 هذا بيان بما لم يبين بعد فوايه ان العكس المذكور قريب من الطبع بكيفية
 ادنى فتدبر لتأمل الحجة اجيب بان المدعى كونه نقيض الأعم مطلقا
 اخضع مطلقا من نقيض الاخص مطلقا وما جعله من الدليل وهو تفسير
 وتعاريف المدعى لا عينه ولا جزمه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت المدعى
 ثبوت الحدود وما بعده استدلال بثبوت الحد ولا يحفظ عليك ان
 المقصود تفصيل المدعى الى خبرين ليستدل على واحد منهما بمادة
 في الاولى ان يجعل تفسيرا لوقال ان يصدق نقيض الاخص على كل ما
 يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس في الكلام تأمل لجعل التفسيرية
 من الدليل صريحة وانما قيد التباين بالحق لا حاصلاته في ان
 التباين ولم يقيد بالحق لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض امرين
 بينهما جزم من وجه ثبوت المدعى وهو ان ليس بين دينك النقيضين عموما
 اصلا لا مطلقا ولا عكس من وجه لاحتمال ان يكون ذلك التباين اتفاقا
 بينهما متباينين بآراء وان يجامع العزم من وجه لان احد ودييه
 في دفع الاستحالة للحج فان المدعى انتفاء لزوم العزم وثبوت العزم
 في محل واحد لا يتناقض انتفاء اللزوم والحجوان لان لا يثبت العزم في محل آخر
 فلا يكون العزم لازما للنقيضين المذكورين مطلقا او نفى للحج

ان دعوى شبهة العزم بين نقيضيهما دعوى موجبة كلية فاذا اورد هناك
 السلب كان ردعا لا يجاب اليه فيكون سالبية جزئية وصدقا لا يتناقض
 صدق الموجبة للجزئية فاعلم ان النسبة بينهما المتباينة للجزئية للحج
 لا يقال يلزم من ذلك ان لا يخصص السلب بين التباينات في الأربع لانا
 نقول المتباينة للجزئية متفردة في المتباينة الكلية والعزم من وجه فاذا
 قيل النسبة فالحج المتباينة بحجرتي كان حاصله ان النسبة لبعض الضم
 متباينة كلية وفي بعض اخرى صرح من وجه لم يوجب كليتان بل
 نسبة خارجية عن الأربع فلان قيد فقط الى قوله لا طائل من تحت الحج
 اجيب عنه بان معنى كلام المصنف ان احد المتباينين يصدق مع نقيض
 الآخر فقط اي لا يصدق مع عين الآخر فتدبر في احد المتباينين مع نقيض
 الآخر ظهر صدق احد النقيضين بدون النقيض الآخر وبعدهم صدق احد
 المتباينين مع عين الآخر ظهر صدق نقيضه مع عين الآخر فجميع كلام
 المصنف ظهر صدق كل من نقيض المتباينين بدون الآخر فتدبر فقط لا بد
 منه وليس معناه ان المتباين الآخر لا يصدق مع نقيض الأول والا لكان
 فاسدا لا صالحا عن الفائدة فقط ولا يحفظ عليك ان هذا الوجه وان
 كان دقيقا معصيا لاطم ان حاصله ان قيد فقط منطوقا الى ما تقدم
 يصدق معنى صدق كل من المتباينين مع نقيض الآخر لانا ان ترك لفظة

كل مع كونه مقيدا للمعنى المقصود افادة ظاهرة من غير حاجة الى هذا
 القيد المخرج الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر فكيف
 ظاهر لكن للكل مع متعلقين بالمعيار دون المعنى وانت تعلم ان
 الدعوى ينشأ بجهد المقدمة القابلة للخطا اجيب من ذلك بان
 معنى قولهم نقضنا المتباينين متباينان متباينان ان النسبة بين
 هذين النقيضين هي التباين لكن في جهتين اعم خصوصية كل واحد من
 فرديه اعني التباين الخ والعموم من وجهه ان لو كان التباين لكن في
 بينهما في جميع الصور في ضمن احدى الخصوصيتين كالتباين بين الخيل مثلا
 لما كانت النسبة بينهما هي تلك للخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين الفرس
 والاشنان وبين اللسان والاشيض هو التباين لكن في مع ثبوت هذا
 قطعاً بل يقال ان النسبة بين الاقلين هي التباين بين الخيل وبين النخيل وهي
 العموم من وجهه فيعلم من ذلك ثبوت التباين لكن في الموضوعين و
 لا شك ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان تبين ان نقض المتباينين قد
 لا يقصا دقان اصلا وقد يقصا دقان فلا يكون التباين لكن في بينهما
 مقيدا بخصوص التباين الخ في جميع الصور ولا بخصوص العموم من وجهه
 في جميعها بل ينشأ في بعضها في ضمن للتباينة الكلية وفي بعضها في ضمن
 العموم من وجهه فالنسبة بين نقض المتباينين هي التباين لكن في جهتين

عن خصوصية كل واحد من فردية وهو المطلق وهذا الكلام لا شبهة
 فيه وقيل ان المعنى يتبين ان نقض الآخرين اللذين بينهما عموم من وجه قد
 يتباينان في بعض الصور متبايناً كلياً وتظاهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه
 كالاخيوان واللا ابيض فاذا ضم ذلك الى ما ذكره نقض المتباينين
 من صدق عين كل واحد منهما مع نقض الآخر فانه جازيها ايضا ظهر
 ان النسبة بينهما المتباينين لكن في جهتين اعم خصوصية كل من فرديه او لعموم
 نقى او لا يكون النسبة بينهما هي العموم من وجهه لان الوهم يتباينان الى
 ان النسبة بين النقيضين هي العموم من وجهه ايضا فبالف في نقضه حيث
 ضم اليه في العموم مطلقاً ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لانها تعلم
 ما ذكره في نقض المتباينين بعينه لان نقضيهما ان لم يصدق اطلاقاً
 على شيء كنقض الاعم وعين الاخص كان بينهما صابئة كلية وان صدقاً
 كان بينهما عموم من وجه ضرورة صدق كل واحد من العينين مع نقض
 الآخر وايضا ما كان فلا يلزم ان المعنى اهل النسبة بينهما وهو بعد ديباً
 وبان انه الخيل للخيول ولو بان انه الخيل الاضافي فان قلت المتباين
 مما ذكره ان الخيل ايضا معنيان مختلفتان احداهما حقيقة والاخر اضافي
 قياس لكن في وجهه حيث لان الامتياز بين معني الخيل ويكون احدهما
 حقيقياً والاخر اضافياً اعم كشون على ما بينه واما الخيل فليس بظن

معناهما تارة كان معناه المتقدم الذي سماه ههنا كليا حقيقيا
هو الصالح لغرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه امر شئ لا يعقل
لشئ الذي القياس الى كثيرين فان اراد بالكل الاضافي هذا المعنى فليس
الكل ان معنيين وان اراد به معنى اخر فلم لم يبينه قلت اراد به معنى
اخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شئ معناه انه الذي يندرج تحته
شئ اخر ولا ينفذ بالاندراج ما يكون مجزئ العرض حتى يرجع الى المعنى الاول
بعينه بل ما يكون محجب نفس الامر فالكل للقياس ما يصلح وان يندرج تحته
شئ اخر محجب فزمن العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر او لا
فالكل الاضافي ما اندرج تحته شئ اخر في نفس الامر فيكون احقق من الكل
للحقيقة قطعا بدرجتين الاولى ان الكل للقياس قد لا يمكن ان يندرج تحته
كل في الكليات العرضية ولا يتصور ذلك في الكل الاضافي الثاني في ان الكل
للحقيقة ربما امكن ان يندرج تحته ولم يندرج بالفعل لانهما ولا حاصلا
ولا يند في الكل الاضافي من اندراج بالفعل وانما يخص هذا المعنى بالاضافة
لان الاضافة فيه انظر من الاضافات في المعنى الاول ويبقى الاول بالحقيقة لكونه
مقابلة للجزئ للقياس على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يتأ
في كونها اضافية وان كان تفقها موقفا على تعقل الغير كما ان تعقل
العدم من فرض الاشتراك بين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس

اضافيا لان تحفظه يتوقف على تحقق الغير وحيث يكون تسوية بالحقيقة
ظاهرة وعلى هذا فليكن في الاضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا
جزئ الاضافي ما امكن ان يندرج شئ تحته ويكون ايضا احص من الكل
للحقيقة لكن بدرجة واحدة ولا يصح ان يقال جزئ الاضافي ما امكن فرض
اندرج تحته شئ اخر حتى يلزم ان الكل الاضافي ما امكن فرض اندراج
شئ اخر تحته فربما يرجع الى المعنى للقياس كما سماه وانما لم يفتح تفسيره في الاضافي
بما ذكرنا لانه يقال ان فرض انه جزئ اضافي فلا انسان مع امكان فرض
الاندراج فحاصل ليضعه لانه انما للكل ان الكل ايضا له مفهوم واحد حقيقي
يقابل مفهوم الجزئ للحقيقة تقابل العدم والمملكة وليس في ذلك تفقد على
الغير مسئلة ما لكون اضافيا كما مر في الجزئ للحقيقة بعينه على ما عرفت
وانما فيها اضافي يقابل جزئ الاضافي تقابل التضاد وانما لبيان
الكلين في النسبة عكس ما بين الجزئين فاحصل الاضافي احص من الحقيقة كما
مر والجزئ الاضافي اعم من الحقيقة كما سنبينه فوالله في الجزئ الاضافي
نظرا لانه ان الجزئ الاضافي والكل الاضافي متضادان لان معنى الجزئ في
الاضافي الخاص في معنى الكل الاضافي العلم اقول وذلك لما عرفت من ان
معنى الجزئ في الاضافي هو المندرج تحت غيره وهذا هو معنى كل بعينه
ومعنى الكل الاضافي هو المندرج تحته شئ اخر وهذا هو المعنى العام

فالمفاد والجزئي الإضافي بمعنى واحد وكذلك المفاد والجزئي الإضافي
بمعنى واحد ولا شك أن المفاد والعام متضايقان مشهوران كما طاب
والأمر وإن كان المفاد والعموم متضايقان حقيقة كان لا يوجب والبينة
والمضاد بيان لا يقتضي أنهما متضادان بل يجوز أن يكونا أحدهما في تعريف
الأخر والله كان تعقلا قبل تعقل غيره وروى أن تعقل المعرف واجباته
مقدم على تعقل المعرف فان قلت المذكور في تعريف الجزئي الإضافي
وهو الأعم والعام الذي هو بمعنى الكل الإضافي حتى يلزم ذكر أحد
المتضادين في تعريف الآخر قلت تعقل الأعم يتوقف على تعقل الآخر
الذي هو المتضاد مع أن المقصود بالاعم والأخص ههنا هو المفاد
والمفاد لا معنى التفضيل والتميز بأداة في العموم والمفاد لكن على هذا
يلزم تعريف الجزئي الإضافي بالمفاد الذي هو معناه فيلزم تعريف
الشيء بنفسه ومضاده معا وعلى الأول يلزم تعريفه بالاختصاص
يتوقف تعقله على تعقل المفاد فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته
وبما يتوقف على معرفته ههنا بقرينة الخلل في التعريف من جميع الجهات
تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف على معرفته والمفاد في تعريفه بمضاده
أو بما يتوقف على معرفته مضاده وذلك أن للخلل الأولين من
الثاني فالأول أن لا يقتصر على الثاني وحده وأيضا يلزم أن لا يكون

تعريفه بالأخص من شيء كما ذكره حتى لا يشك في الخلل الأول قطعاً هذا
وقد قيل في جواب النظر أن المفاد ذكر المتضادين معا مني الاختصاص
الأعم في تعريف شيء واحد وهو الجزئي الإضافي ولا يوجب ذلك
وليس شيء من هذا القابل بل إن سلم أن معنى الجزئي الإضافي هو المفاد
وأن معنى الكل الإضافي هو المفاد كما ذكره الشارح فالنظر لا يرد مع زيادة
كما عرفت وإن لم يلزم فللمفاد هو ذلك لا ما ذكره وفهم من قال لم
يرد المفاد بذكر تعريف الجزئي الإضافي بل أراد ذكر حكم من أحكامه يمكن
أن يشتبه له منه تعريفه وحيد يندفع الإشكالان معا الله أن المقام يدل
على قصد التعريف ظاهراً وهذا منقوض بطلب الوجود بل لا بد من
المقصود المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما هو واجب عن هذا
النقض بأن مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذي هو كما صرح به وليس
من شأن الوجود المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل في
الذي من حيث يتوقف بالجزئية بل لا يعقل الوجود كلية مخففة في شخص
وربما أن معنى الجزئي ما كان بحيث لو حصل في الذهن لم يمتنع وهذا معنى
من لم يفهمه أمّا أن يمنع له أن لم يريد به كونه مفقوداً بالفعل
وذلك لا يتوقف على الموصول بالفعل في الذهن ولا على إمكان حصوله
فالجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وأيضا الممتنع

في الذهن هو كنهه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص يرضى له بل في ذاته
 يتسع ان يكون كلياً لا قد ظهر ما ذكره النسبة بين الجنين وبما ذكر
 النسبة بين الخليين واما النسبة بين الجنين للحيثية وبين كل واحد من
 الخليين فالماضية الخلية واما النسبة بين الجنين في الاضافي وبين كل واحد
 منهما فالعوم من وجه لصدق الجنين في الاضافي على الجنين في الحقيقة بدنيا
 وصدقها بدونه في المفهومات الشاملة وتساويها في الكليات
 المتوسط لان نوعية انما هي بالنظر الى حقيقة الواحدة
 نوعية هذا النوع ونسبة واحدة بينه وبين افراده فليس يمتنع فيها
 التحقيقة افراده ومنشأها اتحاد حقيقة في تلك الافراد فذلك لا يمتنع
 بالحقيقة واما النوع الاخر اعني الاضافي فلا بد في نوعيه من الاندراج
 مع النوع اخر تحت جنس فيكون مضاهياً لرويان ذلك ان الجنس لما كان
 تام الماهية المشتركة بين الماهيتين المختلفتين في الحقيقة ومقتضى عليها
 في جواب ما هو فلا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين المندرجتين
 تحتها موصوفة بان يقال عليها في غيرها الجنس في جواب ما هو
 الصفة ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه كما ان حقيقة
 الجنس ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحتها من الماهيات الخلية

انواع له فالجنس والنوع المندرج تحتها يقان كالاب والابن
 لان جنس الخليات لا يتم حدودها بدون ذكره اشارة الى ما سبق
 من ان المذكور في تعريفات الخليات حدود وسجية لها لا رسوم كما
 لوهم بعضهم واذا كانت حدودا تامة كما هو الظاهر فلا بد من ذكر الجنس اعني
 الخليين وهذا رعاية لطريقة العوم في تعريفات الخليات واذا اعتبر الخليين في حقيقة
 النوع الاضافي كان فيه اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحتها من افراد
 لكونه كلياً والاخر بالقياس الى الجنس الذي هو فرقاً بينه وبين النوع الحقيقة
 فيه اضافة واحدة بالقياس الى ما تحتها فقط كما عرفت فان الجنس لا يقال
 عليها وعلى غيرهما في جواب ما هو نوع الجنس كالمليون مثلاً وان مقوله
 وصورة على الفصل كالتماثل وتماثلها كالتضامك وعلى القول العام كالمشاي
 لكن لا في جواب ما هو اذ ليس للمليون تمام المشترك ولا ذاتاً لهذه الثلاثة
 فكل واحد منها وان كان ماهية كلية يقال عليها وعلى غيرها الجنس لكن
 لا في جواب ما هو فخرج عن حد النوع الاضافي بهذا القيد وهو النوع
 المقيد بالشخص الى ان الشخص هو المقيد بما يمنع من وقوع الشك
 في نفس زيد مثلاً الماهية الانسانية وامر له بصدور زيد ما نفعنا
 ووقع الشك فيه وذلك الامر يسمى شخصاً وقيداً يكون حمل العلى
 عليه بواسطة حمل الساقل عليه وذلك لأن للمليون مالم يصير انساناً

النوع

واقعا في المراتب نظرا الى ان الأفراد باعتبار عدم الترتيب فيه
ملاحظة الترتيب عددا كما ان في غيره ملاحظة الترتيب وجودا
ان قلنا ان للوجود جنس هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان العقول
المتفكر متفكره وثانيهما ان للوجود جنس لها وكذلك الاجناس قد
يترتب متصاعدة اشار بلفظ قد الى ان الترتيب في الاجناس مما
لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا فكلما يكون نوع اضافي لا يقع في قدره
فحينئذ فيكون نوعا معززا غير واقع في سلسلة الترتيب كذلك يكون
جنس لا جنس في نفسه ولا تحته فيكون جنسا معززا ليس واقعا غير واقع
في سلسلة الترتيب بشكل هذا ينبغي ان لا يبعد من المراتب ويجعل المراتب
مختصة في ذلك كما فعل بعضهم الا انهم تسامحوا بعدوه من المراتب نظرا
الى ما ذكرنا من ان اعتبار افراده يخرج الى ملاحظة الترتيب عددا
واقعا قال في الانواع متنازلة وفي الاجناس متصاعدة لان ترتيب
الانواع هو ان يكون هناك نوع نوع ونوع نوع ونوع ولا شك ان نوع
النوع يكون تحته لان نوعه الثبني بالقياس الى ما فوقه فالشيء انما يكون
نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل
التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس هو ان يثبت هناك جنس وجنس
جنس وجنس جنس جنس ولا شك ان جنس للجنس يكون فوقه لان جنسه

الشيء بالقياس الى ما تحته فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان فوق
ذلك للجنس وعلى هكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل من عام الى خاص
الى عام ثم اعلم ان النوع المسا فلان مراتب انواع يباين جميع مراتب
الاجناس فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا فيتحيل ان يكون جنسا فان للجنس
العالى يباين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون نوع جنس فيتحيل ان يكون
نوعا وبين كل واحد من النوع العالى والمتوسط وبين كل واحد من الجنس
المتوسط والتا فلنوع من وجهه وعليك باستخراج الأمثلة لا يقال
تدبرفت ان التمثيل الاول منه على اتفاق العقول في الحقيقة ويكون
للوجود جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة ويكون للوجود
ليس جنسا لها فيتحيل صحتهما معا والبرهان ان المن من التمثيل هو التقييم
فان طابق الواقع فذاك والا لم يضره ان يكفى الفرد خصوصيات ما لم
يوجد له مثال في الوجود وظاهرا لما شبه على ان للنوع معين محال
ان للمساواة يبين ان النسبة بين المعينين هي العهرم من وجهه لكن لما كان
القد ما نوهما ان الاضافي اعتم مطلقا واولا فلهم في صورة ذلك
اعتم من فلهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العهرم من وجهه فلهما ثلثة
اشياء احدها بيان ان النسبة بينهما هي العهرم من وهذا هو المن الاصل
وثانيهما وده فلهم صريحا وذلك للافتقار بهذا الرد والها لغته حتى

و يذهبون من قولهم صحيح ولو اكتفى ببيان ان النسبة بينهما هي العوم من وجه
 كان يذهب من ذلك رد قولهم ولكن حينئذ لا صحتها وانما لها رد قولهم
 في صورة دعوى اعم من قولهم وذلك اعم زعموا ان الاضاح في اعم مطلقا
 ورد هذا القول هو ان يقال ليس الاضاح في اعم مطلقا لوجود للضيق يدونه
 كما في المقايين البسيطة والمعم رد ما هو اعم من قولهم وهو ان النسبة بينهما
 العوم مطلقا فقال ليس بينهما عوم خصوص مطلقا واذا بطل ما هو اعم
 من قولهم بطل قولهم لان الاضاح لازم للاضاح وبطلان الاضاح مستلزم
 لبطلان المعوم وانما اختار رد قولهم هذه الطريقة مباينة في الرد
 كانه قال ليس بينهن اعم من الاضاح فضلا عن ان يكون الاضاح في اعم
 قولهم فتولد ذلك ان مذهب القدماء وقوله اعم صفة كدعوى
 ان تلك الدعوى التي اعم من مذهبهم وقوله هي ان تلك الصورة بالذ
 التي هي اعم ان ليس اى هذا للنفى لا انه رد ذلك الدعوى لا عينها
 كما في المقايين البسيطة يعني ان لفظ البسيطة التي هي تمام ماهية اقر
 كالقول والنفس هذا انما يقع اذا لم يكن للوجود جنسا لها حتى يتبين
 كونها بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون كل منهما تمام ماهية اقر حتى
 يكون نوعا حقيقيا غير متدرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد
 في كل المقامين في يكون للوجود جنسا لها تحت بكونها تحت الاقر في الحقيقة

والوحدة والنقطة هذا ايضا انما يقع اذا كان كل منهما تمام ماهية
 اذا دها ولم يتدرج تحت جنس اصلا فلهذا ينشأ في المقامين اعم
 القول في جواب ما هو يعني اذا سئل عن ماهية ما هو يجب بالعلم
 قال عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب عنها بما يدل عليها نعمنا فلا يقال
 المختص في جواب ما يدل عليه الا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكاتب مثله
 في جواب ما يدل عليه ذلك الا احتياط في الجواب عن السؤال بما هو اذ رجا
 انتقل الذهن من الدال بالتحقق على التامهية الى الجواب الآخر من مفهوم
 ذلك الدال فيقول ذلك المقصود وكذا رجا انتقل الذهن من التامهية
 بالتزام عليها الى الاضاح فيقول ذلك المقصود ولا يعتمد في
 فهم الحق على القرينة لجواز حفاضا على السامع وهذا القدر كاف في بيان
 يكون باعنا على الاصطلاح على ان لا يدل كماله ماهية في جواب ما هو الا
 بلقلا دال عليها مطابقة وامّا جاب المقول في جواب ما هو وذلك انما
 يتصور اذا كانت الماهية المسؤل عنها مركبة فيجوز ان يدل عليه
 مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه نعمنا ان لا يحد في ذلك جميع
 الاضاح المقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الاشتغال
 من ذلك الدال على الجواب بالتزام الى الاضاح ولا يعتمد على القرينة
 لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كالا وجه او ان

التي هي معتبرة من اوان الاكثر ام هي كلاً وجنأ ههنا في جوابها
واما في التعريفات فقد قيل ان الاكثر ام هي ههنا ايضا كما في جواب
ما هو وذلك ايضا احبها طائفتها والاولى جوازها فيها مع ظهور القرينة
المعينة للقول وانما سمي واقعا تخصيص الواقع في الطرفين بلج
المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بلج المدلول عليه
تضمنا اصطلاح والمناسبة في التسمية صريحة فان الواقع انبأ بالمدلول
مطابقة والداخل انبأ بالمدلول تضمنا وان كان لكل منهما ما سبق
كل الجانين فانه مقسم الى قسمين قسم له قد يتوهم ان القاطن
مثلا يتم للكيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق ان القسم
له يميز انه يحصل قسم له لا يحصل قسمين له فان غير الناطق قسم من
الكيوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم منه
من انضمام النطق اليه فاذا قسم للكيوان الى هذين القسمين كان ههنا
املن مقسمين لكل واحد منهما يحصل قسم واحد له وكان من
قال ان الناطق يقسم للكيوان الى قسمين نظر الى ان للكيوان اذا قسم
الى الناطق وجودا او عدمه حصل له قسمان ان من عند المفرد ومن
الانواع والجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك والمتوسطات
سواء كانت انواعا او اجناسا لم يذكر النوع العالي فانه واجبه

في الجنس المتوسط والجنس السافل لا تد راجعه في النوع المتوسط
وكل فصل يقوم النوع العالي او الجنس اراد بالعالى ههنا القوم
وبالسافل الغنى لا حاصرين ان العالي ما هو فوق الجميع والسافل
هو ما تحب الجميع قوله لا قد ثبت ان جميع مقومات العا مقومة
للسافل وذلك لان العالي لما كان مقوما لسا فل كان جميع مقوماته
فصولا كانت او اجناسا مقوماتا للسافل قطعاً فلو كان جميع
مقومات السافل اجميع الفصول المقومة له لكان المقام فيها
فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي بلون
ان يكون في السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينه وبين العالي
وقد ضاع امر آخر به يمتاز عن العالي فقلت ليس في السافل ذلك
ماهية العالي الا الفصول المقومة لسا فل فلو فرضت كانت مشتركة
بينهما اتخذ السافل والعالي ماهية مشتركة ليس في الانسان ولا في غيره
الا فصول مقومة للانسان ومقومة للغير هي قابل الابعاد والتام
وللمسائل المتفرقة بالارادة والناطق وكذا ليس في الانسان ولا في
الافصول مستقومة له مقسم الجسم هي الثلاثة الاخيرة وليس فيه
ايضا ولا للجسم التام الفصول مقومة لهما الاخير ان وليس فيه
ايضا ولا للكيوان الا فضل واحد وهو الناطق فانه اذا قرب الاجناس

كان الذي تحت القيس الاعلى كيا منه ومن فصل وهكذا فلا يميز
 السائل من الذي فرقته الا بما هو فصل معقود له فاذا فرق كونه مفترقا
 لم يبق بينهما فرق اصلا والقول الشارح وهو المعنى ان ما يكون
 تصويره بطريق النظر موصلا الى تصور الشيء او امتيانه وهذا القيد
 يفهم اعتباره مما تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى فلا سائر
 وكيف لا يكون معتبرا والمعنى من الفن بيان طرق اكتساب التصورات
 والتصديقات وضع هذا القيد لا يتحقق بان تصور المعنى مستلزم
 ايضا معنى فيه فيقتض حذ المعنى به وبان تصور الماهيات يستلزم
 تصور لوانها البينة للمعتبرة في دلالة الالتزام ان ليس شيء من هذين
 الالتزامين بطريق النظر والاكتساب وليس المراد بتصور الشيء
 قد يتبين ان تصور الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون
 بالكتبة كما في اللغة التام وقد يكون بغيره بالكتبة كما في اللغة الغير التام وطا
 تصور المعنى الكاس فان كان هذا تاما فلا بد ان يكون بالكتبة كما
 تصور الماهية بالكتبة لا يحصل الا من تصور جميع اجزاء بالكتبة لا يحصل
 الا من تصور جميع اجزاء الى بالكتبة وان كان غير ذلك التام فما ان يكون
 بالكتبة ومنهم من يفرق ان اللغة التام قد يحصل بغير تقولات الاجزاء
 بالكتبة فانه يكفي فيه تصور الاجزاء مفضلة اما بالكتبة او بغيره وليس

بشي فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكتبة لم يكن الماهية
 معلومة بالكتبة قطعا والالتزام الاعم من الشيء او الاخص منه هو
 اعلم ان المتأخرين اعتبروا في المعرفة ان يكون موصلا الى كنه ^{المعنى}
 او يكون متبعا للمعنى من جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ^{لله}
 حكوا بان الاعم والاخص لا يصلح ان للشيء اصلا والردوب ان ^{للمعنى}
 في المعنى كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكتبة او بوجه ماسوا وكان
 مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ماعداه او عن بعض ماعداه ان لا يمكن
 ان يكون الشيء متصورا مع عدم الامتياز من بعض ماعداه واما الثاني
 عن الهم فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشيء بالكتبة كسبيا محضا
 الى معرفة كنهه تصور بوجه ماسوا كان مع امتيانه عن جميع
 ماعداه او عن بعضه يكون كسبيا فتصور بوجه اعم اما او اخص اذا
 كان كسبيا لا يكتب الا بالاعم او الاخص لهما يصلحان للتعريف في اللغة
 او امتيانه عن جميع ماعداه قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان
 المتأخرين لما راد تصور الذي يمتان معه المتصور من بعض ماعداه
 في غاية النقصا لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين المعنى والمعنى
 واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف لهما واما المتأخرين فلما
 كان ابعد من الاعم والاخص كان اولى بان لا يفيد تميزا تاما مع ان التام

انه لا يفيد تميزا اصلا وان احتمل لا بعيدا ان يكون تميزا في الجملة والبعيد
 منه اخاد نه تميزا تاما بان تكون بين المتباينين خصوصية يقتضيها
 تنقل من احدهما الى الآخر وقوله ان الى ان احسن لكونه اخف وانه
 اقل وجوب في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام
 هذا هو حق على ان يكون العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا
 بالكونه واما اذا لم يكن ذاتيا او كان ذاتيا ولم يكن للخاص معقولا
 بالكونه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه وايضا شرط
 تحقق الخاص للخاص هذا يجب وجوده في العلم فان كانا محققين
 الخاص في الخارج تحقق العام فيه واما يجب الوجود الذهني فلا اجزاء
 ان يعقل الخاص ولا يعقل العام كما مر انفا فانه اذا صدق قولنا كل
 ماصدق عليه المعنى في صدق عليه المعنى كل ما لم يصدق عليه المعنى
 لم يصدق عليه المعنى وذلك لان الموجبة الكلية الثانية عكس نقض
 الموجبة الكلية الاولى على طريق المتقدمين وبالعكس وذلك فان
 الاولى ايضا عكس نقض الثانية على طريقهم وكل واحدة منهما مستلزمة
 للآخر وقابلة منزلة وبالعكس اثبات اللزوم من الطرفين الا ان ثبت
 الملازمة التي ادعاهما بقوله وهو ملازم للتولية الثانية وهو ان كان
 على الذاتيات وذلك لان ذاتيات كل شيء ما يختصه ويميزه عن جميع

ما عداها

ما عداها فيكون للحد التام بواسطة اشتراكها في الذات المميزة ما عدا عن
 دخول اعتبار الحد ودفعه وكذا للحد الناقص بذكر فيه الذات المميزة
 فيكون ما عدا عن دخول الاعتبار فيه والمن بيان المناسبة بين المعنى
 الاصطلاحي والمعنى اللغوي فلا يرد ان الرسم ايضا فيه منع عن دخول
 الاعتبار فيه فينبغي ان يمتنع هذا واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون
 للحد بمعنى المعنى وكثيرا ما يقع الخطأ بسبب الفطنة من اختلاف الاصطلاح
 واعلم ايضا ان للحددين الموجودين في العقل اطلاق على ذاتياتهما والتميز بينهما
 وبين غيرهما كما نعترا تاما واصلا الى حد التقدير فان التميز يشبه بالتميز
 العام والفضل بالخاصة فلذلك ترى رئيس المقوم يستعصب بتحديد الاشياء
 واما المفاهيم اللغوية والاصطلاحية فاما جعلها سهل فان اللفظ اذا وضع
 في اللغة اطلاقا لمعنوم ركب فيا كان داخل فيه كان ذاتيا له واما
 خارجا عنه كان عرضيا لم يتحدد للمفاهيم في غاية السهولة وحلها
 وموجها ليس جد وادرسوها بحسب الاسم وتحديد للخاصين في غاية
 السهولة وحدودها ورسومها ليس جد وادرسوها بحسب الحقيقة
 لان العرض من التعريف ان اللق منها اما تميز المعنى عما عداها
 والعرض العام لا يدخل له في التميز فلا يصح تعريفه ولا جعله معر في الحد
 العرضي واما الاطلاق عليه بما هو ذاتي له او معرفته بما هو ذاتي له

جميع الذاتيات وبعضها فالعرض العام لم يدخل له في صفة الشئ
بما هو ذاتي له فلا يصلح معر في واجبه ^{مع} في هذا العرض الأخير فسقط
العرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وانا ذكر في باب الخلق
لاستيفاء اقسام الخلق واما للبشر فهو اذا لم يكن له مدخل في التميز لكن
لم يدخل في الاطلاق على الماهية بما هو ذاتي لها فلذلك اعتبر في الفصل
ولخاصته وهما لجنس وهو ان يميز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد
يكون عن بعضه والعرض العام قد يميز التميز الثاني فينبغي ان يعبر في التعريف
وان قللت المعبر هو التميز الاول كما على اشتراط المساواة قلت قد مررت
بالكلام على ذلك الاشتراط في التعريفات على ان اللازم مح أن لا يكون العرض
العام معر فانه ان لا يكون جنسا من المعر ^{نفس} وايضا قد يكون الاطلاق على الشئ
بما هو عرضي له المطلوب وان كان هذا الاطلاق عليه دون الاطلاق عليه
بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوه متفارقة بعضها اكمل من
بعض فالصواب ان المركب من العرض العام ولخاصته رسم ناقص لكنه اقرب
من لخاصته وحدها فان المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه اكمل
من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل ولخاصته حد ناقص وهو
اكمل من العرض العام والفصل واما فقد فلا حاجة الى ضم لخاصته اليه
مؤخر في بان التميز لخاصته صلا اقرب من التميز لخاصته بالافضل

وبعد فانا اريد هذا التميز الاقرب احتيج الى ضم لخاصته الى الفصل
كتميز المركب باليسر يسكون ^{ان} المركب والسكون مرتبة واحدة فنرى
للمركب عرث السكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون جنسا
من عدم للمركب والافان السكون اخص من للمركب لاسا وبالاذا امتنع
تقريب الشيء بما يساويه في المعرفة والحقا لكان امتناع تقريبه بآه
اخص منه اولى وسعى دورا وذلك لظهور الدور فيه واذا اراد
المرتبة على مرتبة واحدة استمر الدور هناك فذلك سمي دورا مضمرا
ومصاد الدور المضمرا كثيرا في الدور المصريح يلزم تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين وفي المضمر بمرتبة واحدة لغرض اسطقس هو اصل المركب
وانما سمي العناصر الاربع اسطوانات لانها اصول المركبات من الجواهر
والنباتات والما دون واعلم ان استعمال الالفاظ المجازية اردت لثبات
الذين منها الى غير المعاني المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك يتوحد
بين الحق وبين ما ليس بهن لكن يحتمل ان يجعل اللفظ على غير الحق فيكون
اراد استعمال الالفاظ الخاصة بذلك يفهم هناك شئ اصلا فالتحليل فيه هو
الاحتياج الى الاستشهاد فيطول المسافة بلا طائل ولما توفرت معرفتها
على معرفة القضايا ^{نفس} كما ان القول الخارج بها دون يتوقف عليها ويجب
تقديرها عليه وهي مباحث الخليلات للبشر ليس مركب المعر منها كذا

للحكمة صباه في تركها وبقوت معرفتها على معرفة تلك المبادئ وهي ثلثا
القضايا وكذلك ثلثها اما المقدمة ففي تعريف القضية واضحا
الاولية اما التعريف فلا بد من تقديمه واما التقسيم الى اولية
فما من تيمم ان يدلك التقسيم يتكشف الشيء زيادة انكشاف ويتبين
به اقسامه الاصلية التي ياربها في القضية المعقولة
يعني ان القضية تطلق تارة على المعقول اما بالاشتراك او بالحقيقة والقياس
الثاني اولى لان القضية المعبرة القضية المعقولة واما المعقولة فاما
اعتبرت لدلالةها على المعقول فتسمت قضية تسمية الدال باسم المدلول
وكذلك لفظ العقول يطلق على المعقول والمعلول فالعقل المعقول بعض
للقضية المعقولة والعقل المعقول بعض القضية المعقولة ثم القضية المعقولة
هو المفهوم العقلي المركب من الحكم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة
اولا وثانها هذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن فتسمى
والعلم بها تصد يقا عند الامام واما عند الاول فالصدق هو
العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة اول وثانها كما عرفت وقد يطلق
الصدق بمعنى المصدق به على القضية لان العلم التصديقي لا يتعلق
بالاجزاء اما جميع اجزاءها او بعضها اما ان تخل القضية لا بد فيها
من الحكم وثمة المحتمل للصدق والكذب والحكم لا بد لمن الحكم عليه

وبه ثلثا ان الحكم عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والحكم الذي به ينطبق
احدهما بالآخر بمنزلة الصورة لها والخلال القضية هو بطلان صورتها
وافضلهاك اجزاءها المادية بعضها من بعض وليس هو الدالة على
النسبة السلبية كانه ليس في موضع النسبة الايجابية التي دل عليها لفظه
هو وجوبها بذل على وضع النسبة السلبية فيكون الجموع رابطة للحكم
به بالحكم عليه بالنسبة السلبية طر دا وعكسا فتعريف
الشرطية غير مطردة لدخول غير المحدود وتعريف الملكية غير متعكس
لخروج بعض المحدود عنه فالاولى ان يحدد في تحديد الخلل
هذا التعريف ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والاولى تركه وحمل المفرد
عليها بعم المفرد بالعقل او بالضرورة كما ذكره ومن انصف من نفسه
عن ان كل جملة يمكن ان يعتبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط بينهما
وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك فالجواب بعض التعريف المذكور
عليه وهو قولنا زيد هو عا لم يضافه زيد ليس بها لم وقولنا
الشمس طالعة يلزمه ان الثمار موجودة فان لخلال القضية الاجزاء
منه تركيها لان المركب انما يتحلل الى اجزائه الموجوده فيه لما عرفت
من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية ثم ان ابطال
الشرطية ليس قضايا لان القضية لا يتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا او

انتماعا وما فيه ذلك لا يرتبط بغير ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة
 وادعت النسبة بين طرفيه لم يتصور بطله بشئ اخر بان يصير محكما
 عليه اوبه في لم يترد القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية ^{اخرى}
 فاذا حدثت ادوات الشرط والمحل ابقى الشمس طالعة والنتيجة ^{موجبة}
 بذلك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان ^{موجبا}
 في الشرطية فلا يكون قضية ما لم يضم اليه الحكم وحيث لا يكون ذلك ^{مخللا}
 فقط بل تحليله الى اجزاءه وضم شئ اخر اليها ومن زعم انه اذا حدثت
 الادوات فقد وجد الحكم في الاطراف فقد اخطأ وكيف يترهم ذلك في مثل
 قوله ان كان زيد حمارا كان ناهقا مع العلم بكونه الطرئين ^{الشرطية} وصديق
 لا يقال الادوات كانت هابطة عن الحكم فاذا زالت عا الحكم فان ذلك
 المانع لا يتكفي في وجود الشيء بل لابد من وجود المقضية ^{الشرطية} والمانع لا يستلزمه
 كما في المثال المذكور وان اردت تفصيلا ينتج به عليك المثال فاسمع
 لما نقول القضية ان لم توجد في شئ من طرفيها نسبة في جملة كقولك
 انسان حيوان وان حدثت فان كان مما لا يقع ان يكون ناهية بان يكون
 نسبة تقيد به فهي ايضا جملة كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت
 كما يقع ان يكون ناهية فاما ان توجد في احد طرفيها فتكون القضية ^{مطلقة} ايجابية
 جملة كقولك زيد اوبه قائم واما ان توجد فيها معا فانها ان تكون ^{مطلقة}

اجزاء لا فيكون ايضا جملة كقولك زيد قائم يناقضه زيد ليس بقائم ^{ايضا}
 ان يكون مطلقة تفصيلا فيكون القضية شرطية كقولك ان كانت الشمس
 طالعة فالنتيجة موجودة فظهر ان الطرف للملزمة اما صرفة بالفعل او ^{بالقوة}
 فان المحتمل على النسبة التقيدية مطلقا او لطيفه اذا كانت مطلقة اجزاء
 مما لا يمكن ان يوضع موضعه صرفة كون ذلك اجماليا وان اطراف الشرطية
 لا يمكن وضع المعشرات في مواضعها اذ لا يمكن ان يتفاد من المفردات
 ملاحظة الحكم عليه وبه والنسبة على التفصيل فان شئت قلت في ضم
 القضية طرفاها اما ان يكونا صريحا بالفعل او بالقوة او فان شئت
 قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مستملا على نسبة تامة مطلقة
 تفصيلا او وكاذا من قال القضية ان لكل من اثنى قضيتين اولاد ان كل
 واحد من طرفيها قضية بالقوة مطلقة تفصيلا فيكون قضية بالقوة
 القريبة من الفعل نفع التقسيم بهذا الوجه واعلم ان الشرطية لا يوجد في شئ
 من طرفيها الحكم بل فرضية هذا في المسئلة ظاهر واما في المفصلة فانها تظهر
 فرض الحكم اذا لوحظ فيها التسلسل اللاحقة لها فان قولك هذا العدد اما زوج
 او فرد في قوة قوله ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا
 لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عداه والمفصلة التي يحكم فيها ^{بشيء}
 قضية او لا صدقها التسلسل الموجبة هي التي يحكم فيها ايضا بالتحقق

قضية تحقق تقنية اخرى فان اكتفى بطلان هذا الاتصال سميت متصلة
مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزمياً سميت متصلة لزمية او بكونه
اتفاقية سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بلب
ذلك الاتصال اما مطلقاً او لزمياً او اتفاقياً والمتصلة الموجبة هي
التي يحكم فيها بالتناقي بين قضيتين اما في التحقق والاتفاقي معا اوفي
احدهما فان اكتفى بمطلق التناقي سميت منفصلة مطلقة وان قيد التناقي
بكونه ذاتياً سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة
اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بلب ذلك التناقي اما
مطلقاً او مقيداً بالتناقي او بالاتفاق وسيرد عليك تفصيل هذه التناقيات
المتصلة والمنفصلة في مباحث الشطيات ومفهومها اصطلاحية
كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب لان مفهوم السالبة
هو القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل او بالضرورة وهذا
كما تصدق على زيد قائم بصدق على زيد ليس بقائم بالاتفاق وكذلك في
مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحاً بل نقول اطلاق الشطية على المتصلة
ايضا بحسب المفهوم الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية
بحسب اللغة في المتصلة ظاهراً وقد يتوهم من قوله ليس اجزاء هذه الاسماء
على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان اجزاءها على المفردات الموجبات بحسب

مفهوم لغة

مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجزاء هذه الاسماء عليها معا ^{اللفظ}
الاصطلاحي قطعاً فانظر في العبارة ان يقال ليس اطلاق هذه الاسماء
على هذه القضايا باحسب مفهوم اللغة واتفاق السوالب فليست بجوهرية
ايها في الاطراف قد يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسماء
على الموجبات او لا تحقق للعنان اللغوية فيها ثم نقلوها منها الى السوالب
فليست بجوهرية للموجبات في الاطراف والفكر انهم نقلوا هذه الاسماء من العنان
اللغوية الى المفردات اصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض
اجزاء هذه المفردات اعني الموجبات فان هذا لا قد ومن المناسبة
كان في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل صريحا واما ذكر الشطية
الشرطية فيها فبالعوض الاقسام الاولى هي السالبة والشرطية واتفاق
ذكر الموجبة السالبة في السالبة فعلى سبيل التبعية لان مفهوم السالبة انما
ينضبط بذكرها وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة ههنا لانها حقيقة ^{مختلفة}
فمن الشرطية فلا يتفضل مفهومها الايجاب واعتبرت المتصلة الايجاب
والسلب لما ذكرنا في السالبة وذكر في المتصلة انهما الحقيقة لتنضبط
واشترى الى الايجاب والسلب في جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام القضية
الى السالبة والشرطية حمص عظيم وانقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة ^{ليس}
كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والسالبة

بين القضيةين لا يمكن ان تكون عيلا احدهما على الآخر بل لابد ان تكون
 هناك نسبة غير الحيلولة بلزيم ان تكون النسبة التي هي غير الحيلولة
 في الاتصال والافتصال لجواز ان تكون بوجه آخر فخذ نسبة استقلالية
 اذ لم توجد في العلوم ومعارف اللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين اطراف
 القضايا وانما قد عيلا الشرطيات لبعابها فان الحيلولة وان كانت
 مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فيكون بسيطة بالقياس اليها
 ان تكون اقل اجزاء منها ولا تغني ان الحيلولة تلج اجزاءها تقع جزء للشرطية
 اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات لا تحكم فيها بل يغني ان الحيلولة اذ كانت
 قضية بالقرينة القريبة من العقل اى على خطة تفصيل اجزائها التي هي
 سوى الحكم بكون جزء منها فمما عيلا بتمامها جزء منها فاستحققت بذلك
 تقديم مباحثها على مباحث الشرطية ويسمى موضوعا هذا يتناول
 المتبدا والفاعل ايضا فان زيد في قال زيد موضوع وقال هو والذات
 محصل معناه زيد قائل او ذوق في الزمان الماضي والمفصل
 ان اجزاء الحيلولة اربعة وهي المحكوم عليه وربه والنسبة بينهما
 ووقوعها اولاد ووقوعها وهذه الاربعة معلومات وادراك
 الثلاثة الاولى منها من قبل التصورات التي من شأنها ان يكتب
 بالقول ثم وادراك الاخير اعني ادراك وقوع النسبة اولاد ووقوعها

هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتب بالحق ويثبت هذا الا
 ادراك حكم ويسمى هذا المدرك بوقوع النسبة اولاد ووقوعها
 حيا ايضا ولذلك قيل لابد في القضية من الحكم فان اللفظ الدال على
 وقوع النسبة دال على النسبة ايضا دلالة واضحة مطردة وان كانت
 التزامية وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وربه يجوز
 النسبة التي هي ترتب الحكم بها المحكوم عليها مقول من حيث انها حاله
 ولأنه لا بد من حالها فلا تكون معية مستقلة بصلح لأن يكون محكوما عليه
 اوبه فاللفظ الدال عليها يكون اداة لكنها قد يكون في قالب اسم
 كقول المثال المذكور وقد يناقش في ذلك بان لفظ هو في زيدا هو
 قائم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه فلا يكون رابطه ويقال الرابطه
 في هذه القضية هي حركة الرفع لانها دالة على الارتباط والاسناد
 وقد يكون في قالب الجملة ككان الناقصة وما يضاف منها وتسمى أيضا
 لدلائها على الزمان بخلاف لفظه هو واخواتها اذ لا دلالة لها على
 الزمان اصلا وقد يوقش ههنا ايضا بان مدلول كان زيد على مدلول
 الرابطه لانه لا كان على الزمان الذي لا مدخل له في الرتبة في الماضي
 الى ان اللغات تختلف في استعمال الرابطه قيل وجه الضبط ان يقال
 ههنا ثلثة اشياء الوجوب والامتناع والجواز فضا بها في ثلثة اشياء

هو مجموع الرابطتين معاً الرابط الزمانية وحدها وغير الزمانية
وحدها وفيه بعد لا يفهم ولغة الهم لا تشمل القضية خالية عنها
نقص ذلك بمثل ففهم زيد دبر است مفهم فان قولهم وضعف قضية
خالية عن الرابطه وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة قبل عليها
لا يشملها اذا حمل القضية على ما هو في نفس الامر واما اذا حملت عليها
هو اصم من القضية يجب نفس الامر وما هو يجب زعم القائل فيشملها
قطعا وانت تعلم ان المتبادر من عبارة المقصود هو القضية في نفس الامر في
التعريفات يجب حملها على معانيها المتبادر منها لان البعض فيصير
هذا كلام ظاهر في التحقيق فيه انك اذا قلت ليس لبعض الميوان شئ
فان اردت بغير السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلبا جريا وان
اردت سلب القضية على معنى انها ليست بتحقيق في نفس الامر كان سلبا
كلية لان سلب الايجاب الجري ينسب سلب الكل فعلى هذا ليس كل محتمل
ان يكون سلبا كلية بان يقصد بغير السلب سلب المحمول عن الموضوع
المذكور وهو كل واحد وان يكون سلبا جريا بان يقصد به سلب القضية
كالحققة كقولنا للميوان جنس والانسان نوع زعم البعض ان
مثل هذه القضايا لا يتم عاصدا لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد
العموم فان الميوان من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان بقيد

موصوف

موصوف بالجنسية ومثلوا القضية الطبيعية موصوف بالانسان حيوانا
ناطقا فزادوا في القضايا باعتبارها سالطين ان تلك القضايا لا يمكن
الطبيعة لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الميوان وحدها وكيف
لا ذلكم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الميوان وهو الطبيعة وحدها
وان كانت ثبوت للجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان المحكوم عليه
بالنطق في قولنا الانسان صانع هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت النطق
لها في نفس الامر باعتبار كونها متجهيد فان القيد المعتبر في ثبوت المحكوم به المحكوم
عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في ذلكم بثبوته وان لوحظ لم يخص
القضية في جنسية ولا ستة لان القيود المعتبرة في حق غير محصورة بعدد فالحق
اختصار القضية في الاقسام الاربعة والتقسيم المذكور في الشرح ليس مما في
المقتضى والطبيعات لا اعتبار لها في ذلك لان الموجودات لا تتأصل
في الافراد والطبيعة انما توجد في ضمنها والمقصود من العلم معرفة احوال
الموجودات فان قلت الشخصية ايضا ليست معتبرة في العلوم اذ لا يبحث فيها
عن الأشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعة فانها ليست
معتبرة في ذاتها ولا في ضمن المحصورات لان ذلكم فيها على الافراد ولا على
الطابع وايضا الشخصية قد تقدم في الكلام فام الكلمة فينتج فيقع كقولنا
للشئ الاول موصوف هذا زيد وبن حيوان فلهذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها

لا ينبغي يقع في كبري الاول كقولنا زيد انسان والاشياء تقع مع انه لا يصدق
 زيد تقع وثانيها دفع لزعم الاختصار هذه القاعدة يمكن تحصيلها
 بان يقال كل الموضوع محمول لكنه صيغ فائدة الاختصار على القاعدة
 اخبار واضح وب كما انهم في قسم التصورات احد ومفهوم التبع والتمسك
 وغيرهما مطلقا من غير اشارة الى طبيعة خاصة لزمية او جسمية كالاشياء
 والمليان وجعلوا هذه المفاهيم الجزئية من خصوصيات الطبائع الكائنة
 اياها باسرها محروما عليها لتكون الاحكام الواردة عليها متناولة
 بجميع طبائع الاشياء فلذلك صار مباحث التصورات في اثنى منطيقه
 للبرانيات وكذلك اخذوا مفاهيمات القضايا وجودها عن المفاهيمات
 واجعلوا عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات ايضا في اثنى منطيقه
 على البرانيات فصار مباحث الفن كلها في اثنى يعرف منها احكام جزئيا
 فليس معناها ان هو مفهوم ت قد تبين فيما سبق ان لفظ كل
 سور يبين كمية الافراد فاذا قيل كل ج علم ان الماد ما صدق عليه
 ج من افراذه لا ج والاشياء لفظ كل زائدة ففائدة انها اذا انزل بها
 معنى الكل فيجوز كل ج اي كل هو ج وهو مستبعد جدا فالذي ان يقال اذا
 قلنا ج ب فلا نفرض به ان مفهوم ج مفهوم ب والله لم يكن هناك
 للمعنى بل بحسب اللفظ ونفرض به ايضا ان مفهوم ج يصدق عليه مفهوم ب

مفهوم ج

وان كانت قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نفرض به ان ما صدق عليه
 ج من الافراد يصدق عليه ب واذا قرن ج باللفظ كل كان المعنى كل ما صدق
 عليه ج من الافراد يصدق عليه ب فان قلت قد عرفت ان كل كل لا يصدق
 وما صدق عليه من الافراد فكل واحد من ج وب مفهوم وما صدق
 عليه في تصور هناك معان اربعة اقل ان مفهوم ج من الافراد ثبت له
 مفهوم ب وهو المراد الثالث ان ما صدق عليه ج هو ما صدق عليه
 ب وهو ايضا باطل لان ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه
 المحمول سواء انحصر ما صدق عليه المحمول في ما صدق عليه للموضوع
 او لم يخف اذا اتخذ ما صدق عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء
 لنفسه فتكون ضروريا فيخصر القضايا في الضرورية فان قلت كل
 نقد برادة الافراد منها معا يبنى ان لا يكون في القضية حمل للمعنى
 لاتخاذ المحمول والموضوع مع في للمنطق ولذلك قال ضرورة ثبوت
 الشيء لنفسه قلت هما وان اتخذ حقيقة لكنها اختلطان من جهة ان
 اعتبر في جانب الموضوع من حيث انها يصدق عليها ج والمحمول من حيث
 انها يصدق عليها ب وهذا المقدار من الاختلاف للكل والافراد كان
 في محله ليجب المعنى واما اعتبار التباين في مفهوم واحد باعتبار ذلك
 عليه باللفظين فغير ملتفت اليه فلذلك قال هناك بدم الحمل وفي

اختصاص القضايا في الضرورية الرابع ان مفهوم ج هو ماصدق عليه
وهو ايضا ليس من القضايا المعترفة لما عرفت من ان الحكم على الافراد في
الطبيعة والمواصلان المعترف في جانب الموضوع هل الافراد في جانب
المجول هو المفهوم هذا في القضايا المعترفة في العالم اذ المقدم منها كما
عرفت اجزاء الاحكام على الذات المتماثل في الوجود باحوالها والذوات
المتماثلة في الافراد والاحوال هي المفاهيم لا يقال هذه
شبه يتصل بها في ابطال الكل يلزم ما ذكرتم من ان لكل الاشياء
مضيدا اذ لا حمل يجب للجنس بل يجب للفظ فقط لا لزج باب
هذا الجواب معارضة لتلك التهمة بقررها ان مدعاكم وهو ترككم
الكل في ذاته مشتمل على جهة الكل اذ قد حمل فيه الخيال على الكل فتكون
مدعاكم مبطلا لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان حقا
لان حقا وباطلا معا وهو مرد الشارح عليه ما عليه هذا الجواب بلية
انما يقع اذا كان مدعى للقسم موحية واما اذا ادعى السالبة فلا يقع
هذا الجواب قطعا بل يجب ان يقال مفهومها ج وب متغايران ولا يقع
بحمل ج على ان مفهوم ج هو عين مفهوم ب ليلزم لهما باعقاد المتغا
يرين بل ينبغي كما تقدم ان ماصدق عليه مفهوم ج من الافراد يصدق عليه
مفهوم ب وصدق الا وهو المتغايرة في المفهوم على ذات واحدة جائز

كصدق الانسان والضاحك والماشي وغير ذلك من المفهوم
المتغايرة على زيد والضم ان يقول فقد حملت مفهوم ب بصورة ج
ما صدق عليه ج فنقول ما صدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوم
ب فلا حمل يجب للجنس او غيره فليلزم للحكم بان احد المتغايرين هو
الاخر وهو يلزم بل نقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدق قد عليه
ايضا لانها ان اتخذت فلا صدق يجب للجنس وان تغاير لم يقع ان يقع
احدها هو الآخر لا تنبيها ولا احبارا فقد تناقضت الشبهة بذلك
للجواب لكن ولا تختم ما دحا لا بتحقيق معنى الصدق والكل فنقول
لا بد في الكل من تغاير طرفيه وهذا لا لم يتصور بينهما حمل اصلا ولا
بد ايضا ان يتخذ وجودا يجب للخارج سواء كان محققا او هو ما كان
المتغايرين في الوجود للخارج المحقق او الموهوم بقبول ان يحمل احدهما على
الاخر فهو بدعي سوار ومن بينهما اتصال اخر او لغيره لغيره لغيره لغيره
ذهنا في الوجود خارجا محققا او هو ما كان محققا في موضوعه
والعنوان قد يكون عين الذات وذلك لان العنوان ككل فاذا نسب
الى ماهية ماصدق عليه من الافراد فلا بد ان يكون احد الاقسام
المتكاملة لان اتصال الطبيعة النوعية بالمجول ليس بالاستقلال
بل بالاتصال فخص من اختصاصه اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص

طبعة

فلا اعتبار للطبيعة النوعية مع الاختصاص كان ذلك بحسب المعنى
تكرارا لانه لما اعتبر ثبوت الجولي لجميع الأشخاص فقد اندرج فيه
ثبوت للطبيعة النوعية لاين انما يلزم اذا يكن للطبيعة النوعية حكم
يقتضيها وذلك صريح اذ لا يلزم من وجودها الذي ضمن اشخاصها
ان يكون لها احكام مخصوصة بها فان الانسان كلية وعامة الى غير
ذلك من الأحوال التي لا تشاركها فيها الأشخاص لانا نقول الكلام في
اعتبار الطبيعة مع الاختصاص في قضية واحدة فلا بد ان يكون للكلم
الذي فيها مشترك بينهما فحينئذ اعني في احكام المشتركة يلزم التكرار لها
وبالفضل عند الشئ قبل انما عدل الشئ عن مذهب الفارابي
مع الامكان الثبوت بالفعل لان الاختصاص على مجرد الامكان محال
للعين واللغة فان الاسود اذا اطلق لم يفهم منه مرقا ولغة شئ لم
بالسواد اذ لا اولاد وان امكن انصافه للتأرجع عن المشاعر
المشاعر هي العقول الدراك جميع شعور يفتح اليهم او كسرها في موضع الشعور
او الله وانما قيد الايراد بامكان يعني اعتبار الحكم امكان وجود
ايراد الموضوع في القضية للقياسه لان الحكم فيها يتناول الايراد للقدرة
في التأرجع ومن حملتها صا لا يكون ممكن الوجود فيه فلا يكون الحكم سواء
ايما بيا او سلبيا صادقا عليه فلا يصدق قضية كلية اصلا بل تصدق في

كل مارة تفرض موجهة جزئية وسالبة جزئية هذا القيد على
امكان وجود الايراد انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان صدق وصفه
على ذات الموضوع بحسب نفس الامر بل يكفي مجرد فرض صدقه او امكان
فرض صدقه عليه كما في صدق الكل على جزئياته حتى اذا وقع اليه موضوعها
لقضية كلية كان متنا ولا يجمع اذ اذ هو ككل بالقياس اليها سواء كان
صدق عليها او لا واما اذا اعتبر امكان صدق العنوان على ذات الموضوع
في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي واعتبر مع الامكان الصدق بالفعل
كما هو مذهب الشئ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الايراد والمقدور
منه فانه الانسان الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الانسان في نفس
الامر فلا يدخل في قولنا كل انسان حيوان وكذا الانسان الحي لا يصدق
عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا لا شئ من الايمان حي
ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وكذا في عقد الحمل هذا بحسب الصيغة
صحيح فان قولك لو وجد كذا راج متصلة وكذا في قولك لو وجد كذا ب متصلة
اخرى واما بحسب المعنى فينبغي ان لا يقصد هناك اتصال قطعا لانه هذه
العبارة تفسير للقضية الكلية وقد عرفت ان عقد الوضع فيها تركيب قضيي
فيكون يتصور ان يكون معناه متصلة وان عقد الحمل فيها تركيب خبري
لكنه حمل لا اتصالا في تفسيره مفهوم القضية الكلية فحينئذ معنى اتصال اصلا

فكيف يصير معنى متصلين بل يجب ان يحمل عبارة الشريعة على قصد التجميع في
 افراد الموضوع بحيث يندرج فيها الافراد المحققة والمقدرة فانك اذا قلت
 كل ج ب يتبادر منه ان تلكم على كل ما هو ج في الخارج محققا ما ورد بحكمة
 الشريعة في النسبة بينها على منوال الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان كلمة الشريعة تحمل
 في المحققات والمقدرات كقولك في الثمار ان كانت الشمس طالعة فالثمار خضراء
 وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة فالثمار سوداء فان قلت فعل هذا يمكن
 ايراد الشريعة في جانب الموضوع وبلغنا ايرادها في جانب المحرول لان المقصود منه
 المقصود لا الافراد قلت قد يقصد بالحمل الافراد اذا كانت القضية صحيحة
 ان يكون السوء صدق في جانب المحرول سواء ذكر في جانب الموضوع او في ايراد
 الشريعة للمحرول فيفعول في الخبرات لان ما لم يوجد في الخارج ان لا يابا
 هذا لتقليل لقوله للحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ما
 عليه ج في الخارج شقين للحكم على الموجود في الخارج محققا فقط لان ما لم يوجد
 اصلا لم يصدق عليه ج في الخارج فان للحكم ليس على وصف للقيم ارفع
 بما ذكره ذلك الترهيم فكونه باطلا لان الحكم ليس على وصف للقيم ههنا فضايا
 لا يمكن اخذها يعني ان مثل قولنا كل متنجس موجود معدوم قضية لا يمكن اخذها
 خارجية وهو انه ليس افراد الموضوع موجود في الخارج محققا ولا حقيقة اذ
 وجود افراد في الخارج وهذا معتبر في الحقيقة امكان وجود الافراد كما مر واجاب

بان المقصود ضبط القضايا المستعمل في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل
 نادرا فلم يلتفتوا اليه ان لم يتكلموا في القواعد بسهولة ومنهم من جعل
 هذه القضايا باهنية فقال معنى قولنا كل ج هـ ج هـ من ان كل ما صدق عليه هـ
 انه متنجس في الخارج يصدق عليه في الذهن انه معدوم في الخارج ففعل القضايا
 ثلثة اشياء حقيقة بينا اول الحكم فيها جميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة
 وخارجية بينا اول الافراد الخارجية المحققة فقط وذهنية بينا اول الافراد
 في الذهن فقط والاول ان يقال احوال الاشياء على ثلثة اشياء قسم بينا اول
 الافراد الذهنية وللا رجعية المحققة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات
 كالوجوبية الاربعية والمقدرة للثلاثة والشاوي ان وايضا ثنتين للثلاث قسم
 بينا اول الموجودات ارجعية كالحركة والسكون والاضاءة والاعراض وقسم بينا اول
 في الذهن كالكلية والذاتية والذاتية واللبسية وغيرها وينبغي ان يعتبر ثلث
 قضايا احدهما ان يكون للحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذهنيًا كان او خارجيًا
 محققا او مقدرا كما لقضايا بالصدقية والساوية وتسمى هذه حقيقة وثانيها
 ما يكون للحكم فيها محصورا بالافراد الخارجية مطلقا محققا او مقدرا كالقضايا
 الطبيعية وتسمى هذه قضية خارجية وثالثها ما يكون للحكم فيها محصورا بالافراد
 الذهنية وتسمى قضية ذهنية كالقضايا المستعملة في المنطق فاذا ن يكون بينها
 عموم ومخصوص من وجه العبرم والمخصوص للضرورات وما في حكمها من الكليات

التفصيلية إما هو موجب الصدق اعني للمثل على الشيء بخلافه وإما في القضية يا
 فلا يمتنع من صدقها بمعنى حملها على الشيء لأن القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على
 مفرد ولا على قضية اخرى فالعزم والضموم وسائر انب المذكورة فيها سبق
 انما تعين في القضية يا يجب صدقها ان تحققها في الواقع فالقضية ان المتساوية
 هما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الاخر
 فيها وكذا القياس في سائر كتب والصدق بمعنى الحمل يستعمل على قضايا^ت
 صادقة على الانسان اعني على الصدق بمعنى التحقق والوجود يستعمل في
 يقال صدق هذه القضية في الواقع وعلى هذا يكون السالبة الكلية^ج
 اعم وذلك لأن نفيها الاخر اعم فلما كانت للوجبة كناية الخارجية^{هـ}
 كان نفيها اعني السالبة الكلية الخارجية اعم وبين الساليتين لكن يتبين
 صوابه من حيث وذلك لما عرفت من ان الامر بين اللذين بينهما عزم وجهه^و
 بين نفييهما صوابه من حيث فلما كان بين الموجبتين الكلتين عزم من وجهه كان
 بين نفييهما اعني الساليتين لكن يتبين صوابه من حيث يورث في كليهما ان
 يوجب اختلافاً مفهوم القضية قطعاً فان قولك زيد كاتب قضية وقولك
 زيد كاتب قضية اعني يتخلل في مفهومها في الحقيقة وإما اختلافاً العن
 بالعدول والتفصيل فلا يوجب اختلافاً في مفهوم القضية فانه اذا كان كلاً
 واحدة وصفاً واحداً وجوداً كالجماد والآخر عدس كاللحم وعبر عنها

تارة بالوجودي واخرى بالعدي وحكم عليهما في الماثلين يحكم واحداً لم
 يحصل هناك قضيتان متماثلتان في المفهوم حقيقة ضرورة ان يتبين
 الشيء فرع على وجود المثبت له سواء كان ذلك الشيء املاً وجودياً
 او معدوماً فان ثبوت الملازمة له من بد فرع وجوده كما ان ثبوت الكثرة كذلك
 فاما نفي الحكم في السالبة على الاضداد الموجودة وذلك لأن السلب
 وضع الايجاب فاذا كان متعلقاً بالاضداد الموجودة كان وضعه ايضاً متعلقاً
 بها فيكون الايجاب والسلب واردين على الموجودات ان يعبر بذلك في
 مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصدقها لا يتوقف على وجود
 هالان محصلها اشياء المحرل من ذات الموضوع وذلك اما بان يكون الموضوع
 موجوداً وينطبق المحرل منه وإما بان لا يوجد الموضوع فينبغي عنه المحرل ايضاً
 قطعاً ومحصل الموجبة ثبوت المحرل للموضوع ولا يتصور ذلك الا بان يكون
 الموضوع موجوداً ثابتاً للمحرل وتلخيصه ان اشياء شئ عن الموضوع قد
 يكون باسقاء وفي نفسه وقد لا يكون واما ثبوت الشيء فلا يمكن الا بان يكون
 موجوداً والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل^{هـ}
 السالبة الكلية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج حقيقة والسالبة الكلية لا تقتضي^و
 وجوده في الخارج حقيقة او مقدراً فان قلت اذا اخذت القضية على وجه
 تناولت الاضداد الخارجية المحققة والمقدرة والاضداد الذهنية ايضاً كما ذكرته

فلا يمكن ان يقال الموجبة منها تقتضي وجود الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده
في الجبله سواء كان في الخارج حقيقة او مقدرا او في الذهن والسالبة منها
تقتضي وجوده في الجبله ايضا فلا يظهر الفرق قلت الايجاب يقتضي وجود
الموضوع في الذهن من حيث هو محكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه و
مقدوره وجوده ايضا لان ثبوت الجبر في الخارج يثبت في نفسه والفرق بين
هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اياها فلا
ما يحكم الحكم بالجبري على الموضوع كقوله مثلا وان الوجود الذي يقتضيه
ثبوت الجبري للموضوع فهو يجب ثبوته دائما بتمامه وان ساعده ساعة ولان
خارجا في الخارج وان ذهنا فذهن والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاها
الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والثانية
اذا اخذت ذهنية والحاصل ان اشياء الجبري عن الموضوع لا يقتضي وجوده
وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالاشياء والحكم بالثبوت فلا فرق
بينهما في اقتضاء الوجود والذهني نسبة للجبري اذا قلت زيد قائم فمنا
نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد الى القيام فان زيدا اريد به الذات
وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره والقيام اريد به مفهومه لان
يقتضي ارتباطا بغيره فلذلك قال نسبة للجبري الى الموضوع وان كانت النسبة
متصورة بين بين من جهة اخرى يعني ان تقسيم كيفية النسبة الى العرضية

واللازمه ضرورة تقسيم براسه ثنائى وتقسيمها الى المردام واللازمه تقسيم
لغير ثنائى ايضا لان الجبري تقسيم واحد باقوى والقضية المركبة هي التي
حقيقتهما ملتبسة من ايجاب وسلب اذا حكمت بايجاب جبري للموضوع
اولا ثم حكمت بينهما بسلب لا بعبارة مستقلة بل بعبارة غير مستقلة
دالة على كيفية تلك النسبة الايجابيه بعد الجبري قضية واحدة مركبة
كل لسان ضاحك لا دائما فان قولك لا دائما فان قولك لا دائما يدل على
ان النسبة الايجابيه بينهما ليست بدائمة فيكون السلب واقعيا بالفعل
والا لكان الايجاب دائما من حيث دلالة على كيفية النسبة يكون جهة القضية
ومن حيث دلالة على الحكم السلبى يكون موجبا لتكوين القضية وانما
قلنا لا بعبارة اخرى مستقلة لانه اذا عي عن الحكم السلبى ايماء مستقلة
كان هناك قضيتان مستقلتان لا قضية واحدة مركبة وكذلك الحال اذا حكمت
اولا بالسلب بينهما ثم حكمت بالايجاب على تلك الطريقة فكل قضية مركبة
تكون موجبة وليس كل قضية موجبة مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام
لا يوجب تركيب القضية اذ لم يحصل بينهما بين الموضوع والجبري حكمان
مختلفان اعجابا بالاعجاب او سلما بخلاف اللازمه ضرورة وللازداء لاضا
موجبان حكما اخر مختلفا الحكم السابق في الايجاب والسلب كاسيا في حقيقة
والنسبة بينهما وبين الضرورية فذكرت ان النسب الاربع تخفف

بين القضايا بحسب مدتها ونقصها وجب حملها على شئ فان ذهب بمحضها لم يبق
وما يتجملها والفرق بين المعين حاصل ان المشروطة اذا اعتبرت
شرط الوصف كان ضرورة نسبة المجرى ايجابا او سلبا بالقياس الى ذات التي
ما هو ذا مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس الى المجرى والذات والوصف
واذا اعتبرت مادام الوصف وكان الوصف هناك معتبرا على انه شرط
للضرورة لاجل المناصب اليه الضرورة والا لزم اعتبار الوصف مرتين
مرة جزءا لما نسبت اليه الضرورة ومرة كظرف للضرورة وبصيرتها جزءا
المجرى ضرورة للمجرى ذات للموضوع مع وصفه في جميع اوقات وصفه
قاعدة الاعتبار الظاهر ههنا فتعين انه اذا اعتبرها دام الوصف كان شرط
نسبة المجرى بالقياس الى ذات الموضوع فقط وج ان لم يكن الوصف الدالة
مدخل في الضرورة ضروريا لذات الموضوع حال ثبوته لم تكن ثابتة صدقت المشي
يشترط الوصف دون مادام الوصف وان كان ضروريا لم في زمان ثبوته صدقت
للمشروطة بالمعين معا كقولك كل شخص هو مظالم مادام شخصه سواء
انه بشرية كونه شخصه او مادام شخصه بلا اعتبار الا بشرية او ان
الاختصاص ضروري للقرين وقت معين وهو وقت حيولة الارض بنوبة
الشمس فان نسبت الاظلام الى المجرى المجرى والوصف الاختصاص كان ضروريا
وان نسبة الى ذات القرين كان ايضا ضروريا لوقته الاختصاص لان القرين

في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا اختصاص على ما زعموا ان ذات القرين مستلزمة
للمجرى من ذات وصف الاختصاص وهذا المجرى مستلزم للاظلام مستلزم
المستلزم مستلزم فذات القرين في ذلك الوقت مستلزم للاظلام فظن بذلك
ان النسبة بين معيني المشروطة هي المجرى من وجه وهذا كلام محقق وقد
اخطأ فيه كثيرون ونعموا ان النسبة بينهما المجرى مطلقا لانه مادام الوصف
اعتم والعناية العامة لم يعتبرا ههنا معنيين بالقياس معنى للمشروطة
لان المجرى اذا كان دالبا للمجرى الذات والوصف كان دالبا للذات في زمان
الوصف لان معنى الدوام استمراره وعدم انقياكه وهو حاصل بالقياس
الى المجرى وبالقياس الى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف
مدخل في دوام المجرى كالمثال المذكور او لم يكن كالمثال الثاني
والممكنة العامة الامكان العام بغير ثباته بسلب الضرورة
الذاتية عن لها نب الخالف للحكم كما ذكره وتارة بسلب الامتناع الذاتي
عن ثبات الموافقة فاهما ان الايجاب معناه عدم امتناع الايجاب او عدم
ضرورة السلب وكذلك في امتناع السلب والتمكين مشاويان كما لا يخفى
وانما قيد الدوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة
بحسب الوصف اعلم ان المشروطة العامة يمكن تقييدها بالامتناع و
هذا قيد لكنه تركيب غير معتبر ويمكن تقييدها بالدوام الذاتي كما ذكره

وذلك يمكن تعييدها باللائحة الوصفية وهو لا بد بالاداء الوصفية ولا
 بطلب الاطلاق العام ولا بطلب الامكان العام لانها اعتمدت من الضرورة الوصفية
 ولا يجوز تعييدها بطلب العام فانه تعييد غير صحيح ومن عليها ذكرنا حال
 سائر المركبات فيظهر لك ان التركيب هناك وجوها كثيرة منها ما لا يتصور
 ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر منها ما هو صحيح ومعتبر ونصدق في
 كافي المثال المذكور ^{في} قوله بالضرورة كل مرة تخضع وقت حيوان الارض
 فان الاختصاص ليس ضروريا بحسب وصف القيمة ولا دينا بحسب فلا يصدق
 كل مرة تخضع مادام قرا واحدا اذا ضرتها بالظن مادام الوصف يكون
 المشروطة الخاصة اخضع من الوصفية مطلقا وذلك لان الضرورة المعبرة
 في المشروطة الخاصة بحسب القياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك
 وقت معين فصدق الوصفية هناك ايضا لانها بالنسبة الى الذات في وقت
 معين وكلما صدقت المشروطة الخاصة بالحكمة المذكور صدقت الوصفية ^{تصدق}
 الوصفية في المثال المذكور بدون المشروطة الخاصة فتكون الوصفية اعتمدت
 منها مطلقا واحدا المشروطة الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون
 الوصفية كما في المثال المذكور بترك الاصابع فان للجزء هناك ليس ضرورة
 النسبة بالقياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضرورة النسبة ^{القياس}
 الى الذات عاجزا عن الوصف كما قرره معنى الوصفية الفردية في وقت معين

بالقياس الى الذات وحده فلا يصدق هناك ^{لان} المعنى اذا اطلق يتبادر منه
 للمعنى المطابق هذا كلام صحيح وجوز ان تقسم هذه القطة الى المعنى المطابق
 والتعني واما لزوم لا ينافي ما ذكره فان الوجود اذا اطلق يتبادر منه
 الوجود الخارجي مع انه يقع تقسيمه الى الخارجي والذهني لعل قته بينهما
 لوجب ذلك اذا اعتبر في الحكم بانصال كون الاتصال لعل قته فالمصلحة كونه
 وان اعتبر كونه للعلاقة فالمصلحة الثقافية وان لم يعتبر شيئا منها فالمصلحة مطلقة
 كما مر اشارة الى ذلك بل يجوز صدق التالي بعين المثال اذا كان صادقا
 في نفس الامر هو صادق مع جميع الامور لصاحبة في نفس الامر ومع جميع ما يقدر
 صدق في نفس الامر كقولك ان كان زيد في سائر احواله حق بل ليس هو
 بالمناقات في جميع الاحتمالات اجتماع في الوجود ^{يعني} في الصدق والتحقق
 لدى الجملة والصدق على ذات وهذا كلام لا شبهة فيه لا يقال قد يكون
 المناقات بين المفهومين في الصدق على ذات كما بين مفهوم الواحد
 واكثر لاننا نقول لا نزاع في ذلك الا ان القضية المشتملة على هذه المناقات
 ليست منفصلة بل هي عملية شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحد
 واحدا كثيرا فان اردت المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير فالتعني منفصلة
 مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين كما
 قررنا وان اردت المناقاة بين مفهوم الواحد واكثر في الصدق والحق

على هذا فالقضية حملية مركبة من موضوع واحد اذ ان قدره في محورها
 ضاربت شبيهة بالمتفصلة فالشارح به لم يقل بان منع جميع في الضد
 على ذات بل قال منع لجميع المعبر في المتفصلات انا هو يجب الوجود لا لعل
 وقد تكون بين المفهومين منافاة في الوجود في محمل واحد كالسواد والابيض
 فان عبرت عنها بمثل قوله اما ان يكون السواد موجودا في هذا المحمل
 او يكون البياض موجودا فيه كان القضية منفصلة وان عبرت عنها بمثل
 قوله الموجود في هذا المحمل اما سوادا واما بياضا كانت القضية حملية شبيهة
 بالمتفصلة ولعلها ان كان للملح قد تشارك المتصل فيها هو حاصل المعنى وما
 ذكره في ذلك طبع الشمس والزم لوجه النهار ولا بد ان هذا لفظا في جميع
 المفهوم منها كذلك للحمية قد تشارك المتفصلة في حصول للمعنى وما لا وان
 المفهوم الصحيح متخالفاتها والمنافاة قد تعبر في القضايا وهي المتفصلات
 وقد تعبر في المفردات بحسب صحتها على ذات وهي للحمليات الشبهة بالمتفصلة
 وقد تعبر في المفردات بحسب الوجود في محمل فان عبرت عنها بمثل قوله السواد
 والابيض منافيان بحسب الوجود في محمل واحد هذه حملية صرفة وان عبرت
 عنها بمثل قوله اما ان يكون هذا الشيء اسودا واما ان يكون ابيض فحق
 وان عبرت عنها بمثل قوله هذا الشيء اما اسودا واما ابيض فحده حملية
 شبيهة بالمتفصلة ومتشاكل في ما في المعنى والمصور وان كانت متخالفات في

في المفهوم الصحيح فان الخ حكم فيها بلزم السلب موجبة لزومية
 سالبة كما ان السلب في الحملات بحسب لعلها باعتبار لعلها عند
 وتخصيصها فان كان طر فالحمية متشاكلتين على حد السلب ويكون القضية
 موجبة كذلك السلب في المتصلات والمتفصلات بحسب سلب الاتصال
 ولزومية اعمى للزوم والاتفاق وبحسب سلب الاتصال ولزومية اعمى للزوم
 والاتفاق ولا اعتبارا بطران الشطيات في سلبها وايضا بما لا افسا
 الاربعة ايمى كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والثاني²
 سالبة وبالعكس ويوجد في الموجبات والسواب في المتفصلات والمتصلات
 وهما بحث الخ هذا الحق نعم المتصلة المطلقة اعمى التي اكتفى فيها
 بحد للملكم بالاتصال من ان يقرض فعلا فة نصيا او ثانيا فامتنع كذا بما من
 ومن مقدم كاذب وتال صائى فالوجبة للحقيقة يصدق من صادق
 وكاذب الموجبة للحقيقة العنادية لما يجب تركيها من جنسين يمتنع صدقها
 وتركيبها معا ويجب ان يكون تركيها بتركيبها من قضية ونقيضها اوصافا
 نقيضها كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد والممانعة لجميع العنادية
 لما يجب تركيها من جنسين يمتنع صدقها فقط ويجب ان يكون تركيها
 من قضية وهما وراخص من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فان
 كل واحد من الخ والشيء اخص من نقيض الآخر والممانعة للعنادية لما

قضية والقضية اما جلية فذكر ان للجلية قد يتركب من المفردات
او ما هو في حكمها وان الشرطيات مركبة من قضيتين فاذى ما يتصل
من يتركب الشرطية تركبها من الجليات وان تركب من غير الجليات للجلية
ان يتصل بالآخر الى الجليات المتصلة الى المفردات اذ لو لم يتصل اجزاء الشرطية
الى الجليات لزم تركبها من اجزاء غير متناهية فالجلية اما جزء الشرطية او
جزء غير ذلك وهو اختلافي قضيتين للجلية فان قلت التناقض قد
يخرج بين المفردات واطلاق القضايا على ما في مباحث الشب الأربع من تقضي
المساويين وغيرهما واما سائر في مكس القضيتين فلا يصح تخصيصها
بالقضايا قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لا ان الكلام في احكامها
تناقض المفردات الواقعة في اطلاق القضايا فتعرف بالمقابلة فلا حاجة
الى ادراج في تعريف التناقض ههنا ذكرها المقدمات لتفحق التناقض
يعني لا بد منها في التناقض وان لم يكن كافية وحدها بل لا بد معها
من اختلاف في الجملة في جميع القضايا ومن الاختلاف في الكمية في القضايا بالخصوص
كما سائر فان وجدت الموضوع يتدرج فيها وجدت الشرطية
قبل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص
بعضها تحت وحدة الجهرل بحكم فالقضية اذا عكست صارت الوحدات
للندرجة في وحدة الموضوع في اصل القضية مندرجة في وحدة الجهرل

لصبره ذلك الموضوع جهرلا في العكس وصارت الوحدات للندرجة
وحده الجهرل مندرجة في وحدة الموضوع لصبره ذلك الجهرل موضوعا
فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدة الموضوع والجهرل
من غير يقين وهذا حق الا ان المخصص كانه راعى ما هو الظاهر من ان
وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البراق
الى وحدة الجهرل اظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار
الزمان والمكان والاضافة والقوة والفصل في الجهرل انبى واكثر
لضعف الجزيئات انما يتصادقان للجلية ان اشفا التناقض في
الجلية كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مقارن لعدم
الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر الاختلاف مع سائر الشرايط
التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشرايط
حصل التناقض ايضا فلم يكن الاتحاد في الموضوع شرط دون الاختلاف
احباب بان مناط احكام القضايا انما هو مفهومها وخصوصية البعض
خارجة عن مفهوم القضية للجزئية فلا يكون اعتبار اشتراط الاتحاد فيها
والا لان التناقض في الجزيئات باعتبار ادراجها عنها فلذلك لم يثبت في
الكمية فانما داخل في مفهومات القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها
لتفحق التناقض فان قلت اليس اعتبر وحدة الموضوع هذا سؤالا متعلقا

بالجواب عن السؤال الأول ليس انحصار النقل في احكام القضايا في مفهومها
 لا يجديان نقضا في عدم اعتبار وحدة الموضوع الموضوع كما ذكرت فانهم
 اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك الاعتبار الخارج عن مفهوم
 القضايا في احكامها او لا ومع اعتبارها خاصة الى اعتبار الاختلاف في
 الكمية في القضايا بالجزئية اذ مع اعتقاد الموضوع تحقيق التناقض معها بلا
 احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد هنا اعتبارا غير وحدة الموضوع
 في الذكر وهذه الوحدة للخاصة في الجزئيتين ولا ينافي فلا بد من
 اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا لحاصل السؤال الأول
 ثم اعترضت الاختلاف في الكمية ولم تقبل الاتحاد في الموضوع مع انه معن من
 الاختلاف اجاب بانه لا يمكن اعتبار الاتحاد وانما اعتبارا خارجا ^{حاصل}
 السؤال الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبارا خارجا
 فلم يطلوا ما ذكرت من ان النقل في احكام القضايا الى مفهوماتها اوقلت
 ان ليس كذلك فبطل ما ذكرت من اعتبارها خارجا ومع اعتبارهم الاتحاد
 في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في التناقض للجزئيات
 اجاب بان ما اعتبره الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات قد
 يتوهم ان حاصل الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف ^{اختلاف} يعتبر
 في الكمية فانه يجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع في اخذ

القياسيين ليس وفي الأخرى البعض وعلى هذا فنقول ان الحاجة ليس على ما ينبغي
 بل يجب ان يقال بانه فكيف يشترط الاختلاف في الكمية وما قررناه في قوله
 السؤال الثاني هو المطلوب لهما رتبة وهو المنقول عن الشارع
 اعلم اولاً ان نقيض كل شيء رفعه الخ فيدهنا قضية لان التناقض
 ونقيضه الايجاب وليس الايجاب رفع السلب وان كان مستلزما له
 بل السلب رفع الايجاب فالاخرى ان يقال رفع كل شيء نقيضه الا انه يريد
 بالرفع ما هو اعم من الرفع حقيقة او ما هو مساو له فيظفر صدق
 فنقيض الضرورية المطلقة المعاملة الممكنة العاقبة وان كان نقضا
 حقيقة للضرورة الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام سلب الضرورة
 الذاتية من لجانها فنالحكم لكن من حيث اعتبار الكمية يكون الممكنة
 العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية هو فيها
 على ما ذكره وليس رفعها عين مفهوم السالبة للجزئية بل هو لان محسوس
 لمفهوم السالبة للجزئية وعليه نفس سائر المحصورات فالمعتبر من النقيض
 في هذا الفصل ليس الا ما لا يكون لان معاصيا وبالمال هو النقيض الحقيقي
 لاحد الآخر في كل اعم وان اردت التفصيل في تبين نقض القضايا
 فيضع المحصورات الاربع للضرورة وينزع المحصورات الاربع الممكنة العامة
 ثم اعتبر التناقض فنجد الموجبة الكلية الضرورية السالبة للجزئية الممكنة

العامة وبالعكس ونقيض السالبة الكلية الضرورية الموجبة للزينة الممكنة
 العامة وبالعكس ونقيض الموجبة للزينة الضرورية السالبة الكلية ^{الممكنة}
 وبالعكس ونقيض السالبة للزينة الضرورية الموجبة الكلية الكلية الممكنة
 العامة وبالعكس وهكذا قال بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل
 قضية وما جعل نقيضا لها تامل فيها ونقيض للشرطة العامة
 للقيمة الممكنة الخ هذه قضية بسيطة لم نعرف في الفضاء البسيطة
 المشهورة واحتج اليها في نقيض البسيطة المشهورة فالقضية الضرورية
 الدائمة ونقيضها اعني الممكنة العامة كلناهما من البسيطة المشهورة
 وكذا الدائمة والمطلقة العامة واما الشرطة العامة فليس نقيضها من
 الفضاء المشهورة وكذا نقيض العرفية العامة ونسبة للقيمة الممكنة
 الى الشرطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية في انهما نقيض
 الشرطة حقيقة يجب العلم ان لا يجب اعتبارا لقيمة ونسبة للقيمة المطلقة
 الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة في انهما ليس نقيض
 العرفية حقيقة بل هي دامة ما وبه لنقيض العرفية واما
 الممكنة الكلية فليس شيء منها نقيضا لغيره علمت ان نقيض الوجود
 الدائمة اما الدائمة الموافقة والخالف ولما تحققت ان الوجودية ^{ضرورية} اللا
 مركبة من مطلقة عامة موافقة لأصل القضية في الكيف ومن ممكنة ^{من}

مخالفة وان نقيض الموجبة الدائمة المخالفة ونقيض الممكنة المخالفة ^{ضرورية}
 الموافقة فنقيض الوجودية اللازمة ودية اما الدائم المخالف والضرورية
 الممكنة المخالفين وعلى هذا فنقيض الشرطة الخاصة اما للقيمة الممكنة
 المخالفة واما الدائمة الموافقة ونقيض العرفية الخاصة اما للقيمة المطلقة
 المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوضعية اما الممكنة الوضعية وبينها
 سلب فيها الضرورية الوضعية ولابد ان يكون مخالفة لأصل في الكيف
 واما الدائمة الموافقة ونقيض المنشق اما الممكنة الدائمة وهي التي حكم
 فيها بسلب الضرورة المنشقة ويكون مخالفة لأصل واما الدائمة ^{ضرورية} للقيمة
 ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة والضرورية الموافقة فكل
 ههنا قضيتان بسيطتان هما نقيضتا للبين الأولين من الوضعية والمنشقة
 اعني الوضعية المطلقة والمنشقة المطلقة وليس شيء من هذه الأربع من
 القضاء المشهورة فثبت ست قضيا بسيطة غير مشهورة هذه الأربع
 والقيمة الممكنة والقيمة المطلقة والعكس المستوي ^{خاتمة}
 المعكوس المستوي تطلق المستوي تطلق على المعنى المصدر المذكورة ^{هو}
 تبدل بالزينة الأولى من القضية بالثاني والثاني بالأولى ^{بطلان} لأن
 على القضية الحاصلة بالتبدل فيضال متلا عكس الوضعية الكلية موجبة
 جزئية فينتج من العكس بالمعنى الأول دون التجهيز الثاني ^{العكس}

بأنه الثاني بأنها الحق قضية لازمة فعضية بطر من التبدل وموقعة لها في الكيف والصدق فلا بد في اثبات العكس من امرين أحدهما ان هذه القضية لازمة للأصل وذلك بالبرهان المنطوق على المواد كلها والثاني ان ما هو الحق من تلك القضية ثبت لازمة لذلك ^{صلى} ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصدور والضابط في السواب ان السالبة للثبوت لا تنعكس الا في الخاصيتين فاصحاً تنعكس ان عينية خاصة واماً السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفى اعنى الدوام في العام فلا تنعكس اصلاً وهي السواب السبع المذكورة وان صدق عليها الدوام الوصفى فان صدق عليها الدوام الذاتي ايضا انعكست كلية لا الدوام الذاتي والا انعكست كلية لا الدوام الوصفى ان لم يكن مقيداً بالدوام وان كان مقيداً انعكست كلية لا الدوام الوصفى ان لم يكن مع قيد اللازم ^{نفسه} البعض واذا قلنا ان اذا صدق الأصل صدق العكس معه وان صدق ^{نفسه} نقضه مع اردنا ان يجب صدق العكس مع الأصل ولا يمكن صدق ^{نفسه} مع ويلزم منه احكامان هما ان فيلج ان يكون الحال لا فيهما ^{نفسه} لحي الأصل ونقض العكس لا القضية التوكيدية ولا بخصوصه ^{نفسه} فلا يلزم استمالة النقيض الا ان احتاج قيامه مع عدم قيامه بتلزم اجتماع النقيضين وليس ينبغي منهما ان قلنا المراد استمالة

اجتماع نقض العكس مع الأصل وذلك لاستلزامه الحال وجاز مع ذلك ان يكون لعكس امراً ممكن في نفسه كقوله مستحيل الاجتماع مع ^{نفسه} ان صدق العكس مع الأصل وهو المطلوب والضابط في الموجبات ^{نفسه} ان لا يصدق عليه الإطلاق والعام وان لم يصدق عليه الدوام الوصفى انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الأصل كلياً او جزئياً ^{نفسه} محض قضاياً وان صدق عليه الدوام الوصفى فان لم يكن مقيداً بالدوام العكس موجبة جزئية مطلقة وهي اربع قضاياً وان كان مقيداً به انعكس موجبة جزئية حينئذ مطلقة لازمة وهما قضيتان انعكس النقيض كقوله في الكم كلياً وهو الحق من نقض الأصل بحسب الكلمة لأن نقضه سالبه جزئية وهذا جاز في الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك انعكس الحق من نقض الأصل من حيث الجهة ايضا كما يظهر بما اذا كان الأصل جزئياً واماً في الدائميتين والعامتين ^{نفسه} فلا نقض عكسها عريضة عامة هذي الدائميتين والعامتين فلا يمكنها حينئذ مطلقة فتعريفها العريضة العامة واماً في الخاصيتين فالعريضة العامة هي نقض الجزء الاول من عكسها وانما انحصرت عليها ^{نفسه} لانه قيد اللازم سالبه جزئية مطلقة عامة لا يمكن اثباتها بطر ^{نفسه} العكس وهي تنعكس الى العريضة العامة التي هي الحق من قضايتها

وذلك لأن الرتبة العامة التي هي تقيض الدائمة واخص من الكلية
 الممكنة والحيثية المطلقة اللتين هما تقيضا العامتين واخص من تقيض الكل
 لأنهما تقيضا كليتين الأولى منهما متكررة ان اخص من احد المفهومين
 الثلاثة الذي هو تقيض الخاصيتين اعني المتفصلة ذات الاجزاء الثلاثة
 ويكون الرتبة العامة اخص من تقيض الخاصيتين واصناف الوقتين
 والورثتين فلا تكون عكسها دائمة وعكسها اخص من تقيضها ^{عكس}
 السالبة الدائمة سالبة سالبة نه وهي اخص من الممكنة التي هي تقيض
 الاولى من الوقتية واخص من الممكنة الدائمة التي هي تقيض الاولى
 من المنشأ فيكون اخص من تقيض الاخص واصناف الوجوديتين هي تقيض
 الاولى من الممكنة فيكون اخص من تقيضها واعلم اننا اذا اعتبرنا ^{المتنوع}
 بالفعل اذا اعتبرنا ان ذات الموضوع بالمتنوع بالامكان على
 ما هو مذهب القائلين بالعدم السالبة الفردية كنفها وانعكاس ^{الموجبة}
 الممكنة موجبة حينئذ ممكنة عامة ويكون الممكنة متبقة في الصفات الاولى
 والثالث بلا اشتباه ويكون التقيض بالمتنوع المضادة عند فعلا اذا
 يصدق على مذهب ان كل ما هو موجود زيد فيس واذا اعتبرنا انصافه
 بالفعل للمتناوع كما هو مذهب الشيخ بنعم المتناظرين يجب ان لا يثبت
 شي من هذه الاحكام فتوقف الحكم في الممكنتين لاحصاءه قال

قدما

قدما المخطئين عكس التقيض المستعمل في العلوم هو عكس التقيض
 بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخر ونفهم مستعمل فيها قال
 المتأخرون لا يتم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس بجنا
 ما في الباب الملح قد وقع ذلك المتع باننا نأخذ تقيض الكل بين بعض
 السلب لا بين العدول وقد عرفت ان الموجبة السالبة للجزء متساوية
 للسالبة فتكونا كل ما ليس بـ وهو ليس ج موجبة سالبة الكل في ^{حكم}
 السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع فاذا لم يصدق صدق ليس بعض
 ما ليس بـ ليس ج وكانا معناه سلب سلب ج تقيض ما صدق عليه
 سلب ب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض ج ويتم الدليل فالسالبة
 للعدول للجزء وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة للجزء
 ليس اعم منها بل هي مساوية لها فاذا تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية
 كنفها تم الدليل ايضا على انعكاس المتساويتين مساوية حينئذ لا يتناهد
 على انعكاس الموجبة الكلية كنفها فانه قدح ولذلك اكتفى في الرد على ^{القديم}
 في الدليل انعكاس الموجبة الكلية كنفها في الدليلين معا هذا قد فهم
 في انعكاس للحليات واما القدرح في انعكاس الشرايط فهو ان يقال
 لا يتم ان انقضاء اللازم مستلزم وانما يستلزم ذلك اذا كان اللازم ^{تبا}
 على تقدير انقضاء اللازم وهو متحقق لهم لا يجب ان يكون انقضاء اللازم

أما محال في نفسه فإذا فرضنا واحدا لم يبق الثاني ومعه فأن لا يحاذيان
 يستلزم ^{العكس} لا ويعني تأخذ ^{العكس} لجزء الثاني من الأصل ويجعل لجزء الأول من
 نقضنا له وإنما فسر عبارات الحق بهذا المعنى دون أن نقول تأخذ نقض
 لجزء الثاني من الأصل ويجعله لجزء الأول من العكس لأن المفعول الأول
 لجعل هذا المبتدأ الذي يراد به اللادوات والمفعول الثاني هو ^{الذي} لجزء
 يراد به الوصف المفهوم عبارة للمصروفان يجعل لجزء الأول من العكس
 موصوفا بكونه نقض لجزء الثاني من الأصل فمتعين نقضه بجعل لجزء
 الأول من العكس موصوفا بهذه الصفة أعني كونه نقضا لجزء الثاني من ^{الأصل}
 فلو فسر بجعل نقض لجزء الثاني من الأصل جزء الأول من العكس لم
 أن يراد بالمفعول الأول الوصف وبالثاني الذات وإذا اريد هذا ^{المعنى}
 فالعبارة ما ذكره الشارح أما الدليل الأول فلأننا لا نعلم أن قولنا
 لا شيء من ج ليس بـ وإنما يستلزم كل ج بـ دائما لأن السالبة للعدد
 لا يستلزم الموجبة للمصل وقد عرفت طر يق دفع ذلك بأن تلك السالبة
 سالبة للجزء وهو مستلزم للموجبة للمصلحة وهذا سيضع أيضا
 ولئن سلمنا لكن لأن استلزام لا شيء من ج ليس بـ بالضرورة لا يخرج
 بـ بالضرورة وإنما الثالث فلأننا لا نعلم استحالة قولنا قد يكون إذا
 لم يكن جـ في جـ الخ قد تفرع في هذا المقام نكتة وهي أن يقال ^{أما} أحد

الثالثة واقع قطعا أما عدم استلزام الكل للجزء وأما استلزام الكل للجزء
 من الشطيات المتصلة وأما بثبوت الملازمة بين الأمرين كما نأفلح
 أن لا يصدق سالبة كلية لزمنية في شئ من المواد وذلك لأن الكل أن
 لم يستلزم لجزء هذا أن هو الأول والأول وبأن استلزامه قائما أن لا يخرج
 الشكل الثالث وهذا هو الأمر الثاني فإن أنتج فعند انتظام قياتين
 الثالث ينتج الملازمة للجزئية بين شيئين كانا ولو كانا نقضيين بأن
 يقال كلما يثبت مجموع الأمرين ثبت أحدهما وكلما ثبت مجموع الأمرين
 ثبت الآخر فقد يكون أنما ثبت أحد الأمرين ثبت الآخر فلما يصدق
 السالبة الكلية للزمومية لصدق نقضها أعني الموجبة للجزئية ^{لزمومية} للثبوت
 في جميع المواد المقصود الأقصر والمطلب الأعلى من الفن الكلام
 في القياس وذلك لأن مقاصد العلوم المدونة هي مسائلها التي إدراكها
 تصديقات فالمقصود في تلك العلوم هو الإدراك التصديقي ^{قائما}
 الإدراكات الضرورية قائما فطلب فيها لكونها وسائل إلى تلك ^{نقائ} التصديقات
 والسر في ذلك أن التصديقات الخاصة هي التي وصلت إلى مرتبة
 القسامين وهذه يمكن تحصيلها بالانظار الصحيحة في المبادئ ^{القطعية}
 فصارت مطلوبة في العلوم الحقيقية التي يكون وسائل إلى التصديقات
 المطلوبة ولهذا لم يضر التصورات بالتدوين وإن أمكن ذلك ^{بأن} بطلان

شؤون القصد بقاء هي دقة عن التصورات فاندحجها وايضا التصديقات
 ادراكات تامد ينفع النفس بها دون التصورات فلذلك صارت مطلقة
 في العلوم المدونة دون التصورات واذا كان المقسم الاصل هو العلم ^{بالقصد}
 كان البحث في هذا الفن عن الطرفين الموصل اليه اصل في المقصد اصل ^{بالقياس}
 الى البحث عن الموصل الى التصور لان حال الموصلين في هذا الفن كحال الموصل
 اليهما في العلوم الملكية ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قياس واستقراء
 وتمثيل لكن الهندسة ههنا والمفيد للعلم البقي هو القياس ضار ^{بالقياس}
 منه مقصدا اقصى ومطلبا اعلى في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل
 الى التصور هو بالقياس الى سائر ما يصل الى التصديق ولهذا جعل الاستقراء
 والتمثيل من لواحق القياس ولما بعد فاما القول بغيره ان القياس اما معقول
 وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع وهو مركب من القضايا
 المعقولة والاول هو القياس والثاني انما يسمى قياسا لذلك على الاول
 وهذا يمكن ان يجعل حد الكل واحدهما فان جعل حد القياس المعقول
 يراد بالعدد والقضايا الامور المعقولة وان جعل حد المسموع يراد بها الامور
 المعقولة وعلى التقديرين يراد بالقول الآخر الذي هو نتيجة القول فان
 المتلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول ولا المسموع ليدرج في حد
 القياس الصادق المتعلمات وكذا بما يريد ان تدل قول هو قول مؤلفين

فما يار

فما يار ان منها لما ساقول اخر لثباته والهم لان تلك القضايا صادقة في
 مع ما يلزمها من النتيجة فيجوز من هذه القياس الكاذب المقدم فزبد قوله في
 لثباتها جميعا فان ادراك الشئ يتناول الحق والمقدّر لانا نقول المراد
 بذلك الخ هذا هو التحقيق لان النتيجة لا يمكن ان يكون صدق في بعضها
 في القياس لا على ان يكون عين احدي المقدمتين ولان ان يكون جزء من الكل
 واذ كان العلم بالنتيجة مقصدا على العلم بالقياس بمرتبة او بمرتين وكذا
 انقيصها لا يمكن ان يكون بعينه صدق في القياس واذ كان التصديق
 بانقيص النتيجة مقصدا على القياس ومع تصديق بانقيصها لا ينصو ^{بالقياس}
 وكل قياس جملي لا بد منه من مقدمتين الخ كل قياس اقتزافي
 لا بد منه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد ان يتم على امرين ^{بالعلم}
 واحدا جزاء والاول هو القياس الاستثنائي كالحسان ولا بد فيه من مقدمتين
 والثاني هو الاقتراني ولا بد فيه من امرين كمرسبة الى كل واحد من طرفي العلم
 فتمصل مقدمتان قطعا سواء كانتا جمليتين او لا فيوضع العلم بيمين اصغر
 يكون في الاغلب الاخص اشرف للمطالب هو الموجبة الكلية وهو متوجه ^{لحق}
 من جهة الى ان لا غلب وان جاز ان يكون مساويا ايها شيانك بياضاني
 المتعلقات انما اقره لشرائط تجسيلة فضلا عن واحدة لتكون اسهل في ^{القياس}
 لباحثة المسكنة الشعب لكن الامر الاول اسقط ثانيا هذا طريفة



قياس للثالث في اثبات النتائج وللدس هو سرعة الانفعال فيه
مسا له في العبارة ووافقة للمثاني فان السهم من الاوصاف العارضة على
ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بان لا حركة في القدس فلا يكون هناك
سرعة حقيقة لكنه شاح بجعل كون الانفعال وفيها سرعة والايين وفي
كون الموضوع جزء من العلم بوحدة نظر قد اجيب عن هذا النظر بمنع للص
وهو انما لان يد يكون الموضوع جزء من العلم ان تقو به جزء من العلم حتى
يندرج في المبادى التصورية ولا ان التصديق يكون من موضوع العلم جزء منه
ليرد ان هذا التصديق خارج من العلم اضافة فكيف يصدق منه بل قد
يكون جزء من العلم ان التصديق يوجد الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب
صريح ولان الشيخ المرسل قد صرح في الشفا بان التصديق يوجد للموضوع
من المبادى المتعد ببقية فلا يكون جزء بوحدة بل مندرجا في المبادى

التصديق فيه والله العرفي
والعقوبات تمت الكتاب بعون
الله الملك الوهاب
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠
بمدينة القاهرة
محمود محمد

خطي مكتبة
مجلس شورى
بمدينة القاهرة





خطی اهدا